



الأمم المتحدة

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الثامنة والسبعون
(٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ١١



الرجاء إعادة استعمال الورق

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والسبعون
الملحق رقم ١١

تقرير لجنة الاشتراكات

الدورة الثامنة والسبعون
(٤-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0251-8449

قامت لجنة الاشتراكات في دورتها الثامنة والسبعين، فيما يتعلق بمنهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، بما يلي:

(أ) قررت أن تستعرض جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ عملاً بالمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة وقراري الجمعية العامة ١/٥٨ بء و ٢٤٥/٧٠؛

(ب) أشارت إلى توصيتها الداعية إلى الاستناد في وضع جدول الأنصبة المقررة، إلى آخر البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة، وأكدت مجدداً تلك التوصية؛

(ج) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تُغطي هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(د) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(هـ) أوصت بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيمة بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار تحويل ملائمة أخرى من قبيل أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة، أو أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو أسعار تحويل معدلة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة؛

(و) قررت استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار لسنتي ٢٠١١ و ٢٠١٢، واستخدام سعر صرف معدل للأعوام من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦. وقررت مواصلة استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة للجمهورية العربية السورية للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦، وبعد استعراض جميع الخيارات المتاحة، خلصت إلى أن استخدام سعر الصرف المعدل حسب الأسعار، الذي يستخدم فيه سعر صرف معدل، كان هو الخيار الأنسب بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية للأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦؛

(ز) اتفقت على أنه بعد اختيار فترة الأساس، تتحقق مزايا نتيجة لاستخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة؛

(ح) اتفقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكل عنصراً مهماً من عناصر منهجية إعداد الجداول، التي ينبغي أن تستند إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها؛

- (ط) وافقت على أن المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي معديا حسب عبء الدين يمكن أن يمثل نهجا بديلا لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛
- (ي) وافقت على أن عتبة معدلة بحسب معدل التضخم يمكن أن تشكل نهجا بديلا آخر لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل؛
- (ك) نظرت في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي وأدرجت نتائج ذلك لغرض الإعلام؛
- (ل) قررت أن تواصل النظر في دورتها التاسعة والسبعين في جميع عناصر منهجية جدول الأنصبة المقررة في ضوء أي توجيهات صادرة عن الجمعية العامة.
- ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصرا من عناصر منهجية إعداد الجدول.
- وقررت اللجنة مواصلة دراسة كل من مسألة التغيرات الكبيرة من جدول لآخر في معدلات الأنصبة المقررة ومسألة إعادة الحساب السنوي للأنصبة المقررة في ضوء أي توجيهات صادرة عن الجمعية العامة.
- وفيما يتعلق بمخطط التسديد المتعددة السنوات، أوصت اللجنة بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.
- وفيما يتعلق بالإعفاءات من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، أوصت اللجنة بأن يُسمح للدول الأعضاء التالية بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية دورتها الثالثة والسبعين: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام إيلاء اهتمام خاص لمسألة الأنصبة المقررة غير المسددة في مشاوراته مع الصومال. وبعد النظر في طلب دومينيكا، خلصت اللجنة إلى أن هذا الطلب لا يدخل في نطاق المادة ١٩.
- وقامت اللجنة، تحت بند مسائل أخرى، بما يلي:
- (أ) أوصت بتطبيق رسم سنوي ثابت قدره ٥٠ في المائة على المعدل الافتراضي للنصيب المقرر للكرسي الرسولي وقدره ٠,٠٠١ في المائة، ولدولة فلسطين وقدره ٠,٠٠٨ في المائة، بوصفهما دولتين غير عضوين، للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١؛
- (ب) قررت أن تعقد دورتها التاسعة والسبعين في الفترة من ٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

المحتويات

الصفحة	الفصل
٧	الأول - الحضور
٨	الثاني - الاختصاصات
٩	الثالث - جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١
٩	ألف - منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة
١٠	١ - عناصر إجراء تقديرات مقارنة للدخل القومي
١٧	٢ - تدابير التخفيف
٢٩	٣ - حدود الجدول
٣١	باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجداول
٣١	١ - التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار
٣٤	٢ - إعادة الحساب سنويا
٣٥	جيم - معلومات إحصائية
٣٦	١ - السكان
٣٦	٢ - الدين الخارجي
٣٦	٣ - الدخل القومي الإجمالي
٣٧	٤ - أسعار التحويل
٣٩	دال - جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١
٥٠	الرابع - خطط التسديد المتعددة السنوات
٥٠	ألف - حالة خطط التسديد
٥١	باء - الاستنتاجات والتوصيات
٥٢	الخامس - تطبيق المادة ١٩ من الميثاق
٥٢	ألف - طلبات الإعفاء

٥٣	١ - جزر القمر
٥٤	٢ - غينيا - بيساو
٥٥	٣ - سان تومي وبرينسيبي
٥٦	٤ - الصومال
٥٧	باء - طلب إعفاء من الرسوم
٥٩	السادس - مسائل أخرى
٥٩	ألف - الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء
٦٠	باء - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى
٦٠	جيم - تحصيل الاشتراكات
٦٠	دال - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة
٦١	هاء - تنظيم عمل اللجنة
٦١	واو - أساليب عمل اللجنة
٦١	زاي - موعد انعقاد الدورة المقبلة

المرفقات

٦٢	الأول - موجز تطور العناصر في المنهجية المتبعة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة
٦٤	الثاني - لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨
٧٠	الثالث - تفسير أسعار الصرف المستخدمة في منهجية إعداد الجدول
٧١	الرابع - المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى
٧٢	الخامس - استعراض التغييرات من جدول لآخر بين جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ و جدول الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، محسوبة باستخدام منهجية إعداد جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

الفصل الأول

الحضور

- ١ - عقدت لجنة الاشتراكات دورتها الثامنة والسبعين في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٤ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: سيد ياوار علي، شيخ تيديان ديمي، ياسمينكا دينيتش، غوردون إيكيرسلي، إدوارد فارس، برناردو غريفر ديل هويو، مايكل هولتش، إيفغني كالوغين، بودلير ندونغ إيلا، توشيرو أوزاوا، تونيس سار، هنريكة دا سيلفييرا ساردينيا بينتو، أوغو سيسبي، جوزيل موتوميسي تاوانا، ألكاندرو توريس ليوري، ستيفن تاونلي، سونغمي يون، جانغ وي.
- ٢ - ورحبت اللجنة بالأعضاء الجدد، وشكرت العضوين المنتهية ولاياتهما، نيكولاي لوزينسكي وتوماس شليسنغر، على عملهما الجاد وخدمتهما لسنوات طويلة في اللجنة.
- ٣ - وانتخبت اللجنة السيد غريفر ديل هويو رئيساً والسيد إيكيرسلي نائباً للرئيس.

الفصل الثاني

الاختصاصات

- ٤ - اضطلعت لجنة الاشتراكات بأعمالها استناداً إلى ولايتها العامة، على نحو ما ترد في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة؛ وإلى الاختصاصات الأصلية للجنة الواردة في الفقرتين ١٣ و ١٤ من الفرع ٢ من الفصل التاسع من تقرير اللجنة التحضيرية (PC/20) وفي تقرير اللجنة الخامسة (A/44)، المعتمدين خلال الجزء الأول من الدورة الأولى للجمعية، المعقودة في ١٣ شباط/فبراير ١٩٤٦ (الفقرة ٣ من القرار ١٤ ألف (د-١)؛ وإلى الولايات الواردة في قرارات الجمعية ٢٢١/٤٦ بء، و ٢٢٣/٤٨ جيم، و ٣٦/٥٣ دال، و ٢٣٧/٥٤ جيم ودال، و ٥/٥٥ بء ودال، و ٤/٥٧ بء، و ١/٥٨ ألف وباء، و ١/٥٩ ألف وباء، و ٢٣٧/٦٠، و ٢/٦١، و ٢٣٧/٦١، و ٢٤٨/٦٤، و ٢٣٨/٦٧، و ٢٤٥/٧٠.
- ٥ - وكان معروضاً على اللجنة المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة التي عقدت في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند ١٤٠ من جدول الأعمال، المعنون "جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة" (A/C.5/72/SR.1 و A/C.5/72/SR.3)، والمحضر الحرفي لوقائع الجلسة العامة ٢٩ للجمعية في دورتها الثانية والسبعين (A/72/PV.29)، وكان متاحاً لها التقرير ذو الصلة المقدم من اللجنة الخامسة إلى الجمعية (A/72/519).

الفصل الثالث

جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

٦ - أشارت لجنة الاشتراكات في دورتها الثامنة والسبعين إلى أن الجمعية العامة حددت في قرارها ٥/٥٥ بء عناصر المنهجية التي استخدمت أيضاً في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، وهي المنهجية نفسها التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة الخمس اللاحقة. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الجمعية العامة كانت طلبت من اللجنة، في قرارها ١/٥٨ بء الذي أعادت تأكيده في قرارها ٢٣٧/٦١ والقرارات اللاحقة، أن تقوم وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، باستعراض منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة المقبلة استناداً إلى المبدأ القائل بتقسيم نفقات المنظمة على نحو يتناسب عموماً مع القدرة على الدفع. وكانت الجمعية قد أكدت من جديد في قرارها ٢٤٥/٧٠ أن اللجنة مطلوب منها، بوصفها هيئة استشارية فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوق بها وقابلة للتحقق والمقارنة.

٧ - وأشارت اللجنة إلى أنه لدى اعتماد الجمعية العامة آخر جدول للأنصبة في قرارها ٢٤٥/٧٠، أقرت الجمعية بأن في الإمكان تعزيز المنهجية الحالية مع أخذ مبدأ القدرة على الدفع في الاعتبار. ولاحظت الجمعية وجود قيود في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة وطلبت من اللجنة أن تنظر، وفقاً للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية، في جميع البيانات ذات الصلة الواردة في الطعون المقدمة من الدول الأعضاء والتي قد تؤثر في قدرتها على الدفع. وكانت الجمعية قد طلبت أيضاً إلى اللجنة أن تستعرض، وفقاً لولايتها وللنظام الداخلي للجمعية، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة وأن تقدم توصيات بشأنها من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية في الجزء الرئيسي من دورتها الثالثة والسبعين.

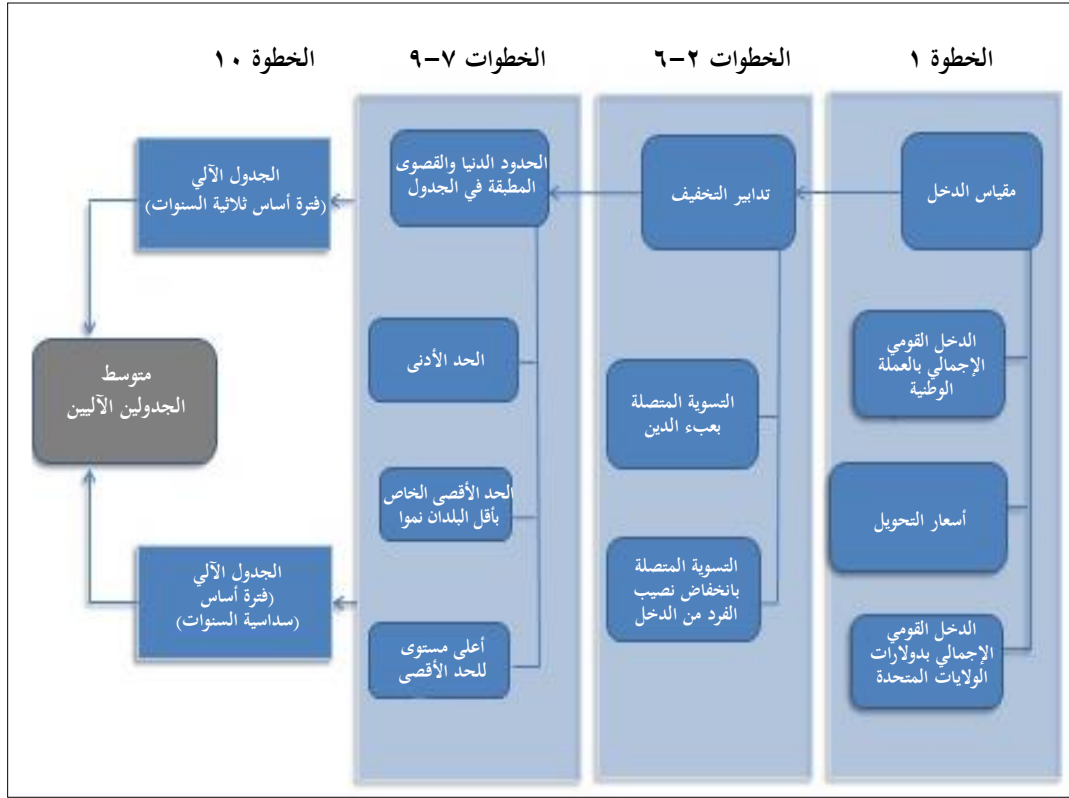
٨ - واستعرضت لجنة الاشتراكات أثناء دورتها السادسة والسبعين والسابعة والسبعين، بناءً على الولايات المشار إليها أعلاه، عناصر المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة، وأدرجت نتائج تلك الاستعراضات في تقريرها (A/71/11 و A/72/11) وعلى ضوء نظر اللجنة في المحاضر الموجزة لجلسات اللجنة الخامسة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة والمتعلقة بالبند ١٤٠ من جدول الأعمال، لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة لم تقدم لها أي توجيهات حديثة بخصوص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

٩ - وعلى ذلك الأساس، استعرضت اللجنة جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١.

ألف - منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة

١٠ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة قد تغيرت بمرور الوقت (انظر المرفق الأول). وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن نفس المنهجية التي استخدمت في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ استخدمت لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. ويقدم الشكل أدناه لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. ويرد وصف مفصل لهذه المنهجية في المرفق الثاني. وفي ظل عدم وجود أي توجيهات محددة من الجمعية العامة، استعرضت اللجنة بإمعان عناصر المنهجية الحالية. ونظرت أيضاً في نهج بديلة اقترحتها أعضاء اللجنة وفي عناصر ممكنة أخرى تخص منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة.

لمحة عامة عن المنهجية المتبعة في إعداد جدول الأنصبة المقررة



١١ - وأجرت اللجنة استعراضاً لعناصر المنهجية الحالية، استناداً إلى الولاية العامة المنوطة بها بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، وكذلك إلى الطلبات الواردة في قراري الجمعية ١/٥٨ بء و ٢٤٥/٧٠.

١ - عناصر إجراء تقديرات مقارنة للدخل القومي

(أ) مقياس الدخل

١٢ - مقياس الدخل هو تقدير تقريبي أولي للقدرة على الدفع. وأشارت اللجنة إلى أن الفريق العامل الحكومي الدولي المخصص لتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع كان قد درس مقاييس الدخل ووافق في عام ١٩٩٥ على أن الدخل القومي المتاح هو نظرياً أنسب مقياس للقدرة على الدفع باعتباره يمثل مجموع الدخل المتاح للسكان في بلد ما، أي الدخل القومي زائداً صافي التحويلات الجارية (انظر الوثيقة A/49/897). غير أن الفريق العامل كان قد اعتبر أن استخدام هذا المقياس في إعداد جدول الأنصبة المقررة غير عملي في ذلك الوقت بسبب قلة موثوقية وتوافر ذلك المقياس.

١٣ - واستعرضت اللجنة حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق التي قدمتها البلدان من خلال استبيانات الحسابات القومية، على النحو المبين أدناه.

توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق حتى حزيران/يونيه ٢٠١٨

٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١
٧٦	١١٧	١٢٦	١٢٨	١٣٦	١٣٧
٣٥,٤	٩٨,٤	٩٩,٢	٩٩,٢	٩٩,٤	٩٩,٤

عدد الدول الأعضاء التي قدمت بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق

النسبة المئوية لمساهمة هذه الدول الأعضاء في جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١٤ - وأشارت اللجنة إلى أهمية التحويلات، بما في ذلك التحويلات المالية، في قياس قدرة البلد على الدفع في الاقتصاد العالمي المتغير. واستناداً إلى استعراض اللجنة لأحدث البيانات، فقد لاحظت أنه ما زال هناك فارق زمني كبير في الإبلاغ عن بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق يعزى إلى البطء الشديد في قيام البلدان بجمع ونشر تلك البيانات. ورغم أن حالة توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق قد تحسنت على مر السنين، لا تزال غالبية الدول الأعضاء لا توفر تلك البيانات في حينها. فبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٨، كان عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات لعام ٢٠١١ يبلغ ١٣٧ دولة؛ أما بالنسبة لعام ٢٠١٦، فقد اقتصر عدد الدول الأعضاء التي توافرت عنها بيانات على ٧٦ دولة. ونظراً لانخفاض مستوى توافر بيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق، ارتأت اللجنة أنه لا يزال من غير الممكن استخدام هذه البيانات في إعداد جدول الأنصبة المقررة. وطلبت اللجنة إلى شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة أن تواصل استعراض توافر المصادر الممكنة لبيانات الدخل القومي الإجمالي المخصص للإنفاق. وناقشت اللجنة إمكانية استخدام بيانات التحويلات المالية المبلغ عنها من البلد المقدم لهذه التحويلات، وليس البيانات المبلغ عنها من البلد المتلقي.

١٥ - وكانت اللجنة قد أكدت من جديد في دورتها السابعة والسبعين، ضرورة أن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المستمدة من الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة.

١٦ - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الإحصائية، في عام ٢٠٠٨، اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ بوصفه المعيار الإحصائي الدولي لجميع إحصاءات الحسابات القومية، وشجعت الدول الأعضاء على تنفيذ ذلك المعيار. ولا توجد اختلافات مفاهيمية رئيسية بين توصيات نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ونظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ من حيث حساب الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي، والبيانات المجمعة في إطار هذين المعيارين قابلة للمقارنة بصفة عامة. ومع ذلك، كانت اللجنة قد أثارت سابقاً شواغل حول إمكانية مقارنة بيانات الحسابات القومية بين الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث (نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ أو لعام ١٩٩٣) والدول التي لا تزال تقوم بالإبلاغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ولاحظت اللجنة حدوث زيادة في عدد الدول الأعضاء التي اعتمدت نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، كما يتضح من الجدول أدناه، مما يقلل بالتالي من احتمالات عدم قابلية البيانات للمقارنة. وكانت هناك ١٨٣ دولة عضواً في المجموع تبلغ وفقاً للمعيارين الأحدث، منها ٩٥ دولة تبلغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ و ٨٨ دولة تبلغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

الدول الأعضاء المبلغة عن إحصاءات الحسابات القومية بموجب نظام الحسابات القومية لعام
١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨

السنة	عدد الدول الأعضاء	النسبة المئوية لمجموع الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء في عام ٢٠١٦	النسبة المئوية لمجموع السكان في الدول الأعضاء في عام ٢٠١٦
٢٠١١	١٥٠	٩٥,٥	٩٠,٢
٢٠١٢	١٥٦	٩٨,٠	٩٢,٦
٢٠١٣	١٦٣	٩٨,١	٩٣,٩
٢٠١٤	١٦٧	٩٨,٩	٩٤,٨
٢٠١٥	١٧٢	٩٩,٢	٩٥,٨
٢٠١٦	١٧٦	٩٩,٢	٩٦,٠
٢٠١٧	١٨٣	٩٩,٣	٩٧,٢

١٧ - ولاحظت اللجنة أنه بينما يمكن عموماً المقارنة بين بيانات الدخل القومي الإجمالي المجمعة وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وتلك المجمعة وفقاً لنظام عام ٢٠٠٨، فإن البيانات المجمعة وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ لا تتسم بنفس القدر من القابلية للمقارنة، وذلك لأن المعيارين الأحدث قد أُدخل عليهما عدد من التغييرات المفاهيمية الرئيسية. وعلاوة على ذلك، تعكس بشكل أدق بيانات الدخل القومي الإجمالي التي يبلغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو لعام ٢٠٠٨ الطاقة الإنتاجية الكاملة للاقتصاد مقارنة بما تعكسه البيانات التي يبلغ عنها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. ورحبت اللجنة باستمرار تزايد عدد الدول الأعضاء التي تقوم بالإبلاغ وفقاً للمعيارين الأحدث، وشددت على أهمية قيام الدول الأعضاء الـ ١٠ المتبقية باعتماد نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإبلاغ بموجبه في الوقت المناسب. واستناداً إلى البيانات الإحصائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، كان مجموع حصة الدخل القومي الإجمالي العالمي للدول الأعضاء التي لا تزال تبلغ وفقاً لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨ هو ٠,٧٢٨ في المائة، وكانت حصتها في جدول الأنصبة المقررة هي ٠,٤٦٤ في المائة.

١٨ - واستعرضت اللجنة البيانات الإحصائية المتاحة بفارق زمني قدره سنتان (أي البيانات الخاصة بعام ٢٠١٦ التي كانت متاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨)، وأشارت إلى أن هذه البيانات هي البيانات الأنسب من حيث التوقيت المتاحة^(١) لحساب جدول الأنصبة المقررة. ولا تزال توجد تأخيرات كبيرة في تقديم البيانات في حينها من جانب بعض الدول الأعضاء ونتيجة لذلك يتعين تكميل البيانات التي تقدمها الدول الأعضاء رسمياً بمصادر رسمية أخرى، بما في ذلك من اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنشورات الدول الأعضاء. وقد استدعت الضرورة أيضاً في بعض الحالات إدراج التقديرات التي تعدّها شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. ولاحظت اللجنة لدى استعراضها للبيانات المتاحة، فيما يتعلق بعام ٢٠١٦، أن بيانات الدخل القومي الإجمالي المقدمة رسمياً كانت متوافرة لما تقارب نسبته ٥٦ في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة،

(١) وفقاً للمعايير الإحصائية المتعلقة بحسن توقيت البيانات، من المتوقع أن تكون البيانات الخاصة بفترة مرجعية معينة متاحة قبل نهاية المرحلة التالية (مثلاً، يبلغ عن البيانات الخاصة بعام ٢٠١٦ قبل نهاية عام ٢٠١٧).

على النحو المبين في الجدول التالي. وفي حين أن بعض البيانات كانت متاحة من مصادر أخرى في حالة بعض البلدان، فقد تعين على شعبة الإحصاءات أن تُعدّ تقديرات لما عدده ٣٢ بلداً. بيد أنه في معظم تلك الحالات توافرت بيانات رسمية عن الناتج المحلي الإجمالي، وأُخذت تلك البيانات أساساً لعملية التقدير.

مصادر المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي، حزيران/يونيه ٢٠١٨

السنة	استبيانات الحسابات الوطنية		البنك الدولي	مصادر أخرى ^(أ)	التقدير	المجموع
	المقدمة مباشرة	صندوق النقد الدولي				
٢٠١١	١٤٤	١	٣١	٩	٨	١٩٣
٢٠١٢	١٤٢	١	٣٢	١٠	٨	١٩٣
٢٠١٣	١٣٧	١	٣٤	١١	١٠	١٩٣
٢٠١٤	١٣٥	-	٣٥	١٢	١١	١٩٣
٢٠١٥	١٢٩	-	٣٦	١٢	١٦	١٩٣
٢٠١٦	١٠٨	-	٤٢	١١	٣٢	١٩٣

(أ) المكاتب الإحصائية واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والمصارف المركزية/الإقليمية.

١٩ - وفي الدورات السابقة، كانت اللجنة قد استعرضت موثوقية البيانات الإحصائية المتاحة، بما في ذلك أثر التعديلات التي أدخلت مع مر الزمن على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء في البداية. ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات بالصيغة التي تنقحها الدول الأعضاء في وقت لاحق يسفر عن نتائج مختلفة إلى حد كبير في بعض الحالات مقارنةً بجدول الأنصبة المقررة الذي تكون قد سبقت الموافقة عليه. ولاحظت اللجنة أيضاً أن معظم المنظمات الإحصائية الوطنية تقدم تقديرات مؤقتة، تعقبها تقديرات منقحة ثم تقديرات نهائية. ولا تتمكن بعض الدول الأعضاء إلا من نشر تقديرات مؤقتة لإحصاءات الحسابات القومية. وغالباً ما أُدخلت تنقيحات جوهرية في السنوات اللاحقة على التقديرات المؤقتة لمجاميع الحسابات القومية. ونظرت اللجنة في مدى إمكانية أن يكون التنقيح في أحدث البيانات تنقيحاً كبيراً.

٢٠ - وبناء على الاستعراض الذي أجرته اللجنة للبيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، لاحظت اللجنة أنه نظراً للقيود التي تعترض مجموعة البيانات، توجد مفاضلات في إقامة توازن بين عوامل حسن التوقيت والموثوقية وقابلية التحقق وقابلية المقارنة. ولاحظت اللجنة أن هذه القيود تعزى إلى عدة عوامل، منها تأخر بعض الدول الأعضاء في تقديم بيانات الحسابات القومية، وحجم التقديرات التي يتعين إدراجها، واستمرار بعض الدول الأعضاء في الإبلاغ بموجب نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨، والتنقيحات الكبيرة التي تقدّم في أوقات لاحقة. ولاحظت الجمعية العامة في معرض اعتمادها لجدول الأنصبة المقررة في قرارها ٢٤٥/٧٠ القيود الموجودة في مجموعة البيانات المتاحة لإعداد جدول الأنصبة المقررة. وفي القرار نفسه، أكدت الجمعية من جديد أنه يتعين على اللجنة، بوصفها هيئة فنية، إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها. وأيدت الجمعية أيضاً الجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات في دعم

أنشطة الإحصاءات على الصعيد الوطني وفي تقديم الدعم للبلدان والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنسيق والدعوة وتوفير الموارد لتنفيذ نظام الحسابات القومية لعامي ١٩٩٣ و ٢٠٠٨.

٢١ - واستناداً إلى الاستعراض الذي أجرته اللجنة، قامت بما يلي:

(أ) أشارت إلى توصيتها التي دعت فيها إلى إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ بناءً على أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأكثرها شمولاً وقابلية للمقارنة، وأعادت تأكيد تلك التوصية؛

(ب) رحبت بتزايد عدد الدول الأعضاء التي تُطبق نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن دعمها للجهود المستمرة التي تبذلها شعبة الإحصاءات في سبيل تعزيز التنسيق والدعوة والتنفيذ فيما يتعلق بنظام الحسابات القومية ودعم الإحصاءات على المستوى الوطني، بهدف تمكين الدول الأعضاء من أن تقدم بيانات حساباتها القومية في مواعيدها المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق الذي تغطيه هذه البيانات ودرجة تفصيلها وجودتها؛

(ج) أوصت بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء على أن تقدم في الوقت المناسب استبيانات الحسابات القومية المطلوبة منها بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨.

(ب) أسعار التحويل

٢٢ - ثمة حاجة إلى عامل تحويل من أجل تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي الواردة من الدول الأعضاء بعملائها الوطنية إلى وحدة نقدية مشتركة. ووفقاً لقرارات الجمعية العامة، يستخدم معامل تحويل لدولار الولايات المتحدة مستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق في منهجية الجدول "باستثناء الحالات التي يؤدي ذلك فيها إلى حدوث تقلبات وأوجه خلل مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، عندما يتعين استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من معدلات التحويل المناسبة" (انظر، مثلاً، الفقرة ٦ (ج) من القرار ٢٤٥/٧٠).

٢٣ - ولاحظت اللجنة أن أسعار الصرف (أسعار التحويل) المستخدمة من شعبة الإحصاءات في تحويل بيانات الدخل القومي الإجمالي من العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق المقدمة إلى صندوق النقد الدولي من السلطة النقدية لكل دولة عضو، الواردة في منشور الصندوق المعنون *الإحصاءات المالية الدولية*. وقد يشير مصطلح "أسعار الصرف السائدة في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أي نوع من الأنواع الثلاثة من متوسطات الأسعار السنوية، وهي: (أ) أسعار السوق، التي تحددها إلى حد كبير قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛ و (ج) الأسعار الرئيسية، في الحالات التي تطبق فيها البلدان نظاماً متعدد لأسعار الصرف. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، تُعتبر جميع الأنواع الثلاثة المستمدة من المنشور بمثابة أسعار الصرف السائدة في السوق.

٢٤ - ولاحظت اللجنة أيضاً أنه عندما لا تكون أسعار الصرف السائدة في السوق متاحة من ذلك المنشور أو من نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تستخدم شعبة الإحصاءات المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتوضع هذه الأسعار في المقام الأول لأغراض

محاسبية وتطَبَّق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بعملات بلد معين. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

٢٥ - وأشارت اللجنة إلى أنه بالنسبة إلى الجداول السابقة، استُخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق (انظر المرفق الثالث) إلا في الحالات التي كان يمكن أن تحدث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، وفي هذه الحالة استُخدمت أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل المناسبة. وبالنسبة إلى جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، استخدمت اللجنة معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي أحدثت تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي بقصد النظر في إمكان الاستعاضة عن تلك الأسعار بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل المناسبة.

٢٦ - ويمكن تلخيص التطبيق التدريجي للمعايير المنهجية المبين في المرفق الرابع لهذا التقرير على النحو التالي (بالصيغة التي طُبِّق بها على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨):

(أ) الخطوة الأولى في تطبيق المعايير المنهجية هي تحديد الدول الأعضاء التي تُبَتَّت أسعار صرف عملاتها منذ فترة طويلة، والتي يبدو فيها أن مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة، المحسوب باستخدام أسعار الصرف المثبتة تلك، لا يمثل الواقع الاقتصادي، وذلك مثلاً عندما تتباين مستويات نصيب الفرد فيها من الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة بشدة مع المستويات المسجلة في بلدان مجاورة تتساوى معها في مستوى التنمية الاقتصادية. وبغية تنفيذ تلك الخطوة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، درست اللجنة حالات البلدان التي يقل مُعامل تباين أسعار الصرف السائدة في أسواقها عن ٣ في المائة على مدى الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣ من أجل تحديد البلدان التي يَرتأى أنها تتبَّع نظاماً لسعر الصرف الثابت خلال تلك الفترة. وجرى أيضاً مقارنة أسعار الصرف السائدة في أسواق هذه البلدان بأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة وبأسعار التحويل المعمول بها في صندوق النقد الدولي؛

(ب) الخطوة الثانية هي تحديد الدول الأعضاء التي يزيد فيها عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على حاصل ضرب عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي العالمي في ١,٥ أو يقل عن حاصل ضربه في ٠,٦٧، وذلك بين آخر فترتين مرجعيتين متاحتين تمتد كل منهما ثلاث سنوات. واستُقي عامل النمو باعتباره القيمة الاسمية (بالأسعار الحالية) لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، محسوباً بدولارات الولايات المتحدة باستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، في فترة مرجعية مدتها ثلاث سنوات، مقسومة على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في الفترة المرجعية السابقة الثلاثية السنوات، مثل الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٣ بالنسبة إلى جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛

(ج) الخطوة الثالثة هي تحديد الدول الأعضاء التي يكون فيها الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق أكبر من متوسط الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في جميع الدول الأعضاء مضروباً في ١,٢، أو أقل من هذا المتوسط مضروباً في ٠,٨ خلال الفترة نفسها.

٢٧ - وأشارت اللجنة إلى أن عنصرَي المعايير، وهما عامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في أسواق الدول الأعضاء، يجري النظر فيهما بالاستناد إلى

قيمة كل عنصر منهما المحسوبة على أساس مُجمل عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وبهذه الطريقة، تراعي المعايير المنهجية التحركات النسبية لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وكانت اللجنة خلصت في دوراتها السابقة إلى أنه لا يوجد معيار وحيد يمكن أن يحل جميع المشاكل تلقائياً وبصورة مرضية، وإلى أنها لن تستخدم أي معايير إلا كنقطة مرجعية لتسترشد بها اللجنة في تحديد الدول الأعضاء التي ينبغي استعراض أسعار الصرف السائدة في أسواقها.

٢٨ - وفي الدورة الحالية، استخدمت اللجنة المعايير المنهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في الأسواق للنظر في إمكان الاستعاضة عنها في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وأعدت اللجنة النظر في سبل تحسين المعايير المنهجية بتغيير نطاق متغيرات معلّماتها القياسيين، أي معامل نمو نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. واستخدمت أيضاً مقياساً إحصائياً كمؤشر متحرك للحد من أثر تقلبات أسعار الصرف في الدخل القومي الإجمالي للمقارنة بين البلدان. ونظرت اللجنة في عدد من المتغيرات شملت استخدام متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات أو متوسطاتها المعدلة حسب مستويات التضخم. ولاحظت اللجنة أنه، إضافةً إلى المتوسطات المعدلة حسب التضخم في أسعار الصرف، لم يحسّن تغيير نطاق متغيرات العتبات لبارامترية هذه المعايير وتطبيق متوسطات أسعار الصرف على مدى ثلاث سنوات أو متوسطاتها على مدى ست سنوات على البيانات الحالية موثوقية النتائج، كما ظلت المعايير المنهجية بصيغتها الحالية تمثل عموماً أداة فعالة للمساعدة في تحديد الدول الأعضاء التي يلزم إجراء استعراض إضافي لأسعار الصرف السائدة في أسواقها. وقررت اللجنة مواصلة درس المعايير المنهجية في دوراتها المقبلة.

٢٩ - وأوصت اللجنة بأن تُستخدم في إعداد جدول الأنصبة المقررة أسعار تحويل تستند إلى أسعار الصرف السائدة في السوق للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، ما لم يتسبب ذلك في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيماً بدولارات الولايات المتحدة، وفي هذه الحالة ينبغي استخدام أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة، إذا ما تقرر ذلك على أساس كل حالة على حدة.

(ج) فترة الأساس

٣٠ - فيما يتعلق بمنهجية إعداد الجدول، يختسب متوسط بيانات الدخل المقيم بدولارات الولايات المتحدة المجمعة على مدى فترة أساس معينة. وأشارت اللجنة إلى أنه في الماضي، كانت فترة الأساس المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة تتراوح بين سنة و ١٠ سنوات. وبالنسبة إلى جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، اعتمدت الجمعية العامة في قرارها ٥/٥٥ بء نهجاً مختلطاً يستند إلى متوسط فترتي أساس إحصائيتين مدة إحداهما ست سنوات ومدة الأخرى ثلاث سنوات، باعتبار ذلك حلاً لتوفيقاً بين المطالبين بفترات أساس أقصر والداعين إلى اعتماد فترات أطول. وفي معرض تطبيق ذلك القرار، جرى حساب جدولين منفصلين لكل من هاتين الفترتين، ثم جرى حساب متوسط الجدولين لتشكيل جدول نهائي للأنصبة المقررة. ومنذ ذلك الحين، أصبحت جداول الأنصبة المقررة اللاحقة تُختسب باستخدام هذا النهج.

٣١ - وأشارت اللجنة إلى أنها ناقشت بإسهاب في دوراتها السابقة النهج البديل المتمثل في إمكان القيام أولاً بحساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي لفترتي الثلاث سنوات والست سنوات،

ثم إعداد جدول آلي واحد استنادا إلى ذلك المتوسط، عوض إعداد جدولين آليين منفصلين لكل فترة منهما، ثم حساب متوسط نتائجهما. وخلصت اللجنة إلى أن إعداد جدول آلي واحد أمر ممكن من الناحية التقنية، حسبما يتبين من المعلومات الإحصائية التي قدمتها شعبة الإحصاءات. وقد أيد بعض الأعضاء إعداد جدول آلي واحد في حين لقي ذلك معارضة أعضاء آخرين. وأعرب بعض الأعضاء عن رأي مفاده أن بيان متوسط فترتي الثلاث سنوات والست سنوات سيكون نهجا تقنيا أبسط، ولن يشكل تغييرا في المنهجية الحالية. وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده أنه ينبغي الاستمرار في حساب الجدولين ثم تحديد متوسط النتائج، انسجاما مع النهج المستخدم منذ اتخاذ الجمعية العامة القرار ٥/٥٥ بء.

٣٢ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنها كانت ناقشت في دوراتها السابقة مزايا وعيوب كل من فترات الأساس القصيرة وفترات الأساس الطويلة. وأيد بعض أعضائها الأخذ بفترات أساس طويلة باعتبارها طريقة لضمان الاستقرار والحد من احتمالات وقوع تقلبات حادة بين سنة وأخرى في قياس دخل الدول الأعضاء، بينما فضل أعضاء آخرون الأخذ بفترات أساس أقصر لأنها تعكس بشكل أفضل القدرة الراهنة للدول الأعضاء على الدفع.

٣٣ - ولاحظت اللجنة أن لاختيار فترة الأساس تأثيرا جوهريا على نتائج منهجية إعداد الجدول. ومع ذلك، فمتى اختيرت هذه المنهجية، تتحقق إمكانية المقارنة والاستقرار مع الوقت بالحفاظ على فترة الأساس نفسها. وبما أن النهج الحالي استُخدم لفترة طويلة نسبيا، فقد تحققت هذه الأهداف للمنهجية.

٣٤ - اتفقت اللجنة على أنه متى اختيرت فترة الأساس، تتحقق مزايا في استخدام نفس فترة الأساس لأطول مدة ممكنة.

٢ - تدابير التخفيف

٣٥ - تتألف تدابير التخفيف المتخذة في منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من التسوية المتصلة بعبء الدين والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وترد في ما يلي أدناه لمحة عامة عن هاتين التسويتين.

الإجمالي بعد تسويته وفقا لعبء الدين، ولذا فإن أثر التسوية المتصلة بعبء الدين يوزع بشكل غير مباشر على جميع الدول الأعضاء. ولاحظت اللجنة أن مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بعبء الدين باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ سيكون ٠,٧٢٠ نقاط مئوية. وهناك حاليا ١٢٢ من الدول الأعضاء التي تستفيد من التسوية المتصلة بعبء الدين.

لمحة عامة عن التسوية المتصلة بعبء الدين حسب فترة جدول الأنصبة المقررة (فترة أساس متوسطة ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

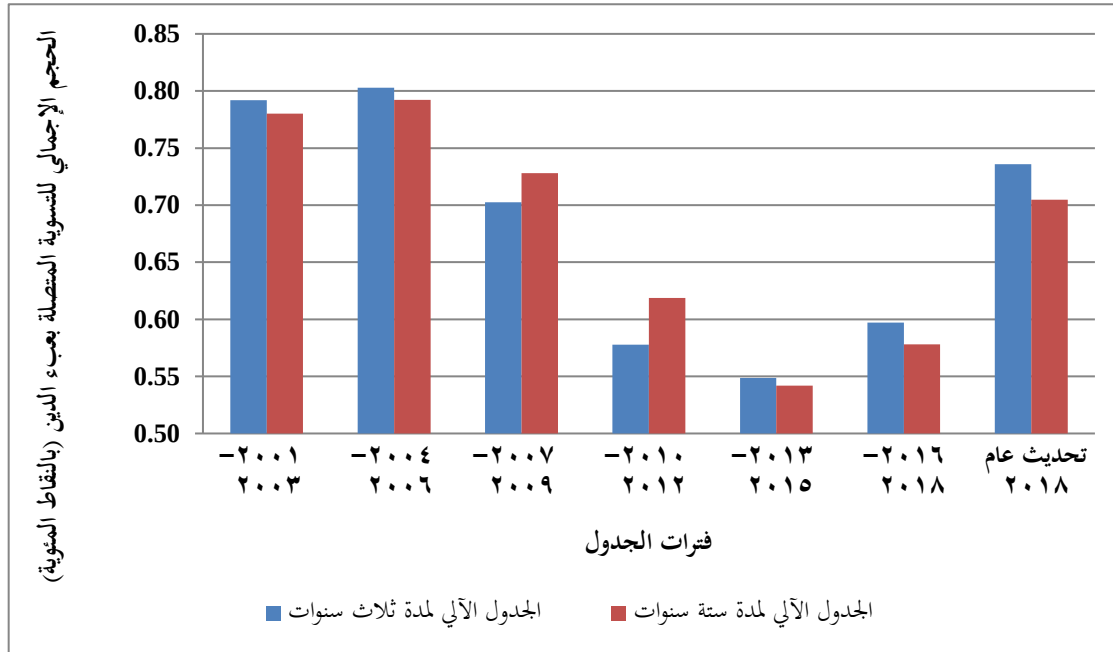
فترة الجدول	تسوية عبء الدين (بالنقاط المئوية)	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين	عتبات البنك الدولي (بدولارات الولايات المتحدة)
٢٠٠٣-٢٠٠١	٠,٧٨٦	١١٢	٩ ٤١٢
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٠,٧٩٦	١٠٩	٩ ٣٢٢
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٠,٧١١	١٠٣	٩ ٤٤٣
٢٠١٢-٢٠١٠	٠,٥٩٨	١٣٣	١٠ ٧٠١
٢٠١٥-٢٠١٣	٠,٥٤٥	١٢٩	١١ ٨٦٨
٢٠١٨-٢٠١٦	٠,٥٨٨	١٢٢	١٢ ٤٩٠
تحديث عام ٢٠١٨ (ب) (أ)	٠,٧٢٠	١٢٢	١٢ ٢٣٦

(أ) يشير مصطلح "تحديث عام ٢٠١٨" إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار (٢٠١١-٢٠١٢) والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦) وأسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٤-٢٠١٦)).

٣٧ - ولاحظت اللجنة أن حجم إجمالي إعادة توزيع النقاط في مرحلة تسوية عبء الدين كان آخذا في التناقص على مدى عدة فترات. غير أن آخر البيانات الإحصائية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ بينت زيادة في حجم التسوية المتصلة بعبء الدين.

لمحة عامة عن الحجم الإجمالي لتسوية عبء الدين حسب فترة الجدول



٣٨ - وأشارت اللجنة إلى أنه عندما تم الأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين، كانت الديون الخارجية العامة تفضّل على مجموع الديون الخارجية لسببين رئيسيين. وأولهما أن الدين الخارجي الخاص لا يندرج كله ضمن إجمالي الدين الخارجي. وثانيهما، أن الدين الخاص لا ينطوي على نفس العبء الذي ينطوي عليه الدين العام. غير أن مجموع الدين الخارجي هو الذي استخدم، لا الدين العام، نظراً لكون بيانات مجموع الدين الخارجي أكثر توافراً، ولأن البيانات المتاحة في ذلك الحين لم تكن تفصل بين بيانات الدين العام وبيانات الدين الخاص. ويرد نظر اللجنة في هذه المسألة بإيجاز في تقريرها عن دورتها الثامنة والأربعين (انظر A/43/11، الفقرات ١١-٢١). وقد شهدت السنوات الأخيرة تحسناً كبيراً في مدى توفر البيانات المستقاة من البنك الدولي عن الدين العام والديون التي تضمناها الحكومة. فقد كانت البيانات متوفرة في عام ١٩٨٥ لـ ٣٧ دولة عضواً، في حين أصبحت الآن متوفرة لـ ١٢٣ دولة عضواً.

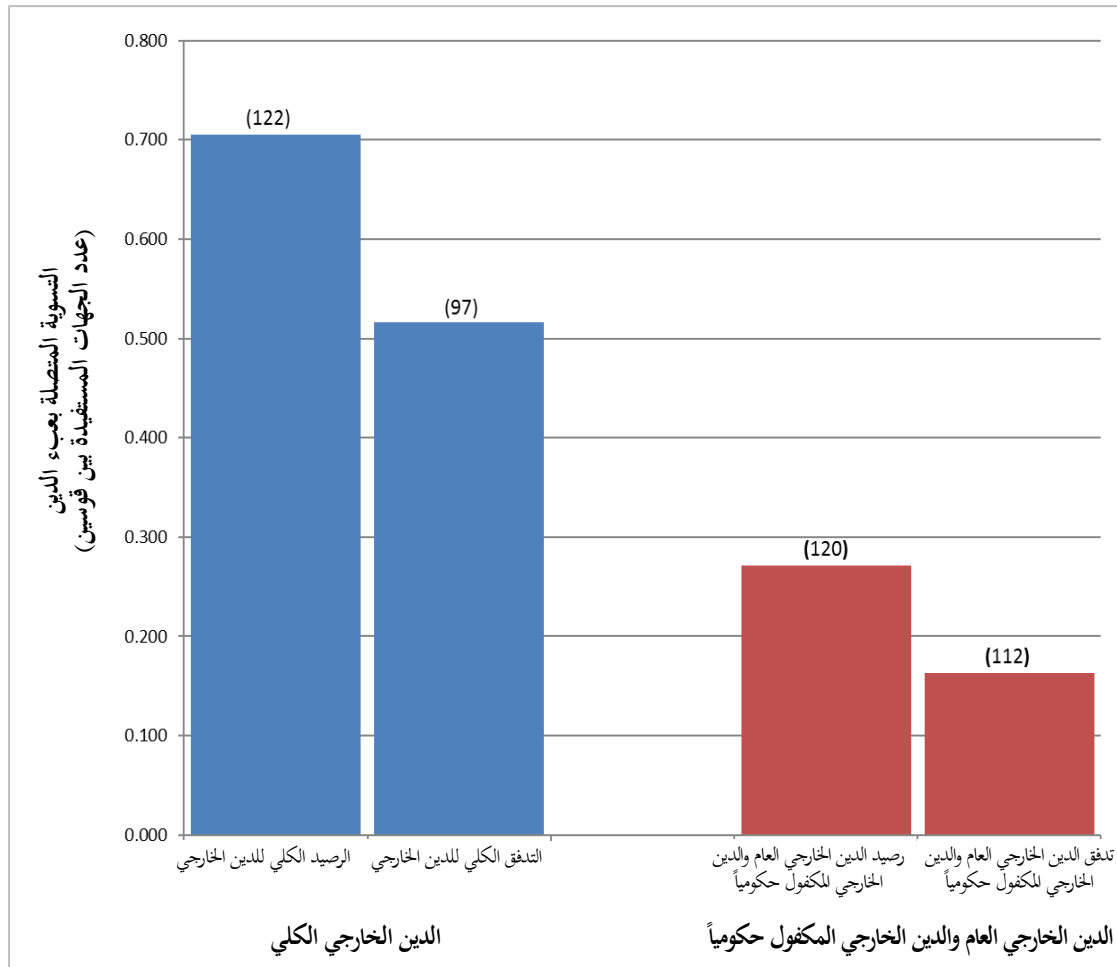
٣٩ - ولاحظت اللجنة أنه إضافة إلى ١٢٣ من الدول الأعضاء المشمولة في قاعدة بيانات البنك الدولي، فإن ١٤ دولة عضواً أخرى تأهلت للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين بموجب المنهجية الحالية. وقد قدمت ثلاث من هذه الدول الأعضاء بيانات ديونها استجابةً لطلبات أحييت إلى تلك الدول الأعضاء عن طريق بعثاتها الدائمة لدى الأمم المتحدة. وفي الحالات التي لم يقدم فيها رد، تولت شعبة الإحصاءات وضع تقديرات بالنسبة إلى البلدان التي سبق أن قدمت بشأنها بيانات عن الديون تغطي على الأقل سنة واحدة من سنوات فترة الأساس. أما بالنسبة إلى الدول الأعضاء المتبقية، فقد طُبِّقت على عدة بلدان منها تسوية الحد الأدنى، ولن يترتب على عدم إجراء التسوية المتصلة بعبء الدين أي أثر في معدل التسوية. وأشارت اللجنة إلى أن ثغرات في البيانات من جميع الدول الأعضاء المؤهلة للاستفادة من التسوية المتصلة بعبء الدين تؤثر على القدرة على إعداد جدول الأنصبة المقررة بالاستناد حصراً إلى بيانات موثوقة وقابلة للتحقق والمقارنة.

٤٠ - وأشارت اللجنة إلى أن القيود المتصلة بتوافر البيانات المتعلقة بالمبالغ المدفوعة لسداد أصل الدين في الفترة التي تقرر فيها بدء استخدام هذه التسوية، حملتها على إجراء التسوية استناداً إلى نسبة من رصيد الدين الخارجي الكلي للدول الأعضاء المعنية. ولهذا الغرض، افترض أن الديون الخارجية تُسَدَّد على مدى فترة ثماني سنوات، لتصبح نسبة التسوية في بيانات الدخل القومي الإجمالي ما مقداره ١٢,٥ في المائة من مجموع أرصدة الديون الخارجية في السنة. وأصبح هذا النهج يعرف باسم نهج رصيد الديون. ويمكن، كنهج بديل، احتساب التسوية استناداً إلى البيانات المتعلقة بالسداد الفعلي لأصل الدين، وهو نهج أصبح يعرف باسم نهج تدفق الديون. وفي تقرير اللجنة عن دورتها السادسة والخمسين، لوحظ أنه بالرغم من أن بعض الأعضاء رأوا أن المستوى العام للدين نفسه يشكل عبئاً ضخماً، اتفقت اللجنة على أن تستند التسوية إلى بيانات المبالغ التي سبق دفعها لتسديد أصل الديون، لا إلى نسبة من أرصدة الديون (انظر A/50/11/Add.2، الفقرة ٤١).

٤١ - وفي ما يتعلق بتوفر المعلومات المطلوبة لتطبيق نهجي رصيد الديون وتدفق الديون، لاحظت اللجنة أن قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية توفر بيانات عن أرصدة ديون وتدفق ديون ١٢٣ دولة عضواً للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. والبلدان المعنية هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومفترضة منه يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفئة الدخل المرتفع وقدرها ٢٣٦ ١٢ دولاراً لعام ٢٠١٦. وبناء على المعلومات التي استعرضتها اللجنة في دورتها الحالية، لاحظت اللجنة أن المتوسط الفعلي لفترة سداد الديون الخارجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ يمتد لفترة ١٢,٥ سنة تقريباً، مقارنة بفترة السنوات الثماني المفترضة لنهج رصيد الديون. وخلال الفترة نفسها، كانت الفترة الفعلية لسداد الدين العام والدين المكفول حكومياً تبلغ ١٣,٣ سنة.

٤٢ - ونتيجة لذلك، طُرحت مسألتان مرتبطتان بالمنهجية الحالية المتبعة لتسوية عبء الدين يمكن معالجتهما باستخدام البيانات المتوفرة حالياً، وهما على وجه الخصوص: (أ) تحديد ما إذا كان ينبغي استخدام بيانات الدين الخارجي الكلي، أو الاكتفاء باستخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام والدين الخارجي المكفول حكومياً؛ (ب) وتحديد ما إذا كان ينبغي للتسوية أن تستند إلى نهج رصيد الديون أو إلى نهج تدفق الديون. ويلخص الشكل أدناه حجم وعدد المستفيدين من التسوية المتصلة بعبء الدين، مع مراعاة مختلف الخيارات المتاحة.

مقارنة النهج المختلفة للتسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى فترة أساس مدتها ست سنوات
(محدّثة ببيانات حزيران/يونيه ٢٠١٨)



٤٣ - ونظرت اللجنة في تغطية التسوية المتصلة بعبء الدين. وفي هذا السياق، أشار بعض الأعضاء إلى أن الحالة الاقتصادية تغيرت بشكل ملحوظ منذ أن بدأ العمل بهذه التسوية عام ١٩٨٦. وعلى وجه الخصوص، كان للأزمة المالية الدولية، في الآونة الأخيرة، تأثير على حالة المديونية في ما يتعلق بعدد من البلدان، ومنها العديد من البلدان المتقدمة النمو، التي لا تستفيد حالياً من التسوية المتصلة بعبء الدين. ومن منطلق التسليم بأن الدين يمثل عبئاً من حيث القدرة على الدفع، رأى البعض أنه ينبغي أن تطبق التسوية المتصلة بعبء الدين على جميع الدول الأعضاء. إلا أن شعبة الإحصاءات أشارت إلى أن إحصاءات الدين الخارجي لا تزال غير متاحة بسهولة لكل الدول الأعضاء من مصدر واحد للبيانات، وأن البيانات المتاحة غير قابلة للمقارنة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن الظروف الخاصة التي شكلت الأساس المنطقي للأخذ بالتسوية المتصلة بعبء الدين في عام ١٩٨٦ لا تنطبق حالياً على جميع البلدان الـ ١٢٣ مع أنها تنطبق على بعض البلدان غير المدرجة في مجموعة بيانات البنك الدولي. ومع ذلك، أشار أعضاء آخرون إلى أن مفهوم التسوية المتصلة بعبء الدين يقوم على أساس الشواغل الإنمائية، وينبغي له تالياً أن يظل مقتصرًا على البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة البنك الدولي لفئة البلدان ذات النصيب المرتفع لدخل الفرد.

٤٤ - ورأى بعض الأعضاء أن التسوية ما زالت تشكل جزءاً أساسياً من المنهجية لتحديد قدرة الكثير من الدول الأعضاء على الدفع، ولذا ينبغي الإبقاء عليها في شكلها الحالي. ولاحظوا أن أحدث البيانات الإحصائية تبين أن حجم التسوية أخذ بالتزايد. وأشاروا إلى أن التسوية المتصلة بعبء الدين ضرورية لقياس القدرة الحقيقية للدول الأعضاء على الدفع مع الأخذ في الحسبان أنه ما زال يوجد عدد من الدول الأعضاء المثقلة بالديون.

٤٥ - وفي ما يتعلق بمسألة ما إذا كان ينبغي استخدام مجموع بيانات الدين الخارجي أو الدين العام، بيّن هؤلاء الأعضاء أنه بما أن حساب الدخل القومي الإجمالي يأخذ في الحسبان المصادر الخاصة والعامة للدخل معاً، فإنه ينبغي منطقياً الاحتفاظ بإجمالي الدين الخارجي في حساب التسوية المتصلة بعبء الدين. وأعرب أولئك الأعضاء أيضاً عن رأي مفاده أن استخدام مجموع أرصدة الديون أمر ضروري، لأن مجموع الديون الخارجية يعكس القدرة على الدفع، وأن الديون الخاصة تمثل عنصراً هاماً من مجموع رصيد الديون، مما يؤثر على مجمل قدرة الدولة العضو على الدفع.

٤٦ - وفي ما يتعلق بمسألة استخدام رصيد الديون أو تدفق الديون، أشاروا أيضاً إلى أن التسوية المتصلة برصيد الديون تخدم بشكل أفضل الدول الأعضاء التي هي في أمسّ الحاجة إلى الإغاثة، وهي الدول التي عجزت مراراً عن السداد، والتي لم تتمكن تالياً من خفض ديونها الخارجية. وأكد أولئك الأعضاء أن الأزمة المالية الدولية الأخيرة كانت أثرت سلباً على آفاق التنمية في العديد من البلدان النامية، ما يؤثر بشكل إضافي في قدرتها على الدفع، ويفاقم حالة مديونيتها. واعتبروا أنه ينبغي للتسوية أن تظل جزءاً من المنهجية، فهي تشكل عاملاً مهماً في تحديد قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٤٧ - وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم لإدخال تحسينات على التسوية المتصلة بعبء الدين استناداً إلى أسباب تتعلق بالجدارة التقنية وإلى تحسن توافر البيانات. وأشاروا إلى أن المعوقات المتصلة بتوافر البيانات لم تعد تشكل عقبة تقنية تعيق استخدام البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام بدلاً من بيانات الدين الخارجي الكلي، أو تعيق الانتقال من نهج رصيد الديون إلى نهج تدفق الديون. ورأوا أن تلك التغييرات تشكل تعزيزاً تقنياً للمنهجية الحالية. وهم يعتقدون أن نهج تدفق الديون يأخذ في الحسبان المعاملات الفعلية لسداد الديون ولذا فإنه يمثل الواقع الاقتصادي تمثيلاً أفضل. وإذا وجب اعتبار تسديد الدين عبئاً، فإن ذلك سيشكل حجة مؤيدة لأن يُؤخذ التسديد الفعلي في الحسبان. وأعرب أولئك الأعضاء أيضاً عن رأي مفاده أنه إذا استمر الأخذ بنهج رصيد الدين، فيمكن أن يحسّن كثيراً بتحديث فترة السداد، التي استندت إلى افتراض حدوث السداد على مدى فترة ثماني سنوات عند عرض التسوية المتصلة بعبء الدين في عام ١٩٨٦. ومن شأن ذلك أن يجعل رصيد الدين أقرب إلى الواقع الاقتصادي الراهن.

٤٨ - وأثار هؤلاء الأعضاء كذلك عدداً من المسائل المفاهيمية. ولم يقبلوا بالرأي الذي يعتبر كل أشكال الدين عبئاً، كما تفترضه المنهجية الحالية. ورأى هؤلاء الأعضاء أن أثر الدين على قدرة الدولة العضو على الدفع يتجلى بصورة أدق في معدّل الفائدة السائد في السوق لإعادة تمويل الدين، الذي أخذ فعلاً في الحسبان في مقياس الدخل القومي الإجمالي.

٤٩ - ولاحظت اللجنة أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تقرير ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين إلى (أ) مجموع الدين الخارجي أو الدين الخارجي العام؛ (ب) ونهج رصيد

الديون أو نُجّج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات سداده الفعلية متاحة الآن.

٥٠ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في دوراتها المقبلة في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

(ب) التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل

٥١ - لاحظت اللجنة أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل شكّلت عنصرا مهما من عناصر منهجية إعداد الجداول منذ الأيام الأولى من عمر الأمم المتحدة وأنها طبّقت في إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة. وأشارت اللجنة إلى أن اختصاصاتها تقتضي، في جملة أمور، أن يؤخذ في الحسبان الدخل المقارن للفرد الواحد من السكان لتلافي تحديد أنصبة مقررة مغلوطة نتيجة لاستخدام تقديرات مقارنة للدخل القومي. واتفقت اللجنة على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لا تزال تشكّل عنصرا مهما من عناصر منهجية إعداد الجداول، التي ينبغي أن تستند إلى بيانات موثوق بها ويمكن التحقق منها ومقارنتها.

٥٢ - وللتسوية معياران لتحديد حجمها: مستوى عتبة نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي من أجل تحديد البلدان التي ستستفيد، ومعامل تدرج. وقبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية يوزع بالتناسب على جميع الدول الأعضاء؛ غير أنه من ذلك العام فما بعد تم تغيير التسوية بحيث يعاد توزيعها فقط على الدول الأعضاء التي توجد فوق العتبة المحددة في ضوء نصيب الفرد من الدخل. ومنذ اعتماد جدول الأنصبة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، ظلت العتبة، التي كانت في السابق محددة بمبلغ معين بالدولارات، هي متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء. وقد نما معامل التدرج على مر السنين، من ٤٠ في المائة في عام ١٩٤٨ إلى ٨٥ في المائة في عام ١٩٨٣. وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول، منذ حساب الجدول للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠، تُبَت معامل التدرج عند ٨٠ في المائة.

٥٣ - ووصل مجموع النقاط المعاد توزيعها في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ إلى ٩,٦٤٧ نقطة مئوية. وفي حين تواصل تزايد حجم إعادة التوزيع بمرور الوقت، فإن أحدث البيانات الإحصائية المحدثة تعكس انخفاضاً في الحجم الكلي لعملية إعادة التوزيع.

لمحة عامة عن الحجم الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترات الجداول (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	نصيب الفرد من الدخل	عدد المستفيدين من التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي
٢٠٠٣-٢٠٠١	٨,٤٥٧	١٣٢	٤ ٨٥١
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٨,٦٢٧	١٣٠	٥ ٠٩٧
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٩,٢٨٧	١٣٢	٥ ٦٣٠
٢٠١٢-٢٠١٠	٩,٥٦٤	١٣٤	٦ ٩٨٨
٢٠١٥-٢٠١٣	٩,٥٩٨	١٣٠	٨ ٦٤٧
٢٠١٨-٢٠١٦	١٠,١٣٢	١٣١	١٠ ١٨٦
تحديث عام ٢٠١٨ ^(أ)	٩,٦٤٧	١٣٠	١٠ ٤٤٠
(ب)			

(أ) تشير عبارة "تحديث عام ٢٠١٨" إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦ باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار (٢٠١١-٢٠١٢)، والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦)، وأسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٤-٢٠١٦)).

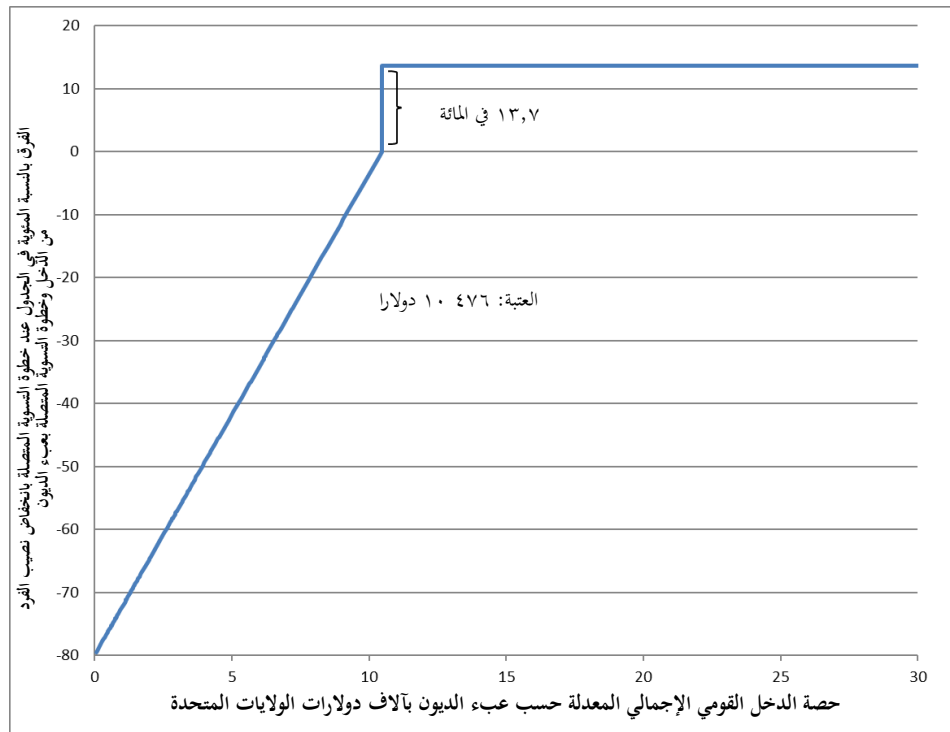
٥٤ - واستعرضت اللجنة معلومات تبين توزيع إجمالي التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على فرادى المستفيدين من هذه التسوية. وبينت المعلومات أن معظم المستفيدين تلقوا تسوية تقل نسبتها عن عُشر نقطة مئوية واحدة.

تحليل إعادة توزيع نقاط التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل حسب فترة الجدول لفترة الأساس التي متوسطها ثلاث سنوات والأخرى التي متوسطها ست سنوات

فترة الجدول	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	المجموع	أكبر المستفيدين (نسبة تسوية تفوق ٠,١)	أقل من ٠,١
			أكثر من ٢,٥	بين ٠,١ و ٢,٥
٢٠٠٣-٢٠٠١	٨,٤٥٧	١٣٢	١	١١٦
٢٠٠٦-٢٠٠٤	٨,٦٢٧	١٣٠	١	١١٥
٢٠٠٩-٢٠٠٧	٩,٢٨٧	١٣٢	١	١١٧
٢٠١٢-٢٠١٠	٩,٥٦٤	١٣٤	١	١١٧
٢٠١٥-٢٠١٣	٩,٥٩٨	١٣٠	١	١١٥
٢٠١٨-٢٠١٦	١٠,١٣٢	١٣١	١	١١٥
تحديث عام ٢٠١٨	٩,٦٤٧	١٣٠	١	١١٥

٥٥ - وقامت اللجنة، في دورتها الحالية، باستعراض التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بصيغتها الحالية، باستخدام إحصاءات محدّثة. ويعرض الشكل أدناه التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وبلوغ معامل التدرج ٨٠ في المائة، تتراوح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بالنسبة للدول الأعضاء التي تقع دون مستوى العتبة، بين ٨٠ في المائة وصفر، مع انخفاض الحجم النسبي للتسوية كلما اقترب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون من العتبة. وبالنسبة لجميع الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة، تسفر التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بطريقة موحدة عن زيادة نسبتها ١٣,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون على النحو المبين في الشكل أدناه.

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل كنسبة مئوية من حصة الدخل القومي الإجمالي المعدلة حسب عبء الديون، وذلك بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون (لأغراض التوضيح مع فترة أساس مدتها ست سنوات مما يؤدي إلى عتبة قيمتها ٤٧٦ ١٠ دولارا)



٥٦ - وأعرب بعض أعضاء اللجنة عن رأي يفيد بأنه استنادا إلى استعراض أحدث البيانات الإحصائية، فإن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ما زالت تعمل بشكل جيد في إطار المنهجية العامة وينبغي الإبقاء عليها بصيغتها الحالية. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في العديد من البلدان قد ازداد مع مرور الزمن وأن هذه البلدان قد تلقت تسويات أقل. وعلاوة على ذلك، اختلف عدد البلدان المستفيدة من التسوية مع مرور الزمن، حيث تخطت بعض البلدان العتبة ولم تعد تتلقى أي تسوية، وهي تسدد الآن مقابل الاستحقاقات التي تحصل

عليها البلدان الواقعة دون مستوى العتبة. ولاحظوا أيضاً أن أحدث البيانات الإحصائية تعكس انخفاضاً في حجم المبالغ المعاد توزيعها. وأعربوا عن تأييدهم مواصلة استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للأعضاء في تحديد العتبة وأشاروا إلى أن العتبة المحتسبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد تعكس الواقع الاقتصادي، وتشكل أساساً سليماً لتحديد انخفاض نصيب الفرد من الدخل. وأشاروا أيضاً إلى التغييرات الكبيرة التي أدخلت على جداول الأنصبة المقررة الصادرة في السنوات الأخيرة والتي شملت زيادات بالنسبة للعديد من البلدان النامية. وشددوا على أن التغييرات في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يجب أن تستند إلى بيانات موثوقة بما، وينبغي أن تشكل تحسناً للمنهجية ككل من الناحية التقنية، لا تغييراً يُقصد منه فقط خفض العبء الذي تتحمله البلدان الواقعة فوق العتبة في استيعاب التسوية.

٥٧ - ورأى أعضاء آخرون أن الهدف من التسوية هو تخفيف العبء عن بلدان معينة التي يكون فيها نصيب الفرد من الدخل منخفضاً، ولكن التسوية بدلاً من ذلك أصبحت، من خلال تصميمها، تتيح تخفيف الأعباء بشكل عام وكبير للغاية لعدد أكبر بكثير من الدول الأعضاء. ولذلك أعرب أولئك الأعضاء عن تأييدهم لاستخدام تعريف بديل أنسب لعتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل لمعالجة حالات عدم الاتساق والمشاكل المرتبطة بالمنهجية الحالية.

٥٨ - وناقشت اللجنة مختلف الخيارات المطروحة لتنقيح التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، حيث أعرب عن آراء مختلفة. وتلخص هذه الخيارات على النحو التالي:

(أ) يمكن حساب عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل استناداً إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون، عوضاً عن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل المستخدم في المنهجية الحالية. ونظراً إلى عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة بشأن الديون الخارجية لجميع البلدان، فيمكن أن يتمثل النهج البديل في استخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل بالنسبة للدول الأعضاء وحساب العتبة على حد سواء. ومن شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناتج عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون للدول الأعضاء بعتبة التسوية المحسوبة استناداً إلى الدخل القومي الإجمالي غير المعدّل؛

(ب) يمكن إعادة تحديد العتبة استناداً إلى تعريف البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل أو بلدان الشريحة الدنيا أو الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل. وقد يساعد ذلك على معالجة مشكلة عدم التوافق مع التصنيف المستخدم في التسوية المتصلة بعبء الدين، الذي يستند إلى نظام الإبلاغ عن الدين المعمول به لدى البنك الدولي؛

(ج) يمكن تعديل العتبة حسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للبلدان المستوعبة فقط (تلك الواقعة فوق مستوى العتبة)، بدلاً من تعديله حسب المتوسط العالمي. وسيؤدي ذلك إلى تدارك عدم اتساق المنهجية الحالية الذي قد ينجم عن واقع أنه مع تحسن حالة البلدان المنخفضة الدخل، فهي سوف تدفع العتبة إلى أعلى، لتتأخر بذلك النقطة التي تتخطى عندها تلك البلدان العتبة؛

(د) يمكن تحديد العتبة من حيث القيمة الحقيقية بمبلغ ثابت أولي، قدره ١٠ ٠٠٠ دولار مثلاً، على غرار العتبة الثابتة وقدرها ١ ٠٠٠ دولار المستخدمة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٧٣. ويمكن عندئذ تعديل مبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار حسب التضخم في السنوات المقبلة؛

(هـ) يمكن تحديد مجموع عدد النقاط التي سيعاد توزيعها عن طريق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل عند مستوى أقصى معين، الذي يمكن أن يتحقق بعد ذلك باستخدام معايير أخرى مختلفة في التسوية، مثل مُعامل التدرج؛

(و) يمكن معالجة مشكلة الانقطاع الناجم عن تخطي العتبة باعتماد عدد من المقترحات المختلفة، من قبيل إنشاء فئة محايدة حول العتبة، أو تغيير طريقة توزيع التسوية (التي تستوعبها حالياً البلدان التي تكون فوق مستوى العتبة فقط). وترد مناقشة أوفى لهذه المقترحات في الفرع باء-١ (ب) من الفصل الثالث أدناه.

٥٩ - ويرد في الجدول أدناه موجز المعلومات المتعلقة ببعض المقترحات التي نظرت فيها اللجنة.

إعادة توزيع النقاط في إطار مختلف الطرق البديلة لتحديد عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (لفترة أساس تمتد لست سنوات فقط)

قيمة العتبة (بدولارات الولايات المتحدة)	عدد المستفيدين	عدد الدول المستوعبة	مجموع النقاط المعاد توزيعها
تحديث عام ٢٠١٨ (ب)، (د)	١٠ ٤٧٦	١٣٠	٦٣
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين	١٠ ٣٦٤	١٣٠	٦٣
العتبة محتسبة على أساس متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، باستخدام نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء غير المعدل حسب عبء الدين	١٠ ٤٧٦	١٢٩	٦٤
العتبة محتسبة على أساس نصيب الفرد الوسيط من الدخل القومي الإجمالي	٥ ١٧١	٩٨	٩٥
عتبة الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ معدلة حسب التضخم	٩ ٤٣٣	١٢٨	٦٥
عتبة البنك الدولي للبلدان المنخفضة الدخل	١ ٠٣٠	٣٠	١٦٣
عتبة البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	٤ ٠٦٠	٨٧	١٠٦
عتبة البنك الدولي للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	١٢ ٥٤٧	١٣٦	٥٧

(أ) تشير عبارة "تحديث عام ٢٠١٨" إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار (٢٠١١-٢٠١٢)، والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦)، وأسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٤-٢٠١٦)).

٦٠ - وافقت اللجنة على إمكانية اعتماد نهج بديل لتحديد هذه العتبة يستند إلى المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين (بدلاً من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي غير المعدل المستخدم في المنهجية الحالية). وأشارت اللجنة إلى أن من شأن ذلك أن يعالج مشكلة عدم التكافؤ الناجم عن مقارنة الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين للدول الأعضاء بعتبة تسوية محتسبة على أساس الدخل القومي الإجمالي غير المعدل. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

٦١ - ووافقت اللجنة أيضاً على إمكانية اعتماد نهج بديل آخر لتحديد العتبة يستند إلى تعديل العتبة حسب معدل التضخم. وبالتالي يمكن تثبيت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالقيم الحقيقية بدلاً من تحديدها بالمتوسط الحالي لنصيب الفرد من الدخل في العالم خلال فترة الأساس لجدول الأنصبة. فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لسنة مرجعية محددة، إلا أنه يمكن تحديثه وفقاً لمعدل التضخم في العالم بحيث تبقى قيمته الحقيقية ثابتة على مر الزمن. وفي إطار هذا النهج، يكون ترتيب كل بلد إزاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل مستقلاً عن أداء البلدان الأخرى. وفي إطار هذا النهج البديل، باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، والعتبة المعدلة حسب التضخم للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، سيتغير عدد النقاط المعاد توزيعها، ولكن عدد الدول المستفيدة وعدد الدول المستوعبة لن يتغيرا.

٦٢ - وقرّرت اللجنة أن تواصل النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

٣ - حدود الجدول

(أ) الحد الأدنى

٦٣ - أشارت اللجنة إلى أن المعدل الأدنى للأنصبة المقررة، أو الحد الأدنى، ما يرح يمثل عنصراً من عناصر منهجية إعداد الجدول منذ البداية. ويشكل تحديد الحد الأدنى قراراً تتخذه الجمعية العامة. ومنذ عام ١٩٩٨، جرى تخفيض الحد الأدنى من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,٠٠١ في المائة. وفيما يخص جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تم رفع ١٧ دولة عضواً إلى معدل الحد الأدنى، منها عشرة بلدان كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. واستناداً إلى تحليل البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، لاحظت اللجنة أنه تم رفع ١٦ دولة عضواً إلى معدل الحد الأدنى، منها تسعة بلدان كانت مدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً.

٦٤ - وحُدِّدَت الأنصبة المقررة على كل دولة من الدول الأعضاء التي يطبق عليها الحد الأدنى (٠,٠٠١ في المائة) في مبلغ ٣٠٧ ٢٤ دولاراً في الميزانية العادية لعام ٢٠١٨. ورأت اللجنة أن الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة هو أدنى مساهمة عملية ينتظر من الدول الأعضاء دفعها للمنظمة.

٦٥ - وقرّرت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحد الأدنى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

(ب) الحدود القصوى

٦٦ - أشارت اللجنة إلى أن المنهجية الحالية تشمل معدلاً أقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، وهو ٢٢ في المائة، ومعدلاً أقصى للأنصبة أقل البلدان نمواً، أو الحد الأقصى للأنصبة أقل البلدان نمواً، وهو ٠,١٠ في المائة. ويشكل تحديد كلا الحدين قراراً تتخذه الجمعية العامة.

٦٧ - ومنذ عام ١٩٩٢، لا يزال الحد الأقصى المطبق على أقل البلدان نمواً يساوي ٠,١٠ في المائة. وانطبق هذا الحد الأقصى على ثمانية بلدان من البلدان الأقل نمواً البالغ عددها ٤٨ بلداً لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبعد خروج غينيا الاستوائية من فئة أقل البلدان نمواً في حزيران/يونيه ٢٠١٧، وباستخدام البيانات الإحصائية المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦، لاحظت اللجنة أن الحد الأقصى للأنصبة أقل البلدان نمواً سينطبق على ثمانية بلدان من أقل البلدان نمواً المتبقية البالغ عددها ٤٧ بلداً. وبلغ عدد النقاط المعاد توزيعها باستخدام البيانات المحدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ ما مجموعه ٠,١٧٩ نقطة.

٦٨ - وعلى النحو المبين بالتفصيل في المرفق الأول، شكّل الحد الأقصى جزءاً من منهجية إعداد الجداول منذ البداية. ومنذ عام ٢٠٠١، تم خفض معدل الحد الأقصى من ٢٥ إلى ٢٢ في المائة. وبلغ إجمالي النقاط المعاد توزيعها باستخدام بيانات إحصائية محدثة ٥,٢٦٠. ولم يستفد من هذه النقاط سوى بلد واحد.

لمحة عامة عن حجم التغيير الكلي في جداول الأنصبة عند خطوة تطبيق الحد الأقصى للأنصبة البالغ ٢٢ في المائة بحسب فترة جدول الأنصبة (فترة أساس متوسطها ثلاث سنوات وأخرى متوسطها ست سنوات)

فترة الجدول	النقاط المعاد توزيعها عند خطوة تطبيق الحد الأقصى
٢٠٠٣-٢٠٠١	٨,١٦٦
٢٠٠٦-٢٠٠٤	١٢,٣٢٩
٢٠٠٩-٢٠٠٧	١١,٩٠٧
٢٠١٢-٢٠١٠	٨,٩٦٥
٢٠١٥-٢٠١٣	٥,٦٢٢
٢٠١٨-٢٠١٦	٣,٩٣٨
تحديث عام ٢٠١٨ ^(أ) ، (ب)	٥,٢٦٠

(أ) تشير عبارة "تحديث عام ٢٠١٨" إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ب) سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار (٢٠١١-٢٠١٢)، والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦)، وأسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٤-٢٠١٦)).

٦٩ - وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة الحدود القصوى في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

باء - مقترحات أخرى وعناصر محتملة أخرى بشأن منهجية إعداد الجداول

١ - التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار

(أ) التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة من جدول إلى آخر

٧٠ - أشارت اللجنة إلى أنها نظرت على مر السنين في مسألة التغييرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء من جدول إلى آخر. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن منهجية إعداد جداول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٨٦-١٩٩٨ كانت تتضمن مخططا للحدود، الأمر الذي حد من حالات الزيادة والنقصان الكبيرة التي تواجهها الدول الأعضاء من جدول إلى آخر. ومع ذلك، ونظراً للتعقيدات المتصلة بتشغيل مخطط الحدود، الأمر الذي أوجد تشوهات في حد ذاته، قررت الجمعية العامة بعد ذلك إلغاء مخطط الحدود تدريجياً على مدى فترتين من فترات الجداول. ومنذ حساب جدول الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، أزيلت تماما الآثار الناجمة عن تطبيق المخطط المذكور.

٧١ - ووافقت اللجنة على أن أي مخطط للحدود ينبغي ألا يكون عنصراً من عناصر منهجية إعداد الجدول.

٧٢ - ولاحظت اللجنة أنه لا يمكن، في عالم متحرك، تجنب حدوث تغييرات في معدلات الأنصبة المقررة. وبما أن الجدول مؤلف من نسب مئوية مجموعها ١٠٠ في المائة، فإنه عندما تتغير أنصبة بعض الدول الأعضاء صعوداً أو هبوطاً، ستزيد أو تنقص بتناسب عكسي أنصبة دول أخرى، بصرف النظر عن زيادة دخلها القومي الإجمالي أو نقصانه بالقيمة المطلقة. ويضاف إلى ذلك أن أي دولة عضو تتجاوز، في إطار المنهجية الحالية، الحد الأدنى ستشهد حتما زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة على أقل تقدير.

٧٣ - واستعرضت اللجنة في دورتها الخامسة والسبعين حالة البلدان التي تنتقل من الحد الأدنى صعوداً. ونظرت اللجنة في النهج القائم على تنفيذ جدول مبني على مبالغ مختلفة، بشكل كسر عشري من أربعة أرقام يتراوح من ٠,٠٠١ في المائة إلى ٠,٠٠٢ في المائة. وعلى هذا النحو، فإن الدولة العضو التي تنتقل صعوداً من الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة لن ترتفع حصتها تلقائياً إلى ٠,٠٠٢ في المائة. وكانت اللجنة قد استعرضت أيضاً أثر تحديد جدول الأنصبة المقررة بكامله باستخدام كسر عشري بعدد أكبر من الأرقام. ونظرت اللجنة، في دورتها الحالية، في البيانات التي تعكس وضع جدول الأنصبة المقررة بكامله بشكل كسر عشري من أربعة أرقام، الأمر الذي من شأنه أن يترك أثراً يتمثل في تحرك المعدلات بشكل أقل بين جدولين مختلفين من جداول الدول التي تنتقل صعوداً من الحد الأدنى. وقررت اللجنة مواصلة النظر في هذه المسألة في دورات مقبلة.

٧٤ - ودرست اللجنة حالات الدول الأعضاء التي تتغير معدلات الأنصبة المقررة الخاصة بها بشكل كبير، وذلك باستخدام بيانات إحصائية محدثة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦. وترد في الفرع الثالث - دال لهذا التقرير معدلات الأنصبة المقررة على أساس البيانات المحدثة وتطبيق المنهجية المعتمدة لجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم المرفق الخامس معلومات موجزة عن نطاق التغييرات من جدول لآخر باستخدام بيانات إحصائية محدثة مقابل الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، بما في ذلك معلومات عن العوامل الأساسية. ولاحظت اللجنة أنه كما كان الحال في الماضي، فالكثير من التغييرات تتعلق بالنمو النسبي للدخل القومي الإجمالي مقارنة بالمتوسط العالمي، وتخطي عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد

من الدخل، والتنقيحات على البيانات الرسمية السابقة مع مرور الزمن، والقرب من عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وتنفيذ المعيار الجديد لنظام الحسابات القومية.

٧٥ - ولاحظ بعض أعضاء اللجنة أن إدراج فترة الأساس البالغة مدتها ست سنوات في المنهجية الحالية يعمل بمثابة استراتيجية مدمجة للتخفيف، إذ سيعوض الأثر المترتب على الزيادة الحادة المفاجئة في الحصة من الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأخيرة.

٧٦ - ولاحظ بعض الأعضاء أن إعادة حساب الجداول سنوياً ستمنح قدرًا من التخفيف عن طريق تغييرات سنوية تدريجية خلال فترة الجدول.

(ب) عدم الاستمرار

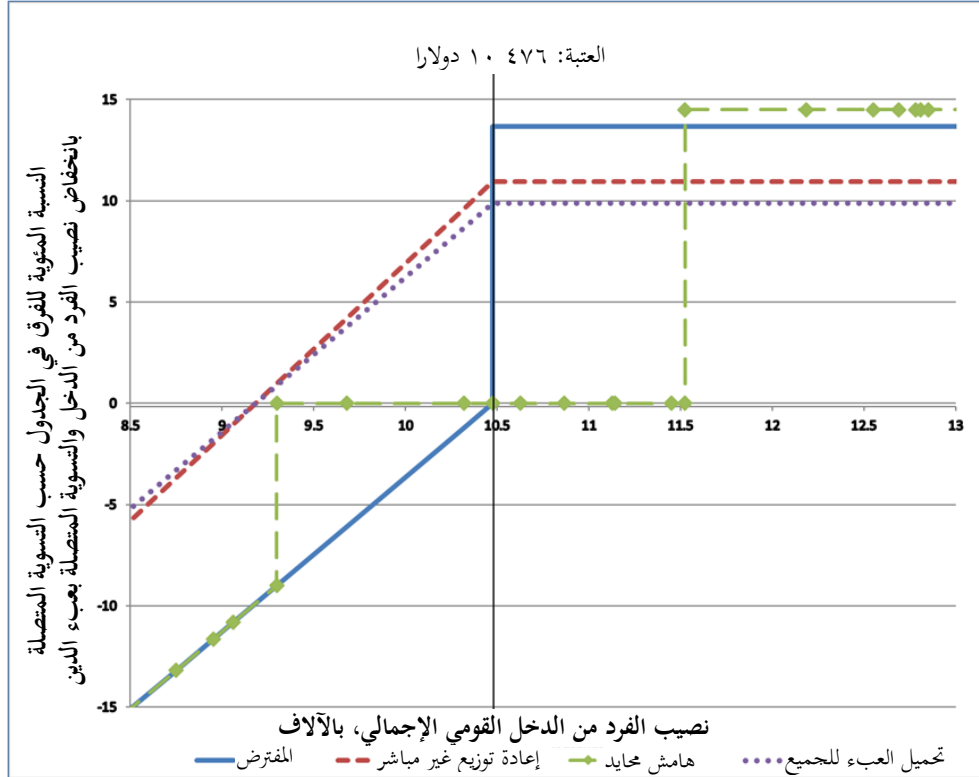
٧٧ - ركزت اللجنة، عند مناقشتها هذه المسألة في دورتها الحالية، على التعامل مع مسألة عدم الاستمرار الناجمة عن تخطي إحدى الدول الأعضاء عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ولاحظت اللجنة أن الدول الأعضاء التي تتخطى العتبة لن تتلقى بعدئذ تخفيضاً، بل ستخضع لزيادة في مرحلة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. وبذلك، سيكون القدر الناجم عن عدم الاستمرار بالنسبة للدولة العضو التي تتخطى العتبة هو التخفيض الذي حصلت عليه الدولة العضو بموجب الجدول القديم، مضافاً إليه الزيادة التي تتحملها الدولة العضو باعتبارها دولة مستوعبة بموجب الجدول الجديد (نحو ١٣,٧ في المائة باستخدام أحدث البيانات الإحصائية). وقبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية يُوزع تناسبياً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ونتيجة لذلك، كانت جميع الدول الأعضاء تتقاسم عبء التسوية، عدا الدول المتأثرة بالحدود القصوى أو بالحد الأدنى. وقد خفف اتباع هذا النهج من تأثير التسوية على الدول التي تنتقل تصاعدياً في سلم العتبة. غير أنه يمكن أن يؤدي أيضاً إلى أن تتحوّل البلدان التي تقع دون مستوى العتبة بقليل إلى بلدان تستوعب صافي العبء. ونتيجة للقلق بشأن هذا الأثر، أعيد توزيع مبلغ التسوية منذ عام ١٩٧٩ على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة فقط.

٧٨ - ولاحظت اللجنة أن ٢٢ من الدول الأعضاء تخطت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على مدى الفترات الأربع الأخيرة من فترات الجداول. وانتقلت خمس دول أعضاء في سلم العتبة تصاعدياً وتنازلياً، بينما انتقلت ١٥ دولة عضواً تصاعدياً فقط، وانتقلت دولتان من الدول الأعضاء تنازلياً فقط. وبلغت النسبة المئوية القصوى للزيادة في معدلات الأنصبة المقررة للدول الأعضاء التي انتقلت تصاعدياً في سلم العتبة ما قدره ٣٠٠ في المائة، بينما بلغ الحد الأقصى للانخفاض بالنسبة للدول الأعضاء التي انتقلت إلى الأسفل ما نسبته ٦٦ في المائة. واستعرضت اللجنة أيضاً حالة الدول الأعضاء التي تخطت العتبة باستخدام البيانات الإحصائية المحدثة الخاصة بالفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

٧٩ - وتشمل الخيارات المتاحة لمعالجة مشكلة عدم الاستمرار ما يلي: (أ) توزيع النقاط المثوية الناشئة عن التسوية المتعلقة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على جميع الدول الأعضاء؛ (ب) السماح بإجراء "إعادة توزيع غير مباشر" مشابهة للتسوية المتصلة بعبء الدين، يُخفف بموجبها الدخل القومي الإجمالي للبلدان الواقعة تحت العتبة بمقدار التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، دون أن تضطر الدول الأعضاء الواقعة فوق العتبة إلى الاستيعاب المباشر لتكلفة التخفيف الممنوح للبلدان الواقعة تحت

العتبة؛ (ج) تحديد هامش محايد فوق وتحت عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، بحيث لا تستفيد الدول الأعضاء الواقعة ضمن هذا الهامش المحايد من التخفيف الناشئ عن تطبيق التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ولا تتحمل عبئه. ويرد في الرسم البياني أدناه أثر هذه الخيارات المتاحة لمعالجة مسألة عدم الاستمرار.

أثر مختلف المنهجيات الممكنة لمعالجة مسألة عدم الاستمرار في عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل (فترة أساس من ست سنوات)



٨٠ - وأعرب بعض الأعضاء عن تحفظات بشأن العمل بهذه المقترحات في منهجية إعداد الجدول لأن أي تدبير جديد يمكن أن يصبح مصدراً لمزيد من عدم الاستمرار. وأشاروا إلى أن التغيرات في معدلات الأنصبة المقررة تُنتج، في كثير من الحالات، عن حدوث نمو حقيقي وتغيرات في مدى القدرة على الدفع. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أن إدراج فترة الأساس التي مدتها ست سنوات في المنهجية الحالية يتيح بعض التخفيف الذاتي لمعالجة مسألة عدم الاستمرار.

٨١ - وقررت اللجنة مواصلة النظر في اتخاذ تدابير لمعالجة التغيرات الكبيرة التي تطرأ على معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر ومسألة عدم الاستمرار، في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

٢ - إعادة الحساب سنويا

٨٢ - عملية إعادة الحساب سنويا هي عملية تحديث حصص الدخل النسبية قبل السنتين الثانية والثالثة من كل فترة من فترات الجدول، وهي تتضمن الاستعاضة عن بيانات السنة الأولى من فترة/فترات الأساس ببيانات جديدة متاحة عن السنة التالية لفترة/فترات الأساس الأولية. فعلى سبيل المثال، في حالة جدول الأنصبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، الذي يستند الى فترتي الأساس ٢٠٠٨-٢٠١٣ و ٢٠١١-٢٠١٣، سيستعاض ببيانات عام ٢٠١٤ عن بيانات عام ٢٠٠٨ في فترة الأساس السادسة السنوات وعن بيانات عام ٢٠١١ في فترة الأساس الثلاثية السنوات. واستنادا إلى حصص الدخل هذه التي أعيد حسابها والمنهجية المقررة للجدول، سوف يُعدّل جدول عام ٢٠١٧ وفقا لذلك. وعلى المنوال نفسه، فإن جدول عام ٢٠١٨ سوف يُعدّل بالاستعاضة عن بيانات عام ٢٠٠٩ في فترة الأساس السادسة السنوات، وعن بيانات عام ٢٠١٢ في فترة الأساس الثلاثية السنوات ببيانات عام ٢٠١٥.

٨٣ - وأشارت اللجنة إلى أنها كانت قد نظرت لأول مرة في عام ١٩٩٧ في الاقتراح الداعي إلى القيام سنويا بإعادة حساب جدول الأنصبة المقررة بصورة تلقائية. ولاحظت اللجنة في دورتها الحالية أن عملية إعادة الحساب السنوية ممكنة من الناحية التقنية. غير أنه، مثلما كان الحال في الماضي، كان للأعضاء آراء مختلفة، خاصة بشأن تنفيذ عملية إعادة الحساب من الناحية العملية، وما إذا كانت فوائدها أكثر من عيوبها المحتملة.

٨٤ - وأعرب بعض الأعضاء عن تأييدهم لعملية إعادة الحساب سنويا استنادا إلى رأي مفاده أن إعادة حساب الجدول سنويا تمثل مقياسا أفضل لتقييم القدرة على الدفع، إذ أنه سيعاد حساب الجدول في هذه الحالة سنويا استنادا إلى أحدث البيانات المتاحة. وذكروا أنهم يرون أن ذلك سيتسق بشكل أكبر أيضا مع الميزانية السنوية المقترحة للأمم المتحدة. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى المشاكل التي تعترض سبيل توفير البيانات، وحجم التقديرات، والتنقيحات الهامة التي تُدخلها بعض الدول الأعضاء على البيانات المقدمة سابقا. وأفادوا بأن إعادة الحساب سنويا سستتيح أخذ البيانات الإحصائية المتاحة حديثا في الحسبان في جدول الأنصبة المقررة، بما في ذلك البيانات المستقاة من السنوات الأخيرة، وتنقيحات بيانات السنوات السابقة، والمعلومات الإضافية المقدمة منفرادى الدول الأعضاء. ومن شأن عملية إعادة الحساب السنوية أن تساعد أيضا في معالجة مسألة عدم الاستمرار وأن تخفف حدة الزيادات الكبيرة من جدول إلى آخر. وأشار هؤلاء الأعضاء أيضا إلى أن عملية إعادة الحساب سنويا ستستند إلى منهجية جداول معتمدة وثابتة لفترة ثلاث سنوات، على أن تتم إعادة حساب معدلات الجدول سنويا على أساس البيانات الإحصائية المحدثة.

٨٥ - وثمة أعضاء آخرون لم يؤيدوا فكرة إعادة الحساب سنويا. وأعربوا عن تأييدهم للإبقاء على الترتيبات الحالية المشار إليها في المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة التي تنص على أن جدول الأنصبة المقررة، متى حددته الجمعية، ينبغي ألا يخضع لأي تنقيح عام لمدة ثلاث سنوات على الأقل، ما لم يكن واضحا أن تغيرات كبيرة قد حدثت في القدرة النسبية على الدفع. ورأى هؤلاء الأعضاء أن إعادة الحساب سنويا ستتطلب موافقة الجمعية سنويا على جدول الأنصبة المقررة، وكذلك تغييرات في توقيت ووتيرة الأنصبة المقررة لحفظ السلام، الأمر الذي يمكن أن يؤثر على حالة النقدية لدى فرادى عمليات حفظ السلام. ورأوا أيضا أن ذلك الأمر سيجعل الأنصبة السنوية المقررة للدول الأعضاء أقل ثباتا، وسيحد من إمكانية التنبؤ بها، وقد يؤثر على المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة

المعمول به لدى الأمم المتحدة. وذكر أيضا أن إعادة الحساب سنويا ستؤثر سلبا على صياغة الميزانيات الوطنية لبعض الدول الأعضاء. وأشاروا كذلك إلى احتمال نشوء تكاليف إضافية، رهناً بطول مدة الدورة السنوية للجنة وبالترتيبات المطلوبة لتقديم الخدمات إلى اللجنة والجمعية العامة.

٨٦ - ويرد أدناه وصف موجز للمزايا والعيوب المحتملة الرئيسية لعملية إعادة الحساب سنويا.

المزايا	العيوب
تتضمن بشكل أفضل القدرات الراهنة للدول الأعضاء على الدفع، من الممكن أن تصبح الأنصبة المقررة السنوية للدول الأعضاء أقل إذ سيستند جدول كل سنة إلى أحدث البيانات المتاحة	ثباتا وأن تقل إمكانية التنبؤ بها، وتزداد صياغة الميزانيات الوطنية تعقيدا
تكفل أن يتم دوما في تحديد الأنصبة استخدام بيانات تعود لما ستصدر الأنصبة المقررة لحفظ السلام مرتين في السنة على الأقل قبل سنتين، وأن تدرج التنقيحات المدخلة على تقديرات الدخل (في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ والقومي الإجمالي بالكامل وستترب آثار على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وآثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقييمات وتقارير إضافية)	ستصدر الأنصبة المقررة لحفظ السلام مرتين في السنة على الأقل (في كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه، لمدة أقصاها ستة أشهر)؛ وستترب آثار على التدفقات النقدية للمنظمة على المدى القصير؛ وآثار من الناحية الإدارية (من قبيل إصدار تقييمات وتقارير إضافية)
قد تساعد في بعض الحالات على معالجة مسألة الزيادات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، عن طريق تخفيف التعديلات سنويا على مدى فترة السنوات الثلاث	يمكن أن تثير بعض المشاكل بالنسبة لبعض المنظمات الدولية التي تستخدم جدول الأنصبة المقررة للأمم المتحدة
يمكن أن يأخذ جدول الأنصبة المقررة المستكمل في الاعتبار أي معلومات إحصائية تتاح حديثا لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة	تتوقف الآثار، إلى حد ما، على ما يتخذ من قرارات، مثلا، بشأن معلومات إحصائية تتاح حديثا لم تكن متاحة عند استعراض جدول الأنصبة المقررة
تعديل المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة	تعديل المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة

٨٧ - قرّرت اللجنة أن تواصل درس مسألة إعادة الحساب سنويا في دورات مقبلة في ضوء ما تصدره الجمعية العامة من توجيهات.

جيم - معلومات إحصائية

٨٨ - كان معروضا على اللجنة معلومات مفصلة مستمدة من قاعدة بيانات شاملة للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ لجميع الدول الأعضاء والدول المشتركة غير الأعضاء بشأن مقاييس مختلفة للدخل بالعملة المحلية، والسكان، وأسعار الصرف ومجموع أرصدة الديون الخارجية، ومدفوعات سداد أصل الدين والمجموع، ومقاييس نصيب الفرد من الدخل بدولارات الولايات المتحدة. وكان المصدر الرئيسي لبيانات الدخل بالعملة المحلية هو استبيان الحسابات القومية الذي ملأته البلدان المعنية بناء على طلب الأمم المتحدة. وتم الاتصال مباشرة بالبلدان التي لم ترد منها ردود كاملة على الاستبيان، وقامت شعبة الإحصاءات في حالات الضرورة بجمع البيانات أو إعداد التقديرات استنادا إلى المعلومات المستمدة من المصادر الوطنية والدولية الأخرى، ولا سيما من اللجان الإقليمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

٨٩ - ولاحظت اللجنة أن استخدام البيانات ذات الصلة هام لتجنب الاختلالات في إعداد الجدول. واستعرضت اللجنة البيانات لجميع البلدان، مع إيلاء اهتمام خاص بالنتائج التي تبين بدولارات الولايات المتحدة، إلى إمكانية وجود مفارقات أو اختلالات في البيانات. وفي جميع الحالات، استرشدت اللجنة

بالولاية المسندة إليها في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ جيم والقرارات اللاحقة لإقامة الجدول على أساس بيانات موثوق بها وقابلة للتدقيق والمقارنة، ولاستخدام أحدث الأرقام المتاحة.

١ - السكان

٩٠ - تُستخرج بوجه عام تقديرات السكان نصف السنوية للفترة ٢٠١١-٢٠١٦ من منشور "التوقعات السكانية في العالم: النشرة المنقحة لعام ٢٠١٧" الذي تعدّه شعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وتستكمل، عند الاقتضاء، بالتقديرات الوطنية للبلدان والمناطق غير المدرجة في ذلك المنشور.

٢ - الدين الخارجي

٩١ - استخرجت المعلومات المتعلقة بمجموع الدين الخارجي ومدفوعات سداد أصل الدين، في معظم الحالات، من قاعدة بيانات البنك الدولي المتعلقة بإحصاءات الديون الدولية. والدول الأعضاء المشمولة بها هي بلدان نامية أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه، يقل فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن العتبة التي حددها البنك الدولي للاقتصادات المرتفعة الدخل وقدرها ٢٣٦ ١٢ دولارا في عام ٢٠١٦. أما الدول الأعضاء التي تقع دون هذه العتبة ولم تتوافر لها بيانات عن الدين، أو التي لم تشملها قاعدة بيانات البنك الدولي، فقد جرى الاتصال بها مباشرة وطلب إليها تقديم البيانات اللازمة. وبالنسبة للبلدان التي لم تفعل ذلك منها، لاحظت اللجنة أن معدلات عدد منها هي عند الحد الأدنى، وهو ما يعني أن نقص بيانات الدين الخاصة بها غير مؤثر عمليا. وفي حالة الدول الأعضاء التي لم تقدم المعلومات الإضافية، استخدمت اللجنة، متى أتيح لها، بيانات الدين المتعلقة بسنوات سابقة والتي استخدمت من قبل في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

٩٢ - ويشمل مجموع أرصدة الديون كلا من الديون الطويلة الأجل العامة والمضمونة من القطاع العام، والديون الطويلة الأجل الخاصة غير المضمونة، واستخدام ائتمان صندوق النقد الدولي، والديون القصيرة الأجل المقدرة العامة والخاصة. وتشكل مدفوعات سداد أصل الدين جزءا من مجموع تدفقات الديون، التي تشمل أيضا المدفوعات، والتدفقات الصافية وعمليات التحويل لتسديد الديون ومدفوعات تسديد الفوائد، وتتألف من المبالغ المسددة من الأصل بالعملة الأجنبية في السنة المحددة. وتعتبر مدفوعات/إيرادات الديون بالفعل جزءا من الدخل الرئيسي الذي يشكل عنصرا يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي من أجل الحصول على الدخل القومي الإجمالي.

٣ - الدخل القومي الإجمالي

٩٣ - استعرضت اللجنة مجملات الحسابات القومية الرئيسية والإحصاءات المتصلة بها لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل سنة من سنوات الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦. وتُستقى بيانات الدخل القومي الإجمالي أساسا من البيانات التي تقدمها كل دولة استجابة لاستبيان الحسابات القومية الذي تُعدّه شعبة الإحصاءات والذي يرسل سنويا إلى مكاتب الإحصاء الوطنية المعنية و/أو المؤسسات المسؤولة عن نشر إحصاءات الحسابات القومية.

٩٤ - ولاحظت اللجنة أن البيانات التي قامت باستعراضها، مقارنة بالبيانات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، لا تشمل المعلومات المتعلقة بالفترة ٢٠١٦-٢٠١٣. فحسب، بل تشمل أيضا، في عدد من الحالات، معلومات منقحة عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وشمل ذلك إجراء تنقيحات لإحصاءات رسمية وردت في وقت سابق، وكذلك الاستعاضة بالبيانات الرسمية المتاحة حديثا عن التقديرات المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

٤ - أسعار التحويل

٩٥ - أشارت اللجنة إلى أن الجداول السابقة استخدمت أسعار الصرف السائدة في السوق إلا متى تسبب ذلك في إحداث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء، حيث تُستخدم عندئذ أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. وكقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق على نحو ما يُبلغ به صندوق النقد الدولي من جانب السلطة النقدية لكل دولة عضو. وتنشر تلك الأسعار في منشور الصندوق المعنون "الإحصاءات المالية الدولية". وأشارت اللجنة إلى أن منشور الصندوق يتضمن ثلاثة أنواع من أسعار الصرف التي يستخدمها الصندوق، وتسمى أسعار الصرف السائدة في السوق لأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، وهي: (أ) أسعار السوق التي تحددها في الغالب قوى السوق؛ (ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛ (ج) الأسعار الرئيسية، وتحدد عندما تأخذ البلدان بنظم أسعار صرف متعددة. ولغرض إعداد جدول الأنصبة المقررة، روي أن أي نوع من أنواع الأسعار الثلاثة المستمدة من المنشور بمثابة أسعار الصرف السائدة في السوق. وعندما لا تتاح أسعار الصرف السائدة في السوق في منشور "الإحصاءات المالية الدولية" أو في نظام المعلومات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي، تُستخدم في عمليات الحساب الأولية لقاعدة البيانات أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة أو غيرها من المعلومات (انظر المرفق الثالث).

٩٦ - واستخدمت اللجنة معايير منهجية طبقت أيضا لإعداد جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وذلك لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تحدث تقلبات واختلالات مفرطة في الدخل القومي الإجمالي من أجل الاستعاضة عنها، إن أمكن، بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة. ويرد في المرفق الرابع وصف لتلك المعايير المنهجية. وأجرت اللجنة استعراضا موسعا لجميع الحالات التي حددتها المعايير على أساس تقييم مفصل لبيانات كل بلد على حدة. وحددت اللجنة الجمهورية العربية السورية وفنزويلا (جمهورية - البوليغارية) وميانمار بوصفها بلدانا يمكن أن يستعاض فيها عن أسعار الصرف السائدة في السوق لديها بأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار أو غيرها من أسعار التحويل الملائمة.

٩٧ - وعند استعراض حالة البلدان التي يبدو فيها أن مستويات نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، بدولارات الولايات المتحدة وباستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق، لا تعكس الواقع الاقتصادي للبلد، ربما بسبب ثبات سعر الصرف، أشارت اللجنة إلى أنها قررت فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تطبيق أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة

لجمهورية العربية السورية وميانمار. ودرست اللجنة أثر أسعار الصرف السائدة في السوق على دخل هذين البلدين لكل سنة من سنوات الفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

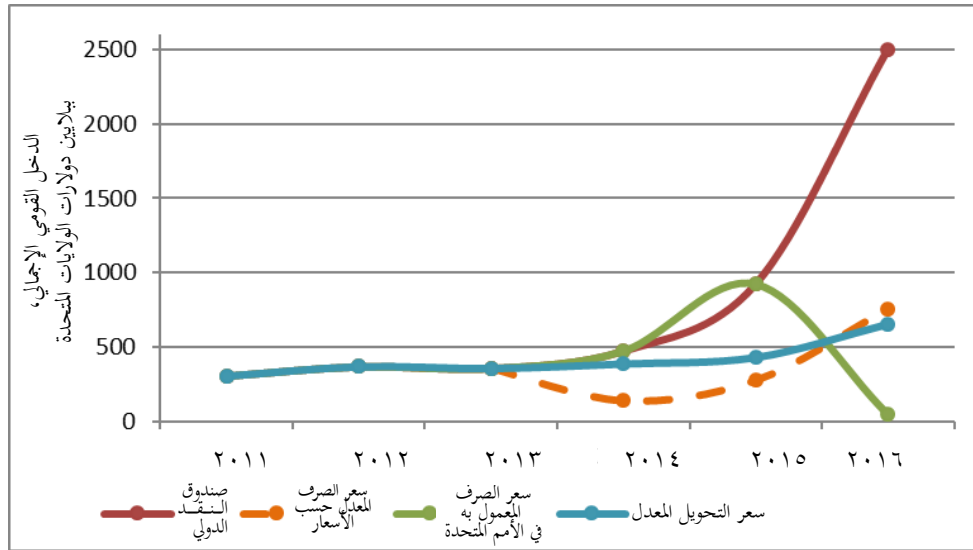
٩٨ - وفيما يتعلق بالفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ لجدول الأنصبة، نظرت اللجنة في تطبيق أسعار تحويل بديلة في حالي الجمهورية العربية السورية وميانمار، على النحو التالي:

(أ) في حالة ميانمار، نظرت اللجنة في إمكانية تطبيق أسعار تحويل بديلة إما على كل السنوات الست من سنوات فترة الأساس، أو فقط على السنوات التي تظهر فيها اختلالات في الدخل القومي الإجمالي بدولارات الولايات المتحدة. وهذه الاختلالات تظهر في السنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢، نظرا لأنه اعتبارا من عام ٢٠١٣، تم إلغاء سعر الصرف الرسمي، مما سمح بتغير سعر الصرف السائد في السوق في ميانمار وفقا لقوى السوق. وقررت اللجنة، بناء على الاستعراض الذي قامت به، استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار للسنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢، واستخدام سعر الصرف السائد في السوق للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦؛

(ب) في حالة الجمهورية العربية السورية، قررت اللجنة مواصلة استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة للسنوات ٢٠١١-٢٠١٦، نظرا لأن الدولة العضو لديها سعر صرف ثابت معمول به منذ عام ١٩٧٠.

٩٩ - ونظرت اللجنة أيضاً في مختلف خيارات أسعار التحويل لجمهورية فنزويلا البوليفارية. ونظرا للاختلال الذي يحدث في الدخل عند تحويله إلى دولارات الولايات المتحدة لدى تطبيق سعر الصرف السائد في السوق (على النحو الذي أبلغ عنه صندوق النقد الدولي)، وافقت اللجنة على وجوب استخدام سعر تحويل بديل. ونظرت اللجنة في إمكانية استخدام سعر الصرف المعمول به في الأمم المتحدة. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي تطبيق سعر صرف معدل حسب الأسعار. ونظرت اللجنة أيضاً في إمكانية استخدام سعر تحويل معدل. ويتمثل سعر التحويل المعدل في سعر محسّن من أسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار، بما يتيح تعديل سعر الصرف السائد في السوق لأي سنة من سنوات فترة الأساس، ويستند إلى سعر الصرف السائد في السوق، المعدل لمراعاة فرق التضخم بين معدله في البلد ومعدلاته في الاقتصاد العالمي على أساس عضوية الأمم المتحدة (التضخم الدولي). ويبين الرسم البياني أدناه أثر تطبيق أسعار الصرف المختلفة لتحويل الدخل القومي الإجمالي لجمهورية فنزويلا البوليفارية إلى دولارات الولايات المتحدة.

جمهورية فنزويلا البوليفارية: أثر تطبيق أسعار الصرف المختلفة



١٠٠ - وبعد استعراض جميع الخيارات المتاحة، انتهت اللجنة إلى أن تطبيق سعر صرف معدل حسب الأسعار، باستخدام سعر التحويل المعدل، لجمهورية فنزويلا البوليفارية للسنوات ٢٠١٤-٢٠١٦ هو أنسب الخيارات.

دال - جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

١٠١ - ليتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة عن الدخل القومي الإجمالي في حسابات جدول الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل المبينة أعلاه، نظرت اللجنة في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد جدول الأنصبة المقررة الحالي. وترد أدناه النتائج المستخلصة، للعلم.

التسويات التدريجية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ استناداً إلى المنهجية المستخدمة في حساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ المعايير

فترة الأساس الإحصائية	٢٠١٤-٢٠١٦ (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و ٢٠١١-٢٠١٦ (فترة أساس مدتها ست سنوات)
مقياس الدخل	الدخل القومي الإجمالي
أسعار التحويل	سعر الصرف السائد في السوق (باستثناء أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة المستخدمة في حالة الجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦) وميانمار (٢٠١١-٢٠١٢) وأسعار التحويل المعدلة المستخدمة في حالة فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) (٢٠١٤-٢٠١٦))
تسوية عبء الدين	مجموع أرصدة الديون الخارجية
مقياس الدين	التدرج المنفرد (٨٠ في المائة)
التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل	١٠ ٤٠٣ دولارات (فترة أساس مدتها ثلاث سنوات) و ١٠ ٤٧٦ دولاراً (فترة أساس مدتها ست سنوات)
معامل التدرج	البلدان الواقعة دون العتبة
العتبة	البلدان الواقعة فوق العتبة
الأهلية	٠,٠٠١ في المائة
إعادة التوزيع	٠,٠١ في المائة
الحد الأدنى	٢٢ في المائة
الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (النسبة المئوية)	
الحد الأقصى	

	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحدا الأدنى	الحدا الأقصى لأقل البلدان نموا	الحدا الأقصى	الفرق مقارنة	
								بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
								بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
١ أفغانستان ^(١)	٠,٠٠٦	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠١	١٦,٧
٢ ألبانيا	٠,٠٠٨	٠,٠١٦	٠,٠١٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠
٣ الجزائر	٠,١٦١	٠,٢٤٠	٠,٢٤٢	٠,١٣٥	٠,١٣٥	٠,١٣٥	٠,١٣٥	٠,٠٢٣-	١٤,٣-
٤ أندورا	٠,٠٠٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١-	١٦,٧-
٥ أنغولا ^(١)	٠,٠١٠	٠,١٥١	٠,١٤٨	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,٠٧٦	٠,٠١٠	٠,٠
٦ أنتيغوا وبربودا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠
٧ الأرجنتين	٠,٨٩٢	٠,٧٥١	٠,٧٣٣	٠,٨٣٦	٠,٨٣٦	٠,٨٣٦	٠,٨٣٦	٠,٠٢٣	٢,٦
٨ أرمينيا	٠,٠٠٦	٠,٠١٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	١٦,٧
٩ أستراليا	٢,٣٣٧	١,٧٥١	١,٧٧١	٢,٠٢١	٢,٠٢١	٢,٠٢١	٢,٠٢١	٠,١٢٧-	٥,٤-
١٠ النمسا	٠,٧٢٠	٠,٥٣٧	٠,٥٤٣	٠,٦١٩	٠,٦١٩	٠,٦١٩	٠,٦١٩	٠,٠٤٣-	٦,٠-
١١ أذربيجان	٠,٠٦٠	٠,٠٧٤	٠,٠٧٣	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠٤٧	٠,٠١١-	١٨,٣-
١٢ جزر البهاما	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٤	٢٨,٦
١٣ البحرين	٠,٠٤٤	٠,٠٤٠	٠,٠٤٠	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٤٦	٠,٠٠٦	١٣,٦
١٤ بنغلاديش ^(١)	٠,٠١٠	٠,٢٦٩	٠,٢٦٦	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠٧٩	٠,٠١٠	٠,٠
١٥ بربادوس	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	٠,٠
١٦ بيلاروس	٠,٠٥٦	٠,٠٧٩	٠,٠٧٤	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٤٨	٠,٠٠٧-	١٢,٥-
١٧ بلجيكا	٠,٨٨٥	٠,٦٥٠	٠,٦٥٨	٠,٧٥١	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٧٥٠	٠,٠٦٤-	٧,٢-
١٨ بليز	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٩ بنن ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١٢	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠
٢٠ بوتان ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
٢١ بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	٠,٠١٢	٠,٠٤٠	٠,٠٣٩	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٤	٣٣,٣
٢٢ البوسنة والهرسك	٠,٠١٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠١-	٧,٧-
٢٣ بوتسوانا	٠,٠١٤	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٠٠	٠,٠

الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى للبلدان نموا	الحد الأقصى	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦		الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	
						الحد الأدنى	الحد الأقصى		
٢٤ البرازيل	٣,٨٢٣	٢,٧٥٢	٢,٦٩٧	٢,٧٨٣	٢,٧٨٢	٢,٧٨٧	٢,٩٤٨	-٨٧٥,٠	-٢٢,٩
٢٥ بروني دار السلام	٠,٠٢٩	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٥	-٠,٠٠٤	-١٣,٨
٢٦ بلغاريا	٠,٠٤٥	٠,٠٧٠	٠,٠٦٣	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٥	٠,٠٤٦	٠,٠٠١	٢,٢
٢٧ بوركينا فاسو ^١	٠,٠٠٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	-٠,٠٠١	-٢٥,٠
٢٨ بوروندي ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
٢٩ كابو فيردى	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
٣٠ كمبوديا ^١	٠,٠٠٤	٠,٠٢١	٠,٠٢٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٢	٥٠,٠
٣١ الكاميرون	٠,٠١٠	٠,٠٤٢	٠,٠٤١	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٠,٠٠٣	٣٠,٠
٣٢ كندا	٢,٩٢١	٢,١٦٦	٢,١٩١	٢,٥٠٠	٢,٥٠٠	٢,٥٠٤	٢,٧٣٤	-١٨٧,٠	-٦,٤
٣٣ جمهورية أفريقيا الوسطى ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
٣٤ تشاد ^١	٠,٠٠٥	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	-٠,٠٠١	-٢٠,٠
٣٥ شيلي	٠,٣٩٩	٠,٣٢٣	٠,٣٢٦	٠,٣٧٢	٠,٣٧٢	٠,٣٧٣	٠,٤٠٧	٠,٠٠٨	٢,٠
٣٦ الصين	٧,٩٢١	١٤,٧٣٠	١٤,٦٥٧	١١,٦٨٧	١١,٦٨٦	١١,٧٠٧	١٢,٠٠٥	-٤٠٨,٤	-٥١,٦
٣٧ كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٤١٩	٠,٤٠٦	٠,٢٨١	٠,٢٨١	٠,٢٨١	٠,٢٨٨	-٠,٠٣٤	-١٠,٦
٣٨ جزر القمر ^١	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠
٣٩ الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٠	٠,٠
٤٠ كوستاريكا	٠,٠٤٧	٠,٠٦٥	٠,٠٦٣	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٠	٠,٠٦٢	٠,٠١٥	٣١,٩
٤١ كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠٤٢	٠,٠٤١	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٣	٠,٠٠٤	٤٤,٤
٤٢ كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦١	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٠	٠,٠٧٧	-٠,٠٢٢	-٢٢,٢
٤٣ كوبا	٠,٠٦٥	٠,١٠٧	٠,١٠٦	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٧٩	٠,٠٨٠	٠,٠١٥	٢٣,١
٤٤ قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٢٩	٠,٠٢٩	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٣	٠,٠٣٦	-٠,٠٠٧	-١٦,٣
٤٥ تشيكيا	٠,٣٤٤	٠,٢٤٦	٠,٢٤٩	٠,٢٨٤	٠,٢٨٤	٠,٢٨٥	٠,٣١١	-٠,٠٣٣	-٩,٦
٤٦ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠١	٢٠,٠

الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحدا الأدنى	الحدا الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحدا الأقصى	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦		الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
٤٧ جمهورية الكونغو الديمقراطية ^(١)	٠,٠٠٨	٠,٠٤٦	٠,٠٤٥	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠١٠	٠,٠٠٢	٢٥,٠٠	
٤٨ الدانمرك	٠,٥٨٤	٠,٤٣٩	٠,٤٤٣	٠,٥٠٦	٠,٥٠٦	٠,٥٠٧	٠,٥٥٤	٠,٠٣٠-	٥١-
٤٩ جيبوتي ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٥٠ دومينيكا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٥١ الجمهورية الدومينيكية	٠,٠٤٦	٠,٠٨٤	٠,٠٨٠	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٠٥٢	٠,٠٥٣	٠,٠٠٧	١٥,٠٢
٥٢ إكوادور	٠,٠٦٧	٠,١٢٥	٠,١٢٢	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٧٨	٠,٠٨٠	٠,٠١٣	١٩,٠٤
٥٣ مصر	٠,١٥٢	٠,٤٠٥	٠,٤٠١	٠,١٨١	٠,١٨١	٠,١٨١	٠,١٨٦	٠,٠٣٤	٢٢,٠٤
٥٤ السلفادور	٠,٠١٤	٠,٠٢٨	٠,٠٢٦	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠١٢	٠,٠٠٢-	١٤,٠٣-
٥٥ غينيا الاستوائية	٠,٠١٠	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٦	٠,٠٠٦	٦٠,٠٠
٥٦ إريتريا ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٥٧ إستونيا	٠,٠٣٨	٠,٠٣١	٠,٠٣١	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٩	٠,٠٠١	٢,٠٦
٥٨ إسواتيني	٠,٠٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٥٩ إثيوبيا ^(١)	٠,٠١٠	٠,٠٨٢	٠,٠٨٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠٢٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٦٠ فيجي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٦١ فنلندا	٠,٤٥٦	٠,٣٣٤	٠,٣٣٧	٠,٣٨٥	٠,٣٨٥	٠,٣٨٦	٠,٤٢١	٠,٠٣٥-	٧,٠٧-
٦٢ فرنسا	٤,٨٥٩	٣,٥٠٧	٣,٥٤٦	٤,٠٤٧	٤,٠٤٧	٤,٠٥٤	٤,٤٢٧	٠,٤٣٢-	٨,٠٩-
٦٣ غابون	٠,٠١٧	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٠,٠١٥	٠,٠٠٢-	١١,٠٨-
٦٤ غامبيا ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٦٥ جورجيا	٠,٠٠٨	٠,٠١٩	٠,٠١٧	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٠	٠,٠٠
٦٦ ألمانيا	٦,٣٨٩	٤,٨٢٣	٤,٨٧٧	٥,٥٦٧	٥,٥٦٦	٥,٥٧٦	٦,٠٩٠	٠,٢٩٩-	٤,٠٧-
٦٧ غانا	٠,٠١٦	٠,٠٥١	٠,٠٤٩	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠١٥	٠,٠٠١-	٦,٠٣-
٦٨ اليونان	٠,٤٧١	٠,٢٩٠	٠,٢٩٣	٠,٣٣٥	٠,٣٣٥	٠,٣٣٥	٠,٣٦٦	٠,١٠٥-	٢٢,٠٣-
٦٩ غرينادا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠

	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأقصى	الفرق مقارنة	
								بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
								بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
٧٠	غواتيمالا	٠,٠٢٨	٠,٠٧٧	٠,٠٧٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٥	٠,٠٣٦	٠,٠٠٨	٢٨,٤٦
٧١	غينيا ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٥٠,٤٠
٧٢	غينيا - بيساو ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٤٠
٧٣	غيانا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٤٠
٧٤	هايتي ^(١)	٠,٠٠٣	٠,٠١١	٠,٠١١	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠	٠,٤٠
٧٥	هندوراس	٠,٠٠٨	٠,٠٢٥	٠,٠٢٤	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٠,٠٠١	١٢,٥٠
٧٦	هنغاريا	٠,١٦١	٠,١٦٣	٠,١٦٥	٠,١٨٨	٠,١٨٨	٠,١٨٨	٠,٠٤٥	٢٨,٤٠
٧٧	أيسلندا	٠,٠٢٣	٠,٠٢٢	٠,٠٢٢	٠,٠٢٥	٠,٠٢٥	٠,٠٢٨	٠,٠٠٥	٢١,٤٧
٧٨	الهند	٠,٧٣٧	٢,٦٢٤	٢,٥٨٠	٠,٨١٣	٠,٨١٣	٠,٨١٤	٠,٠٩٧	١٣,٤٢
٧٩	إندونيسيا	٠,٥٠٤	١,١٨٥	١,١٥١	٠,٥٢٩	٠,٥٢٩	٠,٥٣٠	٠,٠٣٩	٧,٤٧
٨٠	إيران (جمهورية - الإسلامية)	٠,٤٧١	٠,٥٩٦	٠,٦٠٢	٠,٣٨٨	٠,٣٨٨	٠,٣٨٩	٠,٠٧٣-	١٥,٤٥-
٨١	العراق	٠,١٢٩	٠,٢٣٠	٠,٢٢٢	٠,١٢٦	٠,١٢٦	٠,١٢٦	٠,٠٠٠	٠,٤٠
٨٢	أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٢٩٤	٠,٢٩٧	٠,٣٣٩	٠,٣٣٩	٠,٣٣٩	٠,٠٣٦	١٠,٤٧
٨٣	إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٣٨٧	٠,٣٩٢	٠,٤٤٧	٠,٤٤٧	٠,٤٤٨	٠,٠٦٠	١٤,٤٠
٨٤	إيطاليا	٣,٧٤٨	٢,٦٢٠	٢,٦٥٠	٣,٠٢٤	٣,٠٢٤	٣,٠٢٩	٠,٤٤١-	١١,٤٨-
٨٥	جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠١٨	٠,٠١٦	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠١-	١١,٤١-
٨٦	اليابان	٩,٦٨٠	٦,٧٨٩	٦,٨٦٤	٧,٨٣٤	٧,٨٣٣	٧,٨٤٧	١,١١٦-	١١,٤٥-
٨٧	الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٤٦	٠,٠٤٣	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٢١	٠,٠٠١	٥,٤٠
٨٨	كازاخستان	٠,١٩١	٠,٢٢٤	٠,٢٠١	٠,١٧٣	٠,١٧٣	٠,١٧٣	٠,٠١٣-	٦,٤٨-
٨٩	كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٧٩	٠,٠٧٧	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٢٣	٠,٠٠٦	٣٣,٤٣
٩٠	كيريباس ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٤٠
٩١	الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢٠٠	٠,٢٠٢	٠,٢٣٠	٠,٢٣٠	٠,٢٣١	٠,٠٣٣-	١١,٤٦-
٩٢	قيرغيزستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٠	٠,٤٠

الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأدنى	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين	الحصصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	
٦٦٤٧	٠٠٠٢	٠٠٠٥	٠٠٠٥	٠٠٠٥	٠٠١٥	٠٠١٧	٠٠٠٣	٩٣ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ^(١)
٦٠٠-	٠٠٠٣-	٠٠٤٧	٠٠٤٣	٠٠٤٣	٠٠٣٨	٠٠٣٨	٠٠٥٠	٩٤ لا تنطبق
٢٤٢	٠٠٠١	٠٠٤٧	٠٠٤٦	٠٠٤٦	٠٠٥٧	٠٠٦٢	٠٠٤٦	٩٥ لبنان
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠٤	٠٠٠٤	٩٦ ليسوتو ^(١)
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠٢	٠٠٠٣	٩٧ ليريا ^(١)
٧٦٠٠-	٠٠٩٥-	٠٠٣٠	٠٠٢٩	٠٠٢٩	٠٠٤٤	٠٠٤٤	٠١٢٥	٩٨ ليبيا
٢٨٤٦	٠٠٠٢	٠٠٠٩	٠٠٠٨	٠٠٠٨	٠٠٠٧	٠٠٠٧	٠٠٠٧	٩٩ ليختنشتاين
١٤٤-	٠٠٠١-	٠٠٧١	٠٠٦٥	٠٠٦٥	٠٠٥٧	٠٠٥٦	٠٠٧٢	١٠٠ ليتوانيا
٤٤٧	٠٠٠٣	٠٠٦٧	٠٠٦١	٠٠٦١	٠٠٥٤	٠٠٥٣	٠٠٦٤	١٠١ لكسمبرغ
٣٣٤٣	٠٠٠١	٠٠٠٤	٠٠٠٣	٠٠٠٣	٠٠١٥	٠٠١٥	٠٠٠٣	١٠٢ مدغشقر ^(١)
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٧	٠٠٠٨	٠٠٠٢	١٠٣ ملاوي ^(١)
٥٤٩	٠٠١٩	٠٣٤١	٠٣٣٢	٠٣٣٢	٠٣٦٨	٠٣٩٥	٠٣٢٢	١٠٤ ماليزيا
١٠٠٤٠	٠٠٠٢	٠٠٠٤	٠٠٠٤	٠٠٠٤	٠٠٠٥	٠٠٠٥	٠٠٠٢	١٠٥ ملديف
٣٣٤٣	٠٠٠١	٠٠٠٤	٠٠٠٤	٠٠٠٤	٠٠١٧	٠٠١٧	٠٠٠٣	١٠٦ مالي ^(١)
٦٤٣	٠٠٠١	٠٠١٧	٠٠١٥	٠٠١٥	٠٠١٣	٠٠١٣	٠٠١٦	١٠٧ مالطة
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	١٠٨ جزر مارشال
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٢	٠٠٠٦	٠٠٠٦	٠٠٠٢	١٠٩ موريتانيا ^(١)
٨٤٣-	٠٠٠١-	٠٠١١	٠٠١١	٠٠١١	٠٠١٣	٠٠١٦	٠٠١٢	١١٠ موريشيوس
١٠٤٠-	٠١٤٣-	١٠٢٩٢	١٠٢٦١	١٠٢٥٩	١٠٤٤٦	١٠٤٩٧	١٠٤٣٥	١١١ المكسيك
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠١	٠٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠١	١١٢ ميكرونيزيا (ولايات - المتحدة)
١٠٤٠	٠٠٠١	٠٠١١	٠٠١٠	٠٠١٠	٠٠٠٩	٠٠٠٨	٠٠١٠	١١٣ موناكو
٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٥	٠٠٠٥	٠٠٠٥	٠٠١١	٠٠١٤	٠٠٠٥	١١٤ منغوليا

	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحد الأدنى	الحد الأقصى		الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
						لأقل البلدان نمواً			
						الحد الأقصى	الحد الأدنى		
١١٥ الجبل الأسود	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٦	٠,٤٠٠٥	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠	
١١٦ المغرب	٠,٤٠٥٤	٠,١٣٤	٠,١٢٩	٠,٤٠٥٤	٠,٤٠٥٣	٠,٤٠٥٤	٠,٤٠٥٤	١,٤٩	
١١٧ موزامبيق ^١	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠١٩	٠,٤٠١٧	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠	
١١٨ ميانمار ^١	٠,٤٠١٠	٠,٤٠٨١	٠,٤٠٨٠	٠,٤٠٢٣	٠,٤٠٢٣	٠,٤٠١٠	٠,٤٠١٠	٠,٤٠	
١١٩ ناميبيا	٠,٤٠١٠	٠,٤٠١٦	٠,٤٠١٦	٠,٤٠٠٩	٠,٤٠٠٩	٠,٤٠٠٩	٠,٤٠٠٩	١٠,٤٠-	
١٢٠ ناورو	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠١	٠,٤٠	
١٢١ نيبال ^١	٠,٤٠٠٦	٠,٤٠٢٨	٠,٤٠٢٧	٠,٤٠٠٧	٠,٤٠٠٧	٠,٤٠٠٧	٠,٤٠٠٧	١٦,٤٧	
١٢٢ هولندا	١,٤٤٨٢	١,٤٠٧٤	١,٤٠٨٦	١,٤٢٤٠	١,٤٢٤٠	١,٤٢٤٢	١,٤٣٥٦	٨,٤٥-	
١٢٣ نيوزيلندا	٠,٤٢٦٨	٠,٤٢٣٠	٠,٤٢٣٣	٠,٤٢٦٦	٠,٤٢٦٦	٠,٤٢٦٦	٠,٤٢٩١	٨,٤٦	
١٢٤ نيكاراغوا	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠١٥	٠,٤٠١٤	٠,٤٠٠٥	٠,٤٠٠٥	٠,٤٠٠٥	٠,٤٠٠٥	٢٥,٤٠	
١٢٥ النيجر ^١	٠,٤٠٠٢	٠,٤٠١٠	٠,٤٠٠٩	٠,٤٠٠٢	٠,٤٠٠٢	٠,٤٠٠٢	٠,٤٠٠٢	٠,٤٠	
١٢٦ نيجيريا	٠,٤٢٠٩	٠,٤٦٠٩	٠,٤٦١١	٠,٤٢٤٤	٠,٤٢٤٤	٠,٤٢٤٤	٠,٤٢٥٠	١٩,٤٦	
١٢٧ النرويج	٠,٨٤٤٩	٠,٥٩٩٧	٠,٤٦٠٤	٠,٤٦٩٠	٠,٤٦٨٩	٠,٤٦٩١	٠,٤٧٥٤	١١,٤٢-	
١٢٨ عمان	٠,٤١١٣	٠,٤٠٩١	٠,٤٠٩٢	٠,٤١٠٥	٠,٤١٠٥	٠,٤١٠٥	٠,٤١١٥	١,٤٨	
١٢٩ باكستان	٠,٤٠٩٣	٠,٣٦٥	٠,٣٥٩	٠,٤١١٢	٠,٤١١٢	٠,٤١١٢	٠,٤١١٢	٢٣,٤٧	
١٣٠ بالاو	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠٠	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠١	٠,٤٠٠١	٠,٤٠	
١٣١ بنما	٠,٤٠٣٤	٠,٤٠٦٠	٠,٤٠٤٨	٠,٤٠٤٤	٠,٤٠٤٤	٠,٤٠٤٤	٠,٤٠٤٥	٣٢,٤٤	
١٣٢ بابوا غينيا الجديدة	٠,٤٠٠٤	٠,٤٠٢٨	٠,٤٠٢٥	٠,٤٠١٠	٠,٤٠١٠	٠,٤٠١٠	٠,٤٠١٠	١٥٠,٤٠	
١٣٣ باراغواي	٠,٤٠١٤	٠,٤٠٣٥	٠,٤٠٣٣	٠,٤٠١٦	٠,٤٠١٦	٠,٤٠١٦	٠,٤٠١٦	١٤,٤٣	
١٣٤ بيرو	٠,٤١٣٦	٠,٤٢٤١	٠,٤٢٣٤	٠,٤١٤٨	٠,٤١٤٨	٠,٤١٤٨	٠,٤١٥٢	١١,٤٨	
١٣٥ الفلبين	٠,٤١٦٥	٠,٤٤٤٨	٠,٤٤٤٠	٠,٤٢٠٠	٠,٤٢٠٠	٠,٤٢٠٠	٠,٤٢٠٥	٢٤,٤٢	
١٣٦ بولندا	٠,٨٤٤١	٠,٦٣٥	٠,٦٤٤٢	٠,٧٣٣	٠,٧٣٣	٠,٧٣٣	٠,٧٣٤	٤,٤٦-	
١٣٧ البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٢٧٧	٠,٢٨٠	٠,٣٢٠	٠,٣٢٠	٠,٣٢٠	٠,٣٢٠	١٠,٤٧-	

		الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦		الحصصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	التسوية المتصلة بعبء الدين	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	الحمد الأدنى	الحمد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحمد الأقصى	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦
١٣٨	قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٢٤	٠,٢٢٦	٠,٢٥٨	٠,٢٥٨	٠,٢٥٨	٠,٢٨٢	٠,٠١٣	٤,٨	
١٣٩	جمهورية كوريا	٢,٠٣٩	١,٧٩٤	١,٨١٤	٢,٠٧١	٢,٠٧١	٢,٠٧١	٢,٠٧٥	٢,٢٦٧	٠,٢٢٨	١١,٢
١٤٠	جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١-	٢٥,٠-
١٤١	رومانيا	٠,١٨٤	٠,٢٤١	٠,٢٢٦	٠,١٩٣	٠,١٩٣	٠,١٩٣	٠,١٩٤	٠,١٩٨	٠,٠١٤	٧,٦
١٤٢	الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٢,١٩٤	٢,١٣٠	٢,٢٧١	٢,٢٧٠	٢,٢٧٠	٢,٢٧٤	٢,٤٠٥	٠,٦٨٣-	٢٢,١-
١٤٣	رواندا ^(١)	٠,٠٠٢	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠٣	٠,٠٠١	٥٠,٠
١٤٤	سانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٤٥	سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٤٦	سانت فنسنت وجزر غرينادين	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٤٧	ساموا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٤٨	سان مارينو	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١-	٣٣,٤٣-
١٤٩	سان تومي وبرينسيبي ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٥٠	المملكة العربية السعودية	١,١٤٦	٠,٩٢٨	٠,٩٣٨	١,٠٧١	١,٠٧١	١,٠٧١	١,٠٧٣	١,١٧٢	٠,٠٢٦	٢,٣
١٥١	السنغال ^(١)	٠,٠٠٥	٠,٠٢٤	٠,٠٢٣	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٧	٠,٠٠٢	٤٠,٠
١٥٢	صربيا	٠,٠٣٢	٠,٠٥١	٠,٠٤٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٧	٠,٠٢٨	٠,٠٠٤-	١٢,٥-
١٥٣	سيشيل	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	١٠٠,٠
١٥٤	سيراليون ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٥٥	سنغافورة	٠,٤٤٧	٠,٣٨٤	٠,٣٨٨	٠,٤٤٣	٠,٤٤٣	٠,٤٤٣	٠,٤٤٤	٠,٤٨٥	٠,٠٣٨	٨,٥
١٥٦	سلوفاكيا	٠,١٦٠	٠,١٢١	٠,١٢٢	٠,١٣٩	٠,١٣٩	٠,١٣٩	٠,١٤٠	٠,١٥٣	٠,٠٠٧-	٤,٤-
١٥٧	سلوفينيا	٠,٠٨٤	٠,٠٦٠	٠,٠٦١	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٦٩	٠,٠٧٦	٠,٠٠٨-	٩,٥-
١٥٨	جزر سليمان ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٥٩	الصومال ^(١)	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠٠	٠,٠
١٦٠	جنوب أفريقيا	٠,٣٦٤	٠,٤٣٣	٠,٤١٥	٠,٢٦٦	٠,٢٦٦	٠,٢٦٦	٠,٢٦٦	٠,٢٧٢	٠,٠٩٢-	٢٥,٣-

الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأدنى	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨		
١٠٠٤٠	٠٤٠٠٣	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠٦	٠٤٠١٩	٠٤٠١٩	٠٤٠٠٣	١٦١	جنوب السودان ^١
١٢٤٢-	٠٤٢٩٧-	٢٤١٤٦	١٤٩٦٥	١٤٩٦٢	١٤٩٦٢	١٤٧١٩	١٤٧٠٠	٢٤٤٤٣	١٦٢ إسبانيا
٤١٤٩	٠٤٠١٣	٠٤٠٤٤	٠٤٠٤٣	٠٤٠٤٣	٠٤٠٩٤	٠٤٠٩٩	٠٤٠٣١	١٦٣	سري لانكا
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٠	٠٤٠٢٥	٠٤٠٢٥	٠٤٠٧٩	٠٤٠٨١	٠٤٠١٠	١٦٤ السودان ^١
١٦٤٧-	٠٤٠٠١-	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠٦	١٦٥	سورينام
٥٤٢-	٠٤٠٥٠-	٠٤٩٠٦	٠٤٨٣٠	٠٤٨٢٨	٠٤٧٢٦	٠٤٧١٨	٠٤٩٥٦	١٦٦	السويد
١٤٠	٠٤٠١١	١٤١٥١	١٤٠٥٤	١٤٠٥٢	٠٤٩٢٢	٠٤٩١٢	١٤١٤٠	١٦٧	سويسرا
٥٤٤٢-	٠٤٠١٣-	٠٤٠١١	٠٤٠١١	٠٤٠١١	٠٤٠٣٤	٠٤٠٣٤	٠٤٠٢٤	١٦٨	الجمهورية العربية السورية
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠٤	٠٤٠٠٤	٠٤٠٠٤	٠٤٠١٣	٠٤٠١٣	٠٤٠٠٤	١٦٩	طاجيكستان
٥٤٥	٠٤٠١٦	٠٤٣٠٧	٠٤٣٠٠	٠٤٢٩٩	٠٤٤٨٨	٠٤٥٠٤	٠٤٢٩١	١٧٠	تاييلند
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠٧	٠٤٠٠٧	٠٤٠٠٧	٠٤٠١٣	٠٤٠١٤	٠٤٠٠٧	١٧١	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
٣٣٤٣-	٠٤٠٠١-	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٤	٠٤٠٠٤	٠٤٠٠٣	١٧٢	تيمور - ليشتي ^١
١٠٠٤٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠٦	٠٤٠٠١	١٧٣	توغو ^١
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	١٧٤	تونغا
١٧٤٦	٠٤٠٠٦	٠٤٠٤٠	٠٤٠٣٦	٠٤٠٣٦	٠٤٠٣٢	٠٤٠٣١	٠٤٠٣٤	١٧٥	ترينيداد وتوباغو
١٠٤٧-	٠٤٠٠٣-	٠٤٠٢٥	٠٤٠٢٥	٠٤٠٢٥	٠٤٠٥٢	٠٤٠٥٦	٠٤٠٢٨	١٧٦	تونس
٣٤٤٧	٠٤٣٥٣	١٤٣٧١	١٤٢٥٦	١٤٢٥٣	١٤٠٩٨	١٤١٤٩	١٤٠١٨	١٧٧	تركيا
٢٦٤٩	٠٤٠٠٧	٠٤٠٣٣	٠٤٠٣٢	٠٤٠٣٢	٠٤٠٤٦	٠٤٠٤٦	٠٤٠٢٦	١٧٨	تركمانستان
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	١٧٩	توفالو ^١
١١٤١-	٠٤٠٠١-	٠٤٠٠٨	٠٤٠٠٨	٠٤٠٠٨	٠٤٠٣٢	٠٤٠٣٣	٠٤٠٠٩	١٨٠	أوغندا ^١
٤٤٤٧-	٠٤٠٤٦-	٠٤٠٥٧	٠٤٠٥٦	٠٤٠٥٦	٠٤١٤٣	٠٤١٦٢	٠٤١٠٣	١٨١	أوكرانيا
٢٤٠	٠٤٠١٢	٠٤٦١٦	٠٤٥٦٤	٠٤٥٦٣	٠٤٤٩٣	٠٤٤٨٧	٠٤٦٠٤	١٨٢	الإمارات العربية المتحدة

الفرق بالنسبة المئوية مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الفرق مقارنة بجدول الفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً	الحد الأدنى	التسوية المتصلة بالتخفيض نصيب الفرد من الدخل	التسوية المتصلة بعبء الدين	الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي	الجدول المعتمد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٦	
٢٤٣	٠٤١٠٤	٤٥٦٧	٤١٨٠	٤١٧٣	٤١٧٤	٣٤٦٥٦	٣٤٦١٦	٤٤٤٦٣
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٥	٠٤٠١٥	٠٤٠٥٨	٠٤٠٦٠	٠٤٠١٠
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٢٢٤٠٠٠	٢٧٤٢٦٠	٢٧٤٢١١	٢٧٤٢١٤	٢٣٤٨٣٨	٢٣٤٥٧٥	٢٢٤٠٠٠
١٠٤١	٠٤٠٠٨	٠٤٠٨٧	٠٤٠٧٩	٠٤٠٧٩	٠٤٠٧٩	٠٤٠٦٩	٠٤٠٦٩	٠٤٠٧٩
٣٩٤١	٠٤٠٠٩	٠٤٠٣٢	٠٤٠٣١	٠٤٠٣١	٠٤٠٣١	٠٤٠٨٥	٠٤٠٨٦	٠٤٠٢٣
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١	٠٤٠٠١
٢٧٤٥	٠٤١٥٧	٠٤٧٢٨	٠٤٦٦٦	٠٤٦٦٥	٠٤٦٦٥	٠٤٥٨٢	٠٤٥٩٦	٠٤٥٧١
٣٢٤٨	٠٤٠١٩	٠٤٠٧٧	٠٤٠٧٥	٠٤٠٧٥	٠٤٠٧٥	٠٤٢٢١	٠٤٢٣٠	٠٤٠٥٨
٠٤٠	٠٤٠٠٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٠	٠٤٠١٠	٠٤٠٣٧	٠٤٠٣٧	٠٤٠١٠
٢٨٤٦	٠٤٠٠٢	٠٤٠٠٩	٠٤٠٠٩	٠٤٠٠٩	٠٤٠٠٩	٠٤٠٢٩	٠٤٠٣٠	٠٤٠٠٧
٢٥٤٠	٠٤٠٠١	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٥	٠٤٠٠٥	٠٤٠١٨	٠٤٠٢٠	٠٤٠٠٤
		١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠	١٠٠٤٠٠٠

(أ) بلد من أقل البلدان نمواً.

الفصل الرابع

خطط التسديد المتعددة السنوات

١٠٢ - أيدت الجمعية العامة، في الفقرة ١ من قرارها ٤/٥٧، باء، استنتاجات اللجنة وتوصياتها بشأن خطط التسديد المتعددة السنوات (انظر أيضاً A/57/11، الفقرات ١٧-٢٣)، وأعادت الجمعية تأكيد ذلك التأييد في قرارها ٢٤٥/٧٠.

١٠٣ - وكان معروضاً على اللجنة، لدى نظرها في هذه المسألة، تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/73/76)، الذي أعد عملاً بتوصيات اللجنة. وزوّدت اللجنة أيضاً بآخر ما استجد من المعلومات عن حالة هذه الخطط. ولم تُقدّم أي خطط تسديد جديدة متعددة السنوات.

١٠٤ - وأشارت اللجنة إلى أن عدداً من الدول الأعضاء نفّذت بنجاح خطط تسديد متعددة السنوات في الماضي. وفي ضوء هذه التجربة الناجحة، لا تزال اللجنة ترى أن نظام خطط التسديد المتعددة السنوات يظل وسيلة ناجعة متاحة لمساعدة الدول الأعضاء على تخفيض أنصبتها المقررة غير المسددة، ولإظهار عزمها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الأمم المتحدة.

١٠٥ - وأشارت اللجنة أيضاً إلى توصيتها بأن تشجع الجمعية العامة الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات، لأغراض تطبيق المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة، على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات. وتمثل المدفوعات المنتظمة التي تعادل على الأقل الأنصبة المقررة السنوية خطوة أولية هامة في معالجة حالة الدول الأعضاء التي عليها متأخرات.

ألف - حالة خطط التسديد

١٠٦ - يتضمن الجدول الذي يرد في الفقرة ١٤ من تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/73/76) موجزاً عن حالة خطة التسديد المتعددة السنوات التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠٢. وزوّدت اللجنة أيضاً بآخر ما استجد من المعلومات عن هذه الخطة حتى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

حالة خطط التسديد

(بدولارات الولايات المتحدة)

خطّة التسديد ٣١ كانون الأول/ديسمبر المدفوعات/الأرصدة الدائنة ٣١ كانون الأول/ديسمبر المبالغ غير المسددة حتى

سان تومي وبرينسيبي	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
٥٩٨ ٣٧٥							
٥٨٤ ٩٥٢	٢٩ ١٤٦	١٥ ٧٢٣	٢٧ ٢٣٧				
٦٠١ ١٤٧	٩٢٩	١٧ ١٢٤	٤٢ ٢٣٧				
٦٢٠ ٥٢٠	١ ٥٥٩	٢٠ ٩٣٢	٥٩ ٢٣٧				
٦٤٤ ٥٨٢	٢٠٢	٢٤ ٢٦٤	٧٤ ٢٣٧				
٦٦٧ ١٥٣	٤٥٣	٢٣ ٠٢٤	٨٩ ٢٣٧				
٦٩٨ ٨٦٧	٨١٠	٣٢ ٥٢٤	١١٤ ٢٣٧				

خطوة التسديد	الأنصبة المقررة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر	المدفوعات/الأرصدة الدائنة	المبالغ غير المسددة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠٠٨	١٣٤ ٢٣٧	٣٠ ٩٤٣	٤٧٣
٢٠٠٩	١٥٣ ٧٥٢	٣٥ ٤٠٠	٦٨٢
٢٠١٠	٣٥ ٥٤٨	٣٥٦	٧٩٩ ٢٤٧
٢٠١١	٣٧ ٠٣٤	٥٠٦	٨٣٥ ٧٧٥
٢٠١٢	٢٩ ٧١٣	٢ ١٩٣	٨٦٣ ٢٩٥
٢٠١٣	٣٧ ٢٤٨	٤٨١	٩٠٠ ٠٦٢
٢٠١٤	٣٣ ٣١٧	٥١ ٨٤٦	٨٨١ ٥٣٣
٢٠١٥	٣٤ ٤٩٨	٤٤ ٨٨٨	٨٧١ ١٤٣
٢٠١٦	٣٥ ٨٤٦	٥٠ ٨٦٥	٨٥٦ ١٢٤
٢٠١٧	٣٢ ٦٢٩	٥٠٢	٨٨٨ ٢٥١
٢٠١٨	٢٦ ٢٩٨	٥٠ ٠٠٠	٨٦٤ ٥٤٩ ^(أ)

(أ) حتى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٠٧ - رَجَّبَت اللجنة باستئناف سان تومي وبرينسيبي تسديد مدفوعاتها في السنوات الأخيرة، بمبالغ تفوق أنصبتها المقررة السنوية. وأشارت اللجنة إلى أنها تلقت بالفعل دُفعةً في عام ٢٠١٨، وشجعت البلد على صياغة خطة جديدة متى تسنى له ذلك.

باء - الاستنتاجات والتوصيات

١٠٨ - أشارت اللجنة إلى التجارب الناجحة السابقة لعدة دول أعضاء في تنفيذ خطط تسديد متعددة السنوات، وكررت توصيتها الموجهة إلى الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء الأخرى التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على أن تنظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

الفصل الخامس

تطبيق المادة ١٩ من الميثاق

١٠٩ - أشارت اللجنة إلى الولاية العامة المنوطة بها، بموجب المادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، والمتمثلة في إسداء المشورة إلى الجمعية بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها في ما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق. وأشارت أيضاً إلى قرار الجمعية ٢٣٧/٥٤ جيم بشأن إجراءات النظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

١١٠ - وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة كانت قد قررت، في قرارها ٢٣٧/٥٤ جيم، أن طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩ يجب أن تقدّمها الدول الأعضاء إلى رئيس الجمعية قبل أسبوعين على الأقل من انعقاد دورة اللجنة، لكي يتسنى إجراء استعراض وافٍ للطلبات. إضافةً إلى ذلك، حثّت الجمعية جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وتطلب إعفاءً بموجب المادة ١٩ أن تقدم أوفى معلومات ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك معلومات عن المجاميع الاقتصادية والإيرادات والنفقات الحكومية، وموارد القطع الأجنبي، والمديونية، والصعوبات التي تواجهها في الوفاء بالالتزامات المالية المحلية أو الدولية، وأي معلومات أخرى من شأنها أن تؤيد دعواها بأن عدم دفع المبالغ اللازمة ناجم عن ظروف خارجة عن سيطرة الدولة العضو المعنية. ومؤخراً، حثّت الجمعية مجدداً، في قرارها ٢/٧٢، جميع الدول الأعضاء التي تطلب إعفاءً على أن تقدم أوفى قدر ممكن من المعلومات لدعم طلباتها وأن تنظر في تقديم هذه المعلومات قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٢٣٧/٥٤ جيم بما يكفل إمكانية تجميع ما قد يلزم من معلومات تفصيلية إضافية.

١١١ - ولاحظت اللجنة أن جميع طلبات الإعفاء التي نُظر فيها في الدورة الحالية للجنة كان رئيس الجمعية العامة قد تلقاها قبل الموعد النهائي. وشجعت اللجنة جميع الدول الأعضاء التي عليها متأخرات التي تطلب إعفاءها بموجب المادة ١٩، على أن تقدم أوفى معلومات داعمة ممكنة لدعم طلبها، بما في ذلك المؤشرات الاقتصادية. وحثّت اللجنة الدول الأعضاء أيضاً على تقديم طلباتها في أبكر وقت ممكن قبل الموعد النهائي المحدد في القرار ٢٣٧/٥٤ جيم.

١١٢ - وفي الدورة الحالية، أشارت اللجنة إلى أن أربع دول أعضاء طلبت الإعفاء بموجب المادة ١٩ (انظر الفرع ألف من الفصل الرابع أدناه)، وأن دولة واحدة من الدول الأعضاء طلبت، بالإشارة إلى المادة ١٩، "الإعفاء من الرسوم في السنوات الأربع القادمة" (انظر الفرع باء من الفصل الرابع أدناه).

ألف - طلبات الإعفاء

١١٣ - يرد أدناه موجز لطلبات الإعفاء الأربعة بموجب المادة ١٩ التي تلقّتها اللجنة.

طلبات الإعفاء المقدمة في إطار المادة ١٩ من الميثاق

الدولة العضو	على الدولة العضو	طلب إعفاء بموجب المادة ١٩ (بدولارات الولايات المتحدة)	مجموع المدفوعات المقبوضة (الاشتراكات المستحقة حتى	عدد السنوات المتتالية	عدد السنوات المتتالية التي
			٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨		للسريان المادة ١٩ قُدمت فيها الدولة العضو أثناء سريان المادة ١٩
جزر القمر	٢٦	٢٤	٤٦٤ ٢٦٨	٩٨١ ٣٣١	
غينيا - بيساو	٢٦	٢١	١ ٢٩٢ ٨٤٥	١٨١ ٣٥٢	
سان تومي وبرينسيبي	٣١	١٧	٩٦٧ ٨٤١	٨٦٤ ٥٤٩	
الصومال	٢٦	١٧	-	١ ٤٨٩ ٣٤٧	

١١٤ - عند استعراض الطلبات الأربعة، أقرت اللجنة بأن وضع الدول الأعضاء المعنية ما زال صعباً. واعترفت بالجهود الكبيرة التي بُذلت في بعض الحالات لتسديد جزء من الاشتراكات المتراكمة على مر السنين. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة قررت، بموجب قرارها ٢٠١٥/٥٢، خفض الحد الأدنى لمعدل النصيب المقرر من ٠,٠١ في المائة إلى ٠,٠٠١ في المائة اعتباراً من فترة جدول الأنصبة المقررة ١٩٩٨-٢٠٠٠. ونتيجة لذلك، أصبح جُل الاشتراكات المتراكمة التي ما زالت مستحقة السداد من هذه الدول الأعضاء يُعزى، في معظم الحالات، إلى الفترة السابقة لعام ١٩٩٨.

١١٥ - وشجعت اللجنة الدول الأعضاء المعنية على معالجة متأخراتها المتزايدة بتسديد دفعات سنوية تفوق الأنصبة المقررة الحالية من أجل تجنب زيادة تراكم المتأخرات الدفع. وشجعت أيضاً الدول الأعضاء على أن تنظر في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات وأن تتشاور مع الأمانة العامة حسب الاقتضاء.

١ - جزر القمر

١١٦ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٤ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من نائب الممثل الدائم والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لجزر القمر لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. كما استمعت اللجنة إلى عرض شفوي قدمه الممثل الدائم لجزر القمر لدى الأمم المتحدة.

١١٧ - وأشارت جزء القمر، في بيّانها الخطي والشفوي، إلى أنها تأثرت، مثل معظم أقل البلدان نمواً وبسبب أوجه ضعفها المتعلقة بكونها جزيرة صغيرة نامية، تأثراً شديداً من اعتمادها على الاستيراد وإلى أنها ما زالت تستورد ٧٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية. وذكرت أن التحويلات المالية لرعاياها في الخارج قد انخفضت أيضاً. وقالت إن الكوارث الطبيعية ومواسم الأمطار الغزيرة تخلف بانتظام أضراراً فادحة على المحاصيل وتؤثر سلباً على المجتمعات المحلية. وقالت إن الحكومة تواصل بذل جهودها الرامية إلى تحسين مستوى الخدمات العامة التي تُقدم إلى السكان. فبعد تحسّن تقديم خدمات الإمداد بالكهرباء، تسنى للحكومة أن تباشر تنفيذ برنامج استثمار عام لتطوير البنى التحتية، إضافةً إلى برنامج استثمار من القطاع الخاص لتنشيط قطاع السياحة. ومن التطورات الإيجابية الأخرى التي شهدتها البلد زيادة أسعار السلع الموجهة للتصدير مثل الفانيليا والقرنفل وزهر الأيلنغ، إضافةً إلى زيادة القدرة الإنتاجية. وأبقت جزر القمر في اعتبارها مسألة وضع خطة للتسديد متعددة السنوات وهي ستُدرج هذه المسألة في قائمة أولوياتها حالما يعود الوضع إلى نصابه. ولذلك فإن الحكومة ملتزمة بخفض متأخراتها بانتظام بدفع ٣٣ ٠٠٠ دولار سنوياً.

١١٨ - ووافقت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في جزر القمر. فهي تظل دولة هشة تواجه منذ تحديات سياسية ومؤسسية وأمنية واجتماعية - اقتصادية طويلة الأمد تعوق جهود التنمية وتنطوي على خطر تركز وقوع الأزمات السياسية والمؤسسية. وجزر القمر عرضة للكوارث الطبيعية، مثل الفيضانات والأعاصير وثورات البراكين والزلازل وتفشي الأمراض. ويعاني الاقتصاد من ضعف النمو، ونقص الكهرباء، وضعف الأداء في إيرادات الضرائب، وأوجه الخلل في الهياكل الأساسية. وتمر هذه الدول العضو بمرحلة انتقالية في التنمية. وعلى الرغم من محدودية الموارد، سواء من حيث الموارد الوطنية أو الدعم الدولي، فإن جزر القمر تبذل مساعيها الرامية إلى بناء أساس مستدام لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

١١٩ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة الدفع على جزر القمر قد بلغت ٣٣١ ٩٨١ دولاراً وأن الحد الأدنى المطلوب تسديده بموجب المادة ١٩ يبلغ ٩٦٨ ٨٨٠ دولاراً. ووردت أحدث دفعة من جزر القمر بمبلغ ٣٠ ٠٠٠ دولار، في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وظلت مدفوعاتها ترد أيضاً سنوياً منذ عام ٢٠١٢. وقد رحبت اللجنة بهذه المدفوعات السنوية التي تبرهن على التزام جزر القمر بخفض متأخراتها. ورحبت اللجنة بإشارة جزر القمر إلى أنها ستبقي مسألة خطة التسديد المتعددة السنوات قيد النظر، بهدف وضع هذه الخطة باعتبارها مسألة ذات أولوية عندما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١٢٠ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف جزر القمر عن تسديد الحد الأدنى من المبلغ اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يرجع إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك، أوصت اللجنة بأن يُسمح لجزر القمر بالتصويت حتى نهاية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٢ - غينيا - بيساو

١٢١ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا بيساو لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا بيساو.

١٢٢ - وذكرت غينيا - بيساو، في بيانها الكتابي وعرضها الشفوي، أن البلد يدرك تماماً التزاماته المالية بصفته دولة عضواً في الأمم المتحدة. ولذلك السبب، ورغم كل الصعوبات المالية الناجمة عن الأزمات السياسية والمؤسسية التي واجهها البلد في السنوات الأخيرة والتي أثرت سلباً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية فيه، تمكنت الحكومة من دفع مبلغ قدره ٦٥١ ٣٩٥ دولاراً في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧، مما ساهم في خفض متأخراتها بشكل ملحوظ. والآن وبعد أن عاد الوضع في البلد إلى طبيعته، مع تشكيل حكومة توافقية جديدة وانطلاق التحضيرات للانتخابات التشريعية، سيواصل البلد جهوده المبذولة لتسديد المبلغ المتبقي للمنظمة في المستقبل القريب.

١٢٣ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في غينيا - بيساو. وهي تبين تقدماً في الجهود المبذولة للخروج من المأزق السياسي والمؤسسي في البلد لمدة ثلاث سنوات تقريباً. فالحالة السياسية فيه مستقرة ولكنها هشة. وبيّن وضع الاقتصاد الكلي في غينيا - بيساو أنه يتخذ اتجاهًا إيجابيًا. فقد استمر ظهور نمو سنوي مستقر في غينيا - بيساو، تراوحت نسبته بين ٥ و ٦ في المائة في عام ٢٠١٧، يُعزى أساساً إلى مبيعات جوز الكاجو. فمنتجات جوز الكاجو تمثل نحو ٩٠ في المائة من صادرات البلد، ويشغل القطاع الغالبية العظمى من السكان. ورغم أن غينيا - بيساو لا تواجه حالياً أي أزمة إنسانية حادة، فإن

عدم الاستقرار السياسي الذي يشهده البلد منذ ٤٠ عاما قد أعاق بشدة تنميته الاجتماعية - الاقتصادية والبشرية. فأكثر من ثلثي السكان يعيشون تحت خط الفقر. وما زالت غينيا - بيساو تعاني من هشاشة اقتصادها وضعف البنية التحتية وانعدام فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وانعدام الأمن الغذائي.

١٢٤ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على غينيا - بيساو تبلغ ٣٥٢ ١٨١ دولاراً، وأن عليها أن تسدد، بموجب المادة ١٩، مبلغاً أدنى قدره ٩٨٩ ٨٠ دولاراً. ووردت أحدث دفعة من غينيا - بيساو بمبلغ ٦٥١ ٣٩٥ دولاراً، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٧. ووردت أيضاً دفعة قدرها ٢٠٠ ٠٠٠ دولار في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن هذه المدفوعات قد أسهمت في خفض متأخرات البلد إلى حد كبير. وأعربت اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها غينيا - بيساو لدفع متأخراتها، على الرغم من صعوبة الحالة في البلد، وشجعت البلد على تسوية الرصيد المتبقي بأسرع ما يمكن.

١٢٥ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف غينيا - بيساو عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. ولذلك أوصت بأن يُسمح لغينيا - بيساو بالتصويت حتى نهاية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٣ - سان تومي وبرينسيبي

١٢٦ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ١٠ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس لجنة الاشتراكات من رئيس الجمعية العامة، يحيل بها رسالة مؤرخة ٩ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي لدى الأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لسان تومي وبرينسيبي.

١٢٧ - وذكرت سان تومي وبرينسيبي في عرضيها الشفوي والخطي أن صغر حجم البلد وموقعه المنعزل واعتماده الشديد على المعونات الخارجية من العوامل التي جعلت اقتصاده هشاً للغاية أمام أنواع مختلفة من الأخطار. ورغم أن البلد لا يواجه أي أزمة إنسانية حادة، فهو معرض للكوارث الطبيعية، بما في ذلك الفيضانات والانزلاقات الأرضية. وتمثل الزراعة قطاع ذو أداء قوي، في مقدمته صادرات الكاكاو والبن وزيت النخيل. أما السياحة فإنها، وإن كانت نشاطاً مهماً ونموها أخذ في التزايد، غير قادرة على دعم النمو الاقتصادي على نطاق البلد ككل. فالبلد يتأثر بأوجه العجز الهيكلي المتكرر في الحساب الجاري، وذلك مرده أساساً إلى هيمنة الإنفاق المحلي على وارداته وضيق قاعدة صادراته. وستظل سان تومي وبرينسيبي تواجه تحديات كبيرة تحول دون تغلبها على عزلتها، وصغر حجم سوقها، واحتمال تعرضها للحوادث الطبيعية وتغير المناخ، ومحدودية رأس مالها البشري وشح مواردها الممكن الاتجار بها. وستسدد الحكومة جميع المدفوعات اللازمة، بأسرع ما يمكن، من أجل الحفاظ على حق البلد في التصويت.

١٢٨ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في سان تومي وبرينسيبي. وهي تبين أن للبلد تاريخاً من الاضطرابات السياسية. وعلى الرغم من تعزز اقتصاد البلد في السنوات الأخيرة، فإن ارتفاع الدين العام وتفشّي الفقر ما زالا يشكّلان تحديين ماثلين. وتأثرت التوقعات الاقتصادية من تأخر عمليات استكشاف النفط، التي يُتوقع الآن أن تبدأ بعد عام ٢٠٢٠. وظل اقتصاد البلد يعاني من عدم التنوع وارتفاع الاعتماد على الطلب وخاضعاً للأسعار العالمية للكاكاو، الذي يشكّل منتج التصدير الرئيسي. وما زال البلد يعتمد اعتماداً كبيراً على المعونة الخارجية. ولا تزال سان تومي وبرينسيبي بلداً هشاً على

الصعيدين السياسي والاقتصادي. ورغم أن البلد لا يواجه أي أزمة إنسانية حادة، فإنه ما زال يواجه تحديات رئيسية.

١٢٩ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على سان تومي وبرينسيبي تبلغ ٨٦٤ ٥٤٩ دولاراً وأن عليها أن تسدد، بموجب المادة ١٩، مبلغاً أدنى قدره ١٨٦ ٧٦٤ دولاراً. ووردت أحدث دفعة من سان تومي وبرينسيبي بمبلغ ٥٠ ٠٠٠ دولار، في شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. وأشارت اللجنة إلى أن دفعة قدرها ٥٠ ٤٠٠ دولار قد وردت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ودفعة أخرى قدرها ٤٤ ٤٣٤ دولاراً وردت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ فيما وردت دفعة ثالثة قدرها ٥١ ٦٣٤ دولاراً في أيار/مايو ٢٠١٤. ورحبت اللجنة بهذه المدفوعات التي وردت في الآونة الأخيرة. وقدرت اللجنة الالتزام الذي قطعته سان تومي وبرينسيبي على عاتقها بتقديم خطة تسديد متعددة السنوات، وشجعت البلد على استعراض الخطة وتنقيح الشروط بأسرع ما يمكن.

١٣٠ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف سان تومي وبرينسيبي عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليها يُعزى إلى ظروف خارجة عن سيطرتها. لذلك أوصت بأن يُسمح لسان تومي وبرينسيبي بالتصويت حتى نهاية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

٤ - الصومال

١٣١ - كان معروضاً على اللجنة رسالة مؤرخة ٥ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الممثل الدائم للصومال لدى الأمم المتحدة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى عرض شفوي قدمه ممثل للصومال.

١٣٢ - وأشار الصومال، في عرضيه الخطي والشفوي، إلى أن البلد يعاني منذ تسعينات القرن الماضي من وطأة نزاع داخلي خطير تسبب في أزمات مالية وأدى إلى صعوبات اقتصادية جسيمة. ورغم إحراز تقدم طفيف، لا تزال الحكومة تواجه تحديات هائلة، مثل نقص الموارد التي تمكنها من مواجهة الأزمات الإنسانية والاقتصادية الحادة وتحديات الإرهاب. ورغم اختلاف الظروف بين المناطق، يظل الصومال واحداً من أفقر البلدان في العالم. ولا تزال الحكومة تعمل على تحسين نُظم تحصيل الإيرادات لديها، ولكن مواردها المالية لا تزال محدودة جداً، ولا تزال هناك تحديات ترتبط بتعزيز مؤسسات القطاع العام، حيث أن الحرب الأهلية الطويلة الأمد قد تسببت في تدمير البنى التحتية المادية والمعدات والقدرة المؤسسية لمعظم الوكالات الحكومية والوزارات. وستدفع حكومة الصومال جميع المبالغ اللازمة بأسرع ما يمكن، وستنظر بجدية في تقديم خطة تسديد متعددة السنوات حالما تعود حالة البلد إلى طبيعتها.

١٣٣ - وزوّدت الأمانة العامة للجنة بمعلومات عن الحالة في الصومال. فهي تبين أن البلد أحرز تقدماً كبيراً نحو السلام والاستقرار في السنوات الأخيرة، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتنفيذ انتقال سلمي للسلطة في بداية عام ٢٠١٧، إلا أن الأزمات السياسية لا تزال تعيق عمل الحكومة. ومازال الصومال يواجه أيضاً تحديات كبيرة إنمائية وإنسانية وأمنية. فالأزمة الإنسانية في البلد هي من بين أعقد حالات الطوارئ التي طال أمدها في العالم. فزهاء نصف سكانه البالغ تعدادهم ١٢ مليون نسمة يحتاجون إلى المعونة الإنسانية. وقد جعلت أربعة مواسم جفاف متتالية الصومال على حافة المجاعة في عام ٢٠١٧. ورغم أن عدد الأشخاص المحتاجين قد تحسّن منذ ذلك التاريخ، ما زال ٥,٤ ملايين شخص متأثرين

بانعدام الأمن الغذائي. فمستويات سوء التغذية في الصومال هي من بين أعلى المعدلات في العالم، ويشكّل سوء التغذية أحد الأسباب الرئيسية لوفيات الأطفال في البلد. وشكّل الأشخاص المشردون داخليا مصدرا هاما للاحتياجات الإنسانية الحادة. وفي العام الماضي، أظهر الصومال تقدما مستمرا في تحسين توقعاته المالية. فقد كانت الإيرادات المالية في الربع الأول من عام ٢٠١٨ أعلى إيرادات سُجلت منذ بداية الحرب الأهلية. غير أن المشاكل المتكررة مثل الجفاف والفيضانات، والحالة الإنسانية المرتبة عليها، ما زالت تعوق الحالة المالية للبلد.

١٣٤ - ولاحظت اللجنة أن الاشتراكات المتراكمة المستحقة على الصومال تبلغ ١ ٤٨٩ ٣٤٧ دولاراً وأن عليه أن يسدد، بموجب المادة ١٩، مبلغاً أدنى قدره ١ ٣٨٨ ٩٨٤ دولاراً. ولاحظت اللجنة أن هذه الحالة من تأخر الدفع فريدة من نوعها، حيث لم يتمكن الصومال من سداد أي مبلغ منذ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، والبلد يواجه صعوبات كثيرة ومستمرة، لا سيما ضعف القدرة على تحصيل الإيرادات. ولاحظت اللجنة أيضاً أن حسابات العديد من عمليات الأمم المتحدة التي لم تعد جارية لا يمكن إغلاقها بالكامل إلا بعد تسوية المبالغ المقررة على مدى السنوات السابقة. وأشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة اتخذت في الماضي قرارات، على أساس استثنائي، بشأن معالجة المتأخرات المتراكمة لبعض الدول الأعضاء. وشجعت اللجنة الصومال على أن ينظر في تسديد مدفوعات ولو رمزية بأسرع ما يمكن. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يولي اهتمام خاصاً لهذه المسألة في مشاوراته مع الصومال.

١٣٥ - وخلصت اللجنة إلى أن تخلف الصومال عن تسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ عليه يعزى إلى ظروف خارجة عن سيطرته. ولذلك أوصت بأن يُسمح للصومال بالتصويت حتى نهاية الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

باء - طلب إعفاء من الرسوم

دومينيكا

١٣٦ - كان معروضا على اللجنة رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من رئيس الجمعية العامة إلى رئيس لجنة الاشتراكات، يحيل بها رسالة مؤرخة ١٦ أيار/مايو ٢٠١٨ موجهة من وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في دومينيكا إلى رئيس الجمعية العامة. واستمعت اللجنة أيضاً إلى بيان شفوي أدلى به الممثل الدائم لدومينيكا لدى الأمم المتحدة.

١٣٧ - وأشارت دومينيكا في عرضها الشفوي وبيانها الخطي إلى أن الحكومة لم تأل جهداً لسداد ما توجبه عليها التزاماتها الدولية من مستحقات ورسوم. بيد أنها تجد صعوبة متزايدة في الاستمرار في القيام بذلك في ضوء التحديات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى الناجمة عن العاصفة الاستوائية إريكا التي ضربتها في عام ٢٠١٥، ثم إعصار ماريا الذي ضربها في الآونة الأخيرة جداً، وهو عاصفة من الفئة الخامسة اجتاحت الجزيرة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ فخلفت أضراراً لا تقل قيمتها عن ٢٢٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وقد خلص تقرير تقييم الاحتياجات بعد الكارثة، الذي أعد بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الكاريبي والاتحاد الأوروبي ومنظمة دول شرق الكاريبي، إلى أن الأضرار قد ناهزت قيمتها ١,٣ مليار دولار. وقد تلقى البلد الدعم من المجتمع الدولي، وما زال يتلقاه. ومع ذلك، فإن مرحلة إعادة الإعمار ستكون طويلة ومكلفة. وابتغاء استكمال مرحلة إعادة الإعمار هذه،

طلبت دومينيكا إعفاءها من أداء الرسوم في السنوات الأربع القادمة. وأفادت دومينيكا بأن صغر حجمها والنزوح الجماعي لمواطنيها من جراء موسمي الأعاصير الماضيين، إلى جانب استمرار الاعتماد على المعونة الخارجية خلال مرحلة إعادة الإعمار، كل ذلك يجد بدرجة كبيرة من قدرة البلد على الوفاء بمثل هذه الالتزامات في الوقت الراهن. وأفادت دومينيكا بأن حكومتها، بمجرد تحسن الحالة الاقتصادية في البلد، ستكون مرة أخرى في وضع يمكنها من الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة، كما كانت تفعل في السابق.

١٣٨ - وزّدت الأمانة العامة للجنة معلومات عن الحالة في دومينيكا. ففي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ضرب إعصار ماريما دومينيكا فألحق بها أضرارا وخسائر كبرى. ودُمرت جميع الفنادق وتلفت المحاصيل الزراعية، مما يهدد المصدرين الرئيسيين للدخل في الجزيرة. وأوقفت الصادرات من المنتجات الزراعية. ودمر الإعصار شبكات إمدادات المياه في معظم أنحاء البلد وألحق أضرارا بمعظم شبكة الطاقة الكهربائية. وأثر نقص تلك الطاقة على كل جوانب الحياة في الجزيرة، بما فيها خدمات الطوارئ والرعاية الصحية. ولحقت أضرار جميع المستشفيات. وقد تحسنت الحالة في دومينيكا منذ ذلك الحين، ولكن لا تزال هناك تحديات هائلة. ذلك أن كثيرا من الناس ما زالوا يعيشون في الملاجئ. وليست كل المدارس تعمل، أما ما جدد منها فهو غير كاف لجميع الأطفال ممن هم في سن الدراسة. والعديد من المستشفيات ما زال لا يعمل. ويظل وصول الأشخاص والبضائع واستفادتهم من وسائل النقل في جميع أنحاء الجزيرة يشكل تحديا، في وقت ما زالت فيه الطرق والجسور قيد الإصلاح. ولم ينتعش بعد قطاعا السياحة والزراعة. وقد أعلنت الحكومة أنها بصدد الشروع في برنامج خماسي، وتسعى إلى تنفيذ أنشطة إعادة الإعمار على نحو مستدام، في إطار عدة أمور تشمل قانون بناء أمتن يتيح القدرة على التصدي لما يستجد من كوارث.

١٣٩ - وأشارت اللجنة إلى أنها، وفقا للمادة ١٦٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، تسدي المشورة إلى الجمعية العامة بشأن الإجراءات اللازم اتخاذها فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩. وأشارت اللجنة أيضا إلى أن المادة ١٩ تتناول مسألة فقدان التصويت بسبب تراكم المتأخرات على الدول الأعضاء وإمكانية منح الجمعية العامة إعفاءً للدول الأعضاء التي تكون في هذه الحالة. ولاحظت اللجنة أن المساهمات المتراكمة المستحقة على دومينيكا تبلغ حاليا ٣٥٦ ٨٤ دولارا؛ غير أنها لن تُلزم بدفع أي حد أدنى بموجب المادة ١٩، ومن ثم فليس من الضروري منحها أي إعفاء بموجب المادة ١٩. وآخر مبلغ سدده دومينيكا هو ٢٥ ٥٢١ دولارا، وكان ذلك في حزيران/يونيه ٢٠١٨.

١٤٠ - ولاحظت اللجنة أن دومينيكا طلبت "إعفاءها من دفع الرسوم في السنوات الأربع المقبلة" في سياق المادة ١٩. ولاحظت اللجنة أيضا أن النصيب المقرر من الجمعية العامة على دومينيكا يُحدّد حاليا عند الحد الأدنى البالغ ٠,٠٠١ في المائة. وبعد النظر في طلب دومينيكا، خلصت اللجنة إلى أن هذا الطلب لا يدخل في نطاق المادة ١٩.

الفصل السادس

مسائل أخرى

ألف - الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء

١٤١ - أشارت اللجنة إلى أن الجمعية العامة أيدت، في قرارها ١٩٧/٤٤ بء، الاقتراح الذي قدمته لجنة الاشتراكات بشأن الإجراءات المنقحة لتحديد الأنصبة المقررة على الدول غير الأعضاء التي تشارك مشاركة تامة في بعض الأنشطة الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة. وقد شملت هذه الإجراءات القيام باستعراضات دورية لمستويات مشاركة الدول غير الأعضاء في أنشطة الأمم المتحدة من أجل تحديد نسبة مئوية سنوية ثابتة تُطبَّق على معدل افتراضي للنصيب المقرر، استنادا إلى بيانات الدخل القومي، وتُطبَّق على صافي أساس النصيب المقرر في الميزانية العادية.

١٤٢ - وبعد انضمام سويسرا إلى عضوية الأمم المتحدة، ظلت دولة واحدة غير عضو، هي الكرسي الرسولي، خاضعة لهذا الإجراء، ويشير أحدث استعراض أجري في عام ٢٠٠٣ إلى أن النسبة المئوية السنوية الثابتة تساوي ٣٠ في المائة من المعدل الافتراضي لنصيبها المقرر. ونظرا لانضمام سويسرا المرتقب، طلبت لجنة الاشتراكات من الأمانة العامة أن تتشاور مع الدولة غير العضو المتبقية بشأن إمكانية وضع منهجية مبسطة لتحديد النصيب المقرر للدول غير الأعضاء. وبناء على تلك المشاورات، أوصت اللجنة بأن تحدد الجمعية العامة النسبة المئوية السنوية الثابتة التي سيتحملها الكرسي الرسولي بـ ٥٠ في المائة من المعدل النظري، وبأن تعلق أي استعراضات دورية أخرى للنسبة المئوية السنوية الثابتة. وقد أيدت الجمعية العامة تلك التوصية في قرارها ١/٥٨ بء.

١٤٣ - وعقب اتخاذ القرار ١٩/٦٧، قررت اللجنة أنه ينبغي أن يسري نفس الإجراء المطبق على الكرسي الرسولي أيضا على دولة فلسطين. وفي الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، تم تحديد النصيب المقرر لكل من الكرسي الرسولي ودولة فلسطين بنسبة سنوية ثابتة قدرها ٥٠ في المائة من معدليهما الافتراضيين للأنصبة المقررة حسب ما قرره الجمعية العامة في قرارها ٢٣٨/٦٧ ومقررها ٥٤٨/٦٨. وخلال تلك الفترة، تم تحديد المعدل الافتراضي للنصيب المقرر للكرسي الرسولي بنسبة ٠,٠٠١ في المائة، ودولة فلسطين بنسبة ٠,٠٠٥ في المائة. ولاحقا، في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تم تحديد المعدل الافتراضي للنصيب المقرر للكرسي الرسولي بنسبة ٠,٠٠١ في المائة، ودولة فلسطين بنسبة ٠,٠٠٧ في المائة.

١٤٤ - ولأحظت اللجنة أنه بموجب الإجراءات الحالية، تُحسب الاشتراكات المستحقة الدفع من الدول غير الأعضاء باستخدام أساس تحديد الأنصبة المقررة في الميزانية العادية، وأنه لم تُحدد أي اعتمادات للصناديق الأخرى (عمليات حفظ السلام والمحكمتان الدوليتان وصندوق رأس المال المتداول).

١٤٥ - واستنادا إلى البيانات الإحصائية المتاحة، لاحظت اللجنة أنه سيُطبَّق معدل نظري للأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ بنسبة ٠,٠٠١ في المائة للكرسي الرسولي، ونسبة ٠,٠٠٨ في المائة لدولة فلسطين.

١٤٦ - وأوصت اللجنة بدعوة الدولتين غير العضوين إلى المساهمة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ استنادا إلى نسبة سنوية ثابتة قدرها ٥٠ في المائة ستُطبَّق على المعدلين الافتراضيين لنصيبيهما المقررين بنسبة ٠,٠٠١ في المائة للكرسي الرسولي ونسبة ٠,٠٠٨ في المائة لدولة فلسطين.

باء - مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والكيانات الأخرى

١٤٧ - أشار بعض الأعضاء إلى إمكانية النظر، في أي سنة، في وضع المنظمات الحكومية الدولية التي تتمتع بمركز المراقب وما يتصل بذلك من حقوق وامتيازات. وأشاروا أيضا إلى أنه لا توجد حاليا أي أنصبة مقررّة أو رسوم مستحقة الدفع فيما يتعلق بمركز المراقب. وذكروا بأن اللجنة قد نظرت في هذه المسألة في دورتها التاسعة والخمسين المعقودة في عام ١٩٩٩، وفي دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

١٤٨ - وأعرب أعضاء آخرون عن رأي مفاده بأن هذا الأمر ليس من اختصاص اللجنة بسبب افتقارها إلى الولاية القانونية. وأشاروا إلى عدم وجوب قسمة النفقات على تلك المنظمات والكيانات بموجب المادة ١٧ من الميثاق. وأشار هؤلاء الأعضاء إلى أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة عند النظر فيها في دورات سابقة.

جيم - تحصيل الاشتراكات

١٤٩ - أشارت اللجنة إلى أنه لدى اختتام دورتها الحالية في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كانت هناك دولة واحدة فقط من الدول الأعضاء متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة للأمم المتحدة بموجب أحكام المادة ١٩ من الميثاق، هي ليبيا، ولم يكن لها حق التصويت في الجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت الدول الأعضاء الأربعة التالية متأخرة عن سداد اشتراكاتها المقررة بموجب أحكام المادة ١٩، ولكن سُمح لها بالتصويت في الجمعية العامة حتى نهاية الدورة الثانية والسبعين، عملا بقرار الجمعية العامة ٢/٧٢، وهي: جزر القمر، وسان تومي وبرينسيبي، والصومال، وغينيا - بيساو. وقررت اللجنة أن تأذن لرئيسها بإصدار إضافة لهذا التقرير، إذا لزم الأمر.

١٥٠ - وأشارت اللجنة أيضا إلى أنه في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٨، كان هناك مبلغ مجموعه ٣,٧ بلايين دولار مستحق الدفع للمنظمة من أجل الميزانية العادية، وعمليات حفظ السلام، والمحكمتين الدوليتين. ويعكس ذلك المبلغ زيادة بالمقارنة بمبلغ ٢,٨ بليون دولار الذي كان مستحق الدفع في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧.

دال - تسديد الاشتراكات بعملات غير دولار الولايات المتحدة

١٥١ - أذنت الجمعية العامة للأمين العام، بموجب أحكام الفقرة ١٩ (أ) من قرارها ٢٤٥/٧٠، بأن يقبل، حسب تقديره وبعد التشاور مع رئيس لجنة الاشتراكات، جزءا من اشتراكات الدول الأعضاء للسنوات التقويمية ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨ بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة.

١٥٢ - وأشارت اللجنة إلى أن الأمين العام قبل في عام ٢٠١٧ مساهمات في الميزانية العادية تعادل ١٦ ٩٦٨ ١٧٥,٢٠ دولارا من قبرص وإيران (جمهورية - الإسلامية) بعملات أخرى غير دولار الولايات المتحدة المقبولة لدى المنظمة.

هاء - تنظيم عمل اللجنة

١٥٣ - تود اللجنة أن تعرب عن تقديرها للدعم الفني لعملها المقدم من أمانة اللجنة وشعبة الإحصاءات. وتشدد اللجنة على أهمية ضمان الحفاظ على قدرات أمانتها وشعبة الإحصاءات اللازمة لتقديم الدعم إلى اللجنة على الاضطلاع بمهامها. وأعربت اللجنة أيضا عن تقديرها للدعم الفني المقدم من إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أثناء نظرها في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩.

واو - أساليب عمل اللجنة

١٥٤ - أجرت اللجنة استعراضا لأساليب عملها، أعرب الأعضاء فيه عن رضاهم عموما عن أساليب العمل والإجراءات المتبعة حاليا. وقررت اللجنة مواصلة استكشاف السبل المتاحة لتحسين إمكانية الاطلاع على المعلومات والوثائق، بما في ذلك بإتاحة المعلومات على شبكة الإنترنت للدول الأعضاء عن نتائج عملها. ويمكن الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل اللجنة على الموقع التالي: www.un.org/en/ga/contributions.

زاي - موعد انعقاد الدورة المقبلة

١٥٥ - قررت اللجنة أن تعقد دورتها التاسعة والسبعين في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩.

المرفق الأول

موجز تطور العناصر في المنهجية المتبعة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة

فترة جدول الأنصبة المقررة	فترة الأساس الإحصائية	التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل				تخفيف عبء مخطط الحدود	تخفيف الديون
		تحدد الإعفاءات الفردية استناداً إلى مستويات نصيب الفرد من الدخل	معامل التدرج (بالنسبة المئوية)	الحد الأدنى (بالنسبة المئوية)	الحد الأقصى (بالنسبة المئوية)		
١٩٤٦-١٩٤٧	١٩٣٨-١٩٤٠	حددت الإعفاءات الفردية استناداً إلى مستويات نصيب الفرد من الدخل		٣٩,٨٩	٠,٠٤		
١٩٤٨	١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أو ١٩٤٧	إحصاءات لسنة وحيدة	١ ٠٠٠	٤٠	٣٩,٨٩		
١٩٤٩	١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أو ١٩٤٧	إحصاءات لسنة وحيدة	١ ٠٠٠	٤٠	٣٩,٨٩		
١٩٥٠ (مثل عام ١٩٤٩ فيما عدا تسوية بسيطة)	١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أو ١٩٤٧	إحصاءات لسنة وحيدة	١ ٠٠٠	٤٠	٣٩,٧٩		
١٩٥١	١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أو ١٩٤٧	إحصاءات لسنة وحيدة	١ ٠٠٠	٤٠	٣٨,٩٢		
١٩٥٢	١٩٤٥ أو ١٩٤٦ أو ١٩٤٧	إحصاءات لسنة وحيدة	١ ٠٠٠	٤٠	٣٦,٩٠		
١٩٥٣	متوسط الفترة ١٩٥٠-١٩٥١		١ ٠٠٠	٥٠	٣٥,١٢		
١٩٥٤	متوسط الفترة ١٩٥٠-١٩٥٢		١ ٠٠٠	٥٠	٣٣,٣٣		
١٩٥٥	متوسط الفترة ١٩٥١-١٩٥٣		١ ٠٠٠	٥٠	٣٣,٣٣		
١٩٥٦-١٩٥٧ ^(١)	متوسط الفترة ١٩٥٢-١٩٥٤		١ ٠٠٠	٥٠	٣٣,٣٣		
١٩٥٨	متوسط الفترة ١٩٥٢-١٩٥٤		١ ٠٠٠	٥٠	٣٢,٥١		
١٩٥٩-١٩٦١	متوسط الفترة ١٩٥٥-١٩٥٧		١ ٠٠٠	٥٠	٣٢,٥١		
١٩٦٢-١٩٦٤	متوسط الفترة ١٩٥٧-١٩٥٩		١ ٠٠٠	٥٠	٣٢,٠٢		
١٩٦٥-١٩٦٧	متوسط الفترة ١٩٦٠-١٩٦٢		١ ٠٠٠	٥٠	٣١,٩١		
١٩٦٨-١٩٧٠	متوسط الفترة ١٩٦٣-١٩٦٥		١ ٠٠٠	٥٠	٣١,٥٧		
١٩٧١-١٩٧٣	متوسط الفترة ١٩٦٦-١٩٦٨		١ ٠٠٠	٥٠	٣١,٥٢		
١٩٧٤-١٩٧٦	متوسط الفترة ١٩٦٩-١٩٧١		١ ٥٠٠	٦٠	٢٥,٠٠		
١٩٧٧ ^(١)	متوسط الفترة ١٩٧٢-١٩٧٤		١ ٨٠٠	٧٠	٢٥,٠٠		
١٩٧٨-١٩٧٩ ^(ب)	متوسط الفترة ١٩٦٩-١٩٧٥		١ ٨٠٠	٧٠	٢٥,٠٠		
١٩٨٠-١٩٨٢	متوسط الفترة ١٩٧١-١٩٧٧		١ ٨٠٠	٧٥	٢٥,٠٠		
١٩٨٣-١٩٨٥	متوسط الفترة ١٩٧١-١٩٨٠		٢ ١٠٠	٨٥	٢٥,٠٠	X	
١٩٨٦-١٩٨٨	متوسط الفترة ١٩٧٤-١٩٨٣		٢ ٢٠٠	٨٥	٢٥,٠٠	X	X
١٩٨٩-١٩٩١	متوسط الفترة ١٩٧٧-١٩٨٦		٢ ٢٠٠	٨٥	٢٥,٠٠	X	X
١٩٩٢-١٩٩٤	متوسط الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩		٢ ٦٠٠	٨٥	٢٥,٠٠	X	X

التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد							فترة جداول الأنصبة المقررة	فترة الأساس الإحصائية	تحديد العتبة (بالولايات المتحدة) الولايات المتحدة	معامل التدرج (بالنسبة المئوية)	الحد الأقصى (بالنسبة المئوية)	الحد الأدنى لا زيادة (بالنسبة المئوية)	تخفيف عبء الديون	مخطط الحدود
١٩٩٧-١٩٩٥	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٥,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X	إلغاء تدريجي بنسبة ٥٠ في المائة						
١٩٩٥-٢٠٠٠	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٥,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X	إلغاء كامل ^(د)						
٢٠٠١-٢٠٠٣	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							
٢٠٠٤-٢٠٠٦	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							
٢٠٠٧-٢٠٠٩	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							
٢٠١٠-٢٠١٢	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							
٢٠١٣-٢٠١٥	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							
٢٠١٦-٢٠١٨	متوسط نتائج الجداول الآلية	المتوسط العالمي	٨٥	٢٢,٠٠٠	٠,٠٠١	X	X							

(أ) طُبّق على جدول الأنصبة المقررة في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٥٦ و ١٩٧٦ حد أقصى للأنصبة المقررة الفردية، حدد بمعدل النصيب الفردي المقرر للدولة العضو التي هي ذات أعلى نصيب مقرر. وبناء على توصية من لجنة الاشتراكات، ألغت الجمعية العامة هذا الحد الأقصى في عام ١٩٧٤ في قرارها ٣٢٢٨ (د-٢٩).

(ب) قبل عام ١٩٧٩، كان مبلغ التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل يُوزّع تناسيباً على جميع الدول الأعضاء، بما فيها الدول التي تقع دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل. ومنذ عام ١٩٧٩، أصبح توزيع التسوية يقتصر على الدول الأعضاء التي تقع فوق مستوى العتبة.

(ج) تغير مقياس الدخل من الدخل القومي إلى الناتج القومي الإجمالي.

(د) لا يتعلق بجزء محدد من المنهجية، ولكن نظراً لأن الحد الأدنى خُفّض لأقل البلدان نمواً ليصبح ٠,٠٠١ في المائة، قد تحدث بعض الزيادات في معدلات الأنصبة المقررة على تلك البلدان، مع خضوع ذلك للحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، البالغ ٠,٠١٠ في المائة.

(هـ) احتُسب باستخدام بيانات تدفق الدين لعام ١٩٩٨ وبيانات رصيد الدين للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠.

(و) خاضع للقيد الذي نسبته ١٥ في المائة، المفروض على توزيع النقاط الإضافية على البلدان النامية المستفيدة من تطبيق مخطط الحدود.

(ز) احتُسب باستخدام طريقة رصيد الدين.

المرفق الثاني

لمحة عامة عن المنهجية المستخدمة لإعداد جدول الأمم المتحدة للأنصبة المقررة
للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

١ - استند جدول الأنصبة المقررة الحالي إلى المتوسط الحسابي للنتائج الناجمة عن استخدام بيانات الدخل القومي لفترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات ومدة الأخرى ست سنوات، وهما الفترة ٢٠١١-٢٠١٣ والفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣. واتخذت المنهجية المستعملة في إعداد كل مجموعة من النتائج نقطة بدايتها من الناتج القومي الإجمالي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال فترتي الأساس لكل منها كقيمة تقريبية أولى للقدرة على الدفع، وطبقت عوامل التحويل، وتدابير التخفيف من عبء الديون، والحدود الدنيا والقصى المطبقة في الجدول من أجل التوصل إلى جدول الأنصبة النهائي.

٢ - وقدمت شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية المعلومات المتعلقة بالدخل القومي الإجمالي والمستندة إلى بيانات أتاحتها الدول الأعضاء بالعملة الوطنية في إطار الرد على الاستبيان السنوي للحسابات القومية. ونظرا لأنه كان لا بد من توفير الأرقام بالنسبة لجميع الدول الأعضاء وعن جميع سنوات الفترات الإحصائية الممكنة، فقد عمدت شعبة الإحصاءات، عندما لم تُتَح البيانات من الدول الأعضاء، إلى إعداد تقديرات استعملت من أجلها المصادر الوطنية ومصادر أخرى متاحة، منها اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة ومنظمات إقليمية أخرى والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

٣ - ثم حُوِّلَت بيانات الدخل القومي الإجمالي بالنسبة لكل سنة من فترتي الأساس إلى عملة مشتركة، هي دولار الولايات المتحدة، باستعمال أسعار الصرف السائدة في السوق في معظم الحالات. ولهذا الغرض، اتخذت أسعار الصرف السائدة في السوق بمثابة المتوسط السنوي لأسعار الصرف بين العملات الوطنية ودولار الولايات المتحدة على النحو المنشور في "الإحصاءات المالية الدولية" الصادرة عن صندوق النقد الدولي. وتُصنَّف أسعار الصرف، حسب ما هو معمول به في صندوق النقد الدولي، في ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف و/أو تعدد أسعار الصرف في الدول الأعضاء ويشمل ما يلي:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساسا؛

(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية المعمول بها في البلدان التي توجد فيها نظم أسعار صرف متعددة.

ولأغراض إعداد جدول الأنصبة المقررة، أُشيرَ إلى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه بوصفها أسعار الصرف السائدة في السوق. وبالنسبة للدول من غير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، فعندما لم تُتَح أسعار الصرف السائدة في السوق، استُخدمت أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة.

٤ - وفي إطار عملية الاستعراض، استخدمت لجنة الاشتراكات معايير منهجية لتحديد أسعار الصرف السائدة في السوق التي تتسبب في حدوث تقلبات واختلالات مفرطة في دخل دول أعضاء بعينها، وذلك بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار أو غير ذلك من أسعار التحويل الملائمة. ووُضعت منهجية أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار لتكون وسيلة

لتعديل أسعار التحويل إلى دولار الولايات المتحدة بحيث أخذت في اعتبارها تقلب الأسعار النسبي في اقتصاد كل دولة من الدول الأعضاء وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينعكس في الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق. ويُنظر إلى الأرقام القياسية لتقييم أسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء مقارنة بقيمة سعر الصرف لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وبذلك يُراعى التغير النسبي لأسعار صرف عملات جميع الدول الأعضاء مقابل دولار الولايات المتحدة. وتُستخلص أسعار الصرف المعدلة بحسب الأسعار بتسوية سعر الصرف السائد في السوق مع معدل الرقم القياسي لتقييم أسعار صرف عملات جميع أعضاء المنظمة، مقسوماً على الرقم القياسي لأسعار الصرف السائدة في السوق للدول الأعضاء، مع الاختصار في ذلك على ما يزيد أو يقل بنسبة ٢٠ في المائة عن الرقم القياسي لتقييم أسعار الصرف لجميع الدول الأعضاء.

٥ - ثم جمع متوسط أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بدولارات الولايات المتحدة بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس مع الأرقام المقابلة بالنسبة لجميع الدول الأعضاء بوصف ذلك الخطوة الأولى في الجدولين الآليين المستعملين لحساب جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨.

موجز الخطوة ١

حُولت أرقام الدخل القومي الإجمالي السنوي بالعملة الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة باستعمال المتوسط السنوي لسعر التحويل (سعر الصرف السائد في السوق أو أي سعر آخر تختاره اللجنة). واحتُسب متوسط هذه الأرقام لكل فترة من فترتي الأساس (ثلاث أو ست سنوات). ومن ثم فقد كان متوسط الدخل القومي الإجمالي، بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، هو:

$$\left(\frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة ١}}{\text{سعر التحويل للسنة ١}} + \dots + \frac{\text{الدخل القومي الإجمالي للسنة ٦}}{\text{سعر التحويل للسنة ٦}} \right) \frac{1}{6}$$

وُجمعت أرقام متوسط الدخل القومي الإجمالي واستُخدمت لحساب حصص الدخل القومي الإجمالي للدول الأعضاء من متوسط الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء. وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

٦ - والخطوة التالية في منهجية إعداد الجدول هي تطبيق التسوية المتصلة بعبء الديون في كل من الجدولين الآليين. وكانت الجمعية العامة قد قررت، في قرارها ٥/٥٥ ب، أن تستند هذه التسوية إلى النهج المستعمل في جدول الأنصبة المقررة للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧. ووفقاً لهذا النهج، تبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون متوسطاً نسبته ١٢,٥ في المائة من مجموع الديون الخارجية لكل سنة من سنوات هذه الفترة (وهو ما أصبح يعرف باسم طريقة رصيد الديون)، استناداً إلى سداد مفترض للديون الخارجية في غضون ثماني سنوات. واستقيت البيانات بالنسبة لهذه التسوية من قاعدة بيانات البنك الدولي لإحصاءات الدين الخارجي، التي تشمل إحصاءات دول أعضاء في البنك الدولي ومقترضة منه وفيها يقل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عن عتبة معينة. وفي عام ٢٠١٤ حدد البنك الدولي هذه العتبة في ١٢ ٧٤٦ دولاراً (باستعمال أطلس البنك الدولي لأسعار التحويل). وقد خصم مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون

من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتأثرة. ووزع مبلغ التسوية المتصلة بعبء الديون على جميع الدول الأعضاء من خلال إعادة توزيع النقاط بشكل غير مباشر؛ أي بحساب حصص جديدة للدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

موجز الخطوة ٢

خصمت التسوية المتصلة بعبء الديون بالنسبة لكل فترة من فترتي الأساس من الدخل القومي الإجمالي، وذلك لاستخلاص الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. وانطوى الأمر على خصم متوسط يبلغ ١٢,٥ في المائة من إجمالي رصيد الديون عن كل سنة من سنوات فترة الأساس. وبناءً عليه، فإن:

متوسط الدخل القومي الإجمالي - التسوية المتصلة بعبء الديون = الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون

مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون = مجموع الدخل القومي الإجمالي - مجموع التسوية المتصلة بعبء الديون

واستُخدمت هذه الأرقام لحساب الحصص الجديدة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون.

٧ - وكانت الخطوة التالية هي تطبيق التسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض في كل من الجدولين الآليين. وانطوى ذلك على حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي خلال كل فترة من فترتي الأساس بالنسبة لكل الدول الأعضاء ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة لكل دولة عضو في كل فترة من فترتي الأساس. وبلغ المتوسط العام للأرقام بالنسبة للجدول الحالي ١٠ ٥١١ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات و ٩ ٨٦١ دولاراً لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات، وتم تثبيت هاتين النقطتين بوصفهما نقطتي بدء، أو عتبتين، لكل تسوية. أما الحصص من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة عضو كان فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة فقد خفضت بنسبة ٨٠ في المائة من النسبة المئوية التي كان فيها متوسط نصيب الفرد من دخل البلد القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون أدنى من العتبة.

٨ - وبالنسبة لكل من الجدولين الآليين، أعيد توزيع مجموع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بالدخل الفردي المنخفض على جميع الدول الأعضاء التي تجاوزت العتبة، باستثناء الدول الأعضاء التي انطبق عليها المعدل الأقصى للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، بما يتناسب مع ما لها، ضمن تلك الفئة، من حصص نسبية من مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ولأغراض التوضيح، اتبع مسار حساب ثان، لم تُستثن فيه الدول الأعضاء التي بلغت الحد الأقصى من توزيع التسوية. وأتاح ذلك تبيان معدلات الأنصبة المقررة النسبية للدول الأعضاء في حال عدم تطبيق الحد الأقصى، وذلك في الجدولين الآليين اللذين نظرت فيهما اللجنة.

موجز الخطوة ٣

تم حساب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لجميع الدول الأعضاء لكل فترة من فترتي الأساس. واستخدم ذلك كعتبة لتطبيق تسوية الدخل الفردي المنخفض. وبذلك، فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{(\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } ١+٠٠٠٠+ \text{مجموع الدخل القومي الإجمالي للسنة } ٦)}{(\text{مجموع السكان للسنة } ١+٠٠٠٠+ \text{مجموع السكان للسنة } ٦)}$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة ٤

حُسب متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لكل دولة من الدول الأعضاء عن كل فترة أساس بنفس طريقة حسابه في الخطوة ٣، وذلك باستعمال الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون. ومن ثمَّ فمتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون لفترة الأساس التي مدتها ست سنوات هو:

$$\frac{(\text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة } ١+٠٠٠٠+ \text{مجموع الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون للسنة } ٦)}{(\text{مجموع السكان للسنة } ١+٠٠٠٠+ \text{مجموع السكان للسنة } ٦)}$$

وأُجريت عملية مماثلة بالنسبة لفترة الأساس التي مدتها ثلاث سنوات.

موجز الخطوة ٥

في كل جدول من الجدولين الآليين، طُبقت التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل على الدول الأعضاء التي يقل متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (العتبة). وهذه التسوية خفضت حصة الدولة العضو المتأثرة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون بالنسبة المئوية التي يقل بها متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة مضروبة في مُعامل التدرج (٨٠ في المائة).

مثال: إذا كان متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي هو ٥ ٠٠٠ دولار وكان نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون في دولة عضو هو ١ ٠٠٠ دولار ومُعامل التدرج هو ٨٠ في المائة، فُتحتسب النسبة المئوية

التي تُخفض على أساسها الحصة من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون كما يلي:

$$[1 - (0.0005 / 0.0005) \times 0.80] = 0.20 \text{ في المائة.}$$

موجز الخطوة ٦

في كل من الجدولين الآليين، أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على الدول الأعضاء التي يرتفع متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون عن العتبة. وسعيًا إلى توضيح النتائج، بتحديد حد أقصى لجدول الأنصبة وبدون تحديده، أُتبّع المساران البديلان التاليان في تطبيق هذه الخطوة والخطوات اللاحقة:

المسار ١

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، وذلك باستثناء الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأن هذه الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لن تكون لها في نهاية المطاف حصة من النقاط المعاد توزيعها والناشئة عن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، فسيؤدي إدراجها في عملية إعادة التوزيع إلى تحمل المستفيدين من التسوية جزءًا من تكلفتها. وسيحدث ذلك إذا ما وزعت النقاط المضافة بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى توزيعًا جديدًا تناسبيًا على سائر الدول الأعضاء في إطار إعادة توزيع النقاط المتأتية من تطبيق الحد الأقصى.

المسار ٢

أُعيد توزيع المبلغ الإجمالي للتسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل بالتناسب على جميع الدول الأعضاء التي يفوق متوسط نصيب الفرد من دخلها القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الديون العتبة، بما في ذلك الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. ولأغراض التوضيح، فقد أدى هذا إلى أرقام في الجدول كان يمكن أن تنطبق في حالة عدم وجود حد أقصى للأنصبة المقررة. وفي الجدولين الآليين، تظهر نتائج حسابات المسار ٢ في عمود "الدخل الفردي المنخفض" وعمود "الحد الأدنى" وعمود "تسوية أقل البلدان نمواً".

٩ - ووفقًا لهذه التسويات، يتم تطبيق ثلاث مجموعات من الحدود لكل من الجدولين الآليين. أما البلدان الأعضاء التي تقل حصتها المعدلة عن المستوى الأدنى، أو الحد الأدنى، البالغ ٠,٠٠١ في المائة فقد رُفعت إلى هذا المستوى. وطُبقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على حصص الدول الأعضاء الأخرى، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار ١.

موجز الخطوة ٧

طُبِّق المعدل الأدنى أو الحد الأدنى للأنصبة المقررة (يبلغ حالياً ٠,٠٠١ في المائة) على الدول الأعضاء التي يقل فيها المعدل الأدنى عن ذلك، في هذه المرحلة. وبعد ذلك، طُبِّقت تخفيضات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار ١.

١٠ - وطُبِّق معدل أقصى للأنصبة المقررة يبلغ ٠,٠١ في المائة في كل من الجدولين الآليين على الدول الأعضاء المدرجة في قائمة أقل البلدان نمواً. ثم طُبِّقت بالتناسب زيادات مقابلة لهذا المعدل الأقصى الموضوع لأقل البلدان نمواً على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار ١.

موجز الخطوة ٨

خُفِّض معدل أقل البلدان نمواً التي تتجاوز معدلاتها، عند هذه النقطة، الحد الأقصى لأقل البلدان نمواً (٠,٠١ في المائة) إلى نسبة ٠,٠١ في المائة. وطُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، والدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى في المسار ١.

١١ - ثم طُبِّق المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ ٢٢ في المائة، على كل جدول من الجدولين الآليين. ثم طُبِّقت بالتناسب على الدول الأعضاء الأخرى زيادات مقابلة للتخفيض الناتج بالنسبة للدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى. وحسبما أشار إليه أعلاه، حُسبت تلك الزيادات وفقاً للمسار ١؛ أي أنها عكست توزيعاً لنقاط مأخوذة من الدولة العضو الخاضعة للحد الأقصى لم تتضمن أي نقاط ناشئة عن تطبيق التسويات المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، وبالحد الأدنى، وبالحد الأقصى لأقل البلدان نمواً.

موجز الخطوة ٩

طُبِّق عندئذ المعدل الأقصى أو الحد الأقصى للأنصبة المقررة، البالغ ٢٢ في المائة. ثم طُبِّقت زيادات مقابلة بالتناسب على سائر الدول الأعضاء، عدا تلك الخاضعة للحد الأدنى، وللحد الأقصى لأقل البلدان نمواً، باتباع نهج المسار ١ من الخطوة ٦ أعلاه.

١٢ - وحُسب بعد ذلك متوسط حسابي لأرقام الجدول النهائية لكل دولة عضو باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات.

موجز الخطوة ١٠

أُضيفت نتائج الجدولين الآليين، باستخدام فترتي أساس مدة إحداهما ثلاث سنوات والأخرى ست سنوات (٢٠١١-٢٠١٣ و ٢٠٠٨-٢٠١٣)، وجرى بعد ذلك قسمتها على اثنين.

المرفق الثالث

تفسير أسعار الصرف المستخدمة في منهجية إعداد الجدول

١ - كقاعدة عامة، تشكل أسعار الصرف المستخدمة لتحويل العملات الوطنية إلى دولارات الولايات المتحدة متوسطات سنوية لأسعار الصرف السائدة في السوق كما تُبلّغ عنها السلطة النقدية لكل دولة عضو في صندوق النقد الدولي. وتُنشر تلك الأسعار في منشور الصندوق المعنون "الإحصاءات المالية الدولية". وتُصنف أسعار الصرف الواردة في "الإحصاءات المالية الدولية" إلى ثلاث فئات كبرى، مما يعكس الدور الذي تقوم به السلطات في تحديد أسعار الصرف بأنفسها و/أو تعدد أسعار الصرف في بلد بعينه. وتلك الفئات الثلاث هي سعر الصرف السائد في السوق، ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده قوى السوق أساساً؛ وسعر الصرف الرسمي، ويشير إلى سعر الصرف الذي تحدده السلطات - بطريقة مرنة أحياناً؛ والسعر الرئيسي أو الثاني أو الثالث، المعمول بها في البلدان التي توجد فيها ترتيبات أسعار صرف متعددة.

٢ - ولا تشمل أسعار الصرف الرسمية الأسعار المحددة و/أو المفروضة رسمياً فحسب، بل تشمل أيضاً أي سعر صرف مرجعي أو إرشادي يحسبه البنك المركزي و/أو يعممه. وغالباً ما يُستند في حساب أسعار الصرف تلك إلى أسعار الصرف السائدة في السوق، مثل تلك المستخدمة في المعاملات السوقية فيما بين المصارف أو في مزيج من المعاملات فيما بين المصارف والمعاملات بين المصارف والعملاء في فترة مشمولة بالإحصاءات بعينها. ويُستخدم سعر الصرف المعمم كتوجيه للمشاركين في السوق أو لأغراض المحاسبة والتقييم الجمركي، في معاملات الصرف مع الحكومة، كما يُستخدم أحياناً بصفة إلزامية في معاملات صرف محددة^(٢).

٣ - ويمكن أن يشير مصطلح "سعر الصرف السائد في السوق"، حسبما يستخدمه صندوق النقد الدولي، إلى أحد الأنواع التالية من متوسطات أسعار الصرف السنوية:

(أ) الأسعار السائدة في السوق التي تحددها قوى السوق أساساً؛

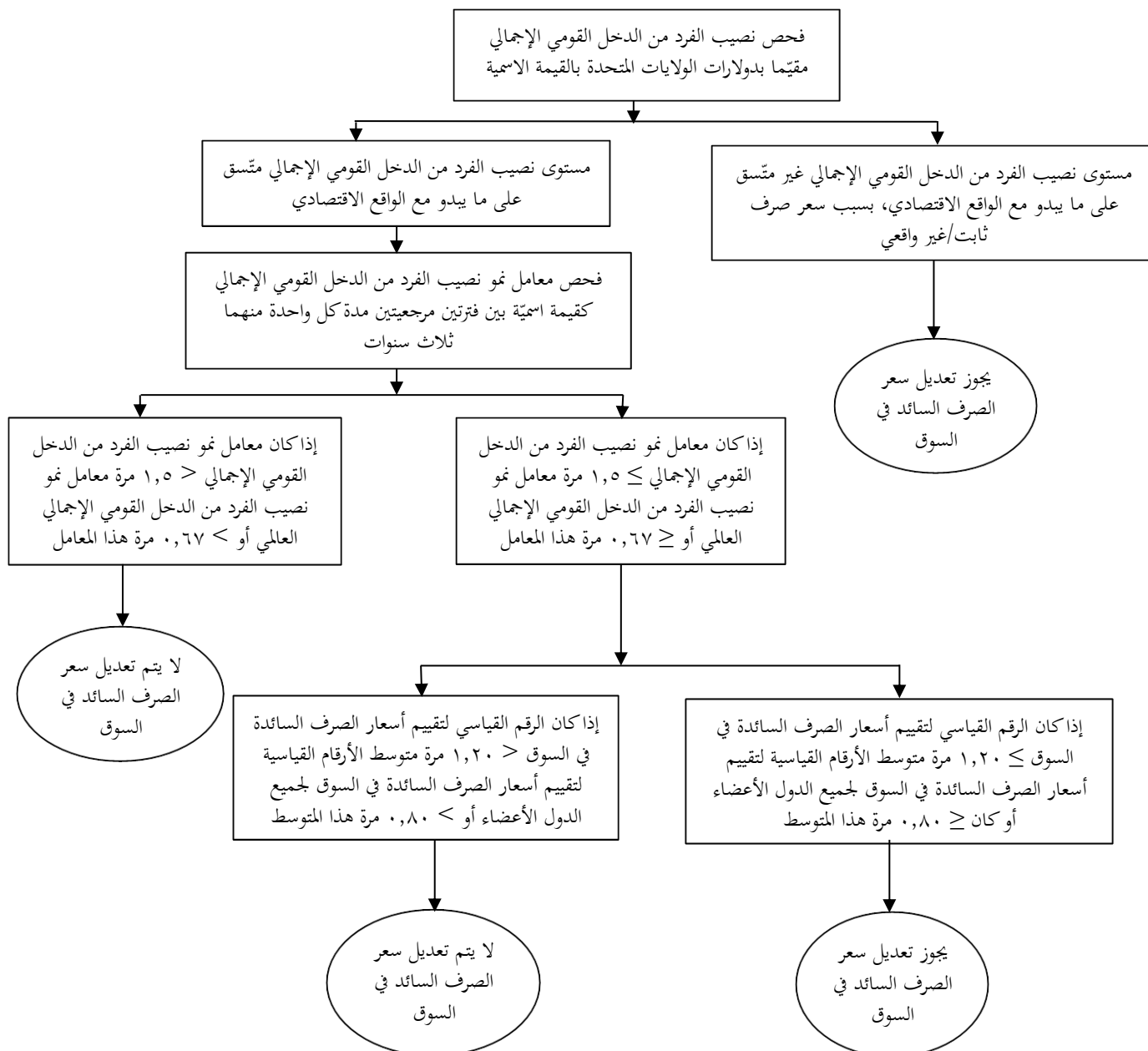
(ب) الأسعار الرسمية التي تحددها السلطات الحكومية؛

(ج) الأسعار الرئيسية، بالنسبة للبلدان التي تطبق نُظم أسعار صرف متعدّدة.

٤ - وبالنسبة لغير الأعضاء في صندوق النقد الدولي، ليست هناك أسعار صرف سائدة في السوق متاحة، والأسعار المستخدمة هي المتوسطات السنوية لأسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة. وتحدد هذه الأسعار أساساً لأغراض محاسبية وتطبق على جميع المعاملات الرسمية للأمم المتحدة فيما يتعلق بتلك العملات. وقد تتخذ الأسعار شكل أسعار صرف رسمية أو تجارية أو سياحية.

المرفق الرابع

المعايير المنهجية لتحديد الدول الأعضاء التي يجوز استعراض أسعار الصرف السائدة في السوق المتعلقة بها بقصد النظر في إمكانية الاستعاضة عنها بأسعار أخرى



72/86

A/73/11

[illegible]

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦	تحديث عام (ب) (ج) (د)	التغير (بالنسبة لـ ٢٠١٦)	مجدول الفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	تحديث عام	التغير (بالنسبة لـ ٢٠١٦)	مجدول الفترة ٢٠١٦- ٢٠١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠١٨	متوسط التغير السنوي بالنسبة للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معامل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة) الحقيقي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (بـدولارات الولايات المتحدة) الحقيقي	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ ^{(٢) (٣) (د)}	العملية الوطنية	بـدولارات الولايات المتحدة	٢٠١٨	٢٠١٦	تاريخ
جمهورية أفريقيا الوسطى	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٢	١٦,٤-	٣٩٩	١,٩-	٥,٠-	٣,٢	٦,٤								
تشاد	٠,٠٠٥	٠,٠٠٤	٢٠,٠-	٠,٠١٧	٠,٠١٦	٤,٨-	٨٩٠	١,٦	٢,٧	١,١-	٢,٠	يقترّب التقييم من الحد الأدنى.								
شيلي	٠,٣٩٩	٠,٤٠٧	٢,٠	٠,٣٢٦	٠,٣٢٣	١,٢-	١٣ ٩٤٠	٢,٣	٣,٥	١,١-	٣,٦									
الصين	٧,٩٢١	١٢,٠٠٥	٥١,٦	١١,٧٦٠	١٤,٧٣٠	٢٥,٣	٧ ٨٩٨	١٠,٢	٧,٢	٢,٨	٢,٨	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.								
كولومبيا	٠,٣٢٢	٠,٢٨٨	١٠,٦-	٠,٤٥٢	٠,٤١٩	٧,٣-	٦ ٦٦٧	٠,٤-	٤,٢	٤,٤-	٣,٥									
جزر القمر	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	١٠١,٧	١ ٥٥٩	١,٢	٣,٨	٢,٥-	٠,٥									
الكونغو	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٠,٠	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٤,٤	٢ ٥٢٠	٤,٩-	٠,٠	٤,٩-	٢,٠-									
كوستاريكا ^(٥)	٠,٠٤٧	٠,٠٦٢	٣١,٩	٠,٠٥٧	٠,٠٦٥	١٤,٧	١٠ ٤٥٣	٧,٣	٣,٨	٣,٤	٤,٠	زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.								
كوت ديفوار	٠,٠٠٩	٠,٠١٣	٤٤,٤	٠,٠٣٤	٠,٠٤٢	٢٤,٠	١ ٤١٢	٦,٧	٦,٩	٠,١-	٢,٩	نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.								
كرواتيا	٠,٠٩٩	٠,٠٧٧	٢٢,٢-	٠,٠٨١	٠,٠٦٩	١٤,٧-	١٢ ٤٣٧	٢,٥-	٠,٣	٢,٩-	٠,٧	انخفاض الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.								
كوبا	٠,٠٦٥	٠,٠٨٠	٢٣,١	٠,٠٩٧	٠,١٠٧	١٠,٦	٧ ١٦٦	٦,٠	٢,٤	٣,٥	٣,٥	بيانات منقحة للحسابات القومية. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.								
قبرص	٠,٠٤٣	٠,٠٣٦	١٦,٣-	٠,٠٣٥	٠,٠٢٩	١٨,٨-	٢٥ ٥٥٢	٣,٩-	٠,٨-	٣,١-	٠,١-									
تشيكيا	٠,٣٤٤	٠,٣١١	٩,٦-	٠,٢٨١	٠,٢٤٦	١٢,٣-	١٧ ٧٢٦	١,٠-	١,٨	٢,٨-	١,٣									
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٠,٠٠٥	٠,٠٠٦	٢٠,٠	٠,٠٢١	٠,٠٢٢	١,٨	٦٦٧	٣,١	١,١	٢,٠	٣,١	نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨. يقترّب التقييم من الحد الأدنى. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.								

[illegible]

[illegible]

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦ - الفترة	جدول الفترة	تحدّث عام ٢٠١٨ (٢) (٣)	التغيير (بالنسبة المئوية)	٢٠١٦ -	الحصة من الدخل القومي الإجمالي	٢٠١٨	تحدّث عام	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي	٢٠١٨: متوسط	تحدّث عام		متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام		٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	
												٢٠١٨: متوسط		٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦			
												٢٠١٨: متوسط		٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦			
												٢٠١٨: متوسط		٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦			
												معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)		
												معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	معامّل انكماش الأسعار الضمني ^(١)		
إيران (جمهورية - الإسلامية)	١٠,٤٧١	١٠,٣٩٨	١٥,٥٠	٠,٦٦٨	٠,٥٩٦	١٠,٧٠	٥ ٧٨٧	٢,٠٠	١,٦	٣,٥٠	١٥,٩	١٠,٣٩٨	١٥,٥٠	١٠,٦	٣,٥٠	١٥,٩	
العراق	١٠,١٢٩	١٠,١٢٩	٠,٠	٠,٢٣٠	٠,٢٣٠	٠,٢٣٠	٤ ٩٧٧	٠,٢٠	١,٠	٤,٢٠	٤,١٠	١٠,١٢٩	١٠,١٢٩	١٠,١	٤,٢٠	٤,١٠	
أيرلندا	٠,٣٣٥	٠,٣٧١	١٠,٧	٠,٢٧٣	٠,٢٩٤	٧,٤	٤٧ ٦٧٥	٠,٤	٧,٠	١,٤٠	١,٦	٠,٣٧١	٠,٣٣٥	٧,٠	١,٤٠	١,٦	
إسرائيل	٠,٤٣٠	٠,٤٩٠	١٤,٠	٠,٣٥١	٠,٣٨٧	١٠,٣	٣٧ ٠٥٠	٠,٣	٣,٦	١,٦	٢,٠	٠,٤٩٠	٠,٤٣٠	٣,٦	١,٦	٢,٠	
إيطاليا	٣,٧٤٨	٣,٣٠٧	١١,٨٠	٣,٠٦٣	٢,٦٢٠	١٤,٥٠	٣٣ ٥٤٩	٢,٢٠	٠,٤٠	١,٩٠	١,١	٣,٣٠٧	٣,٧٤٨	٠,٤٠	١,٩٠	١,١	
جامايكا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	١١,١٠	٠,٠١٩	٠,٠١٨	٦,٩٠	٤ ٧٧٩	١,٠	١,٠	٠,٣	٦,٥	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	١,٠	٠,٣	٦,٥	
اليابان	٩,٦٨٠	٨,٥٦٤	١١,٥٠	٧,٩١٢	٦,٧٨٩	١٤,٢٠	٤٠ ٤١٤	٢,٣٠	١,٠	٣,٣٠	٠,٢	٨,٥٦٤	٩,٦٨٠	١,٠	٣,٣٠	٠,٢	
الأردن	٠,٠٢٠	٠,٠٢١	٥,٠	٠,٠٤١	٠,٠٤٦	١٣,٥	٣ ٩٩٨	٦,٥	٢,٦	٣,٩	٣,٩	٠,٠٢١	٠,٠٢٠	٢,٦	٣,٩	٣,٩	
كازاخستان	٠,١٩١	٠,١٧٨	٦,٨٠	٠,٢٢٨	٠,٢٢٤	١,٨٠	٩ ٧٢٥	١,٣٠	٤,٣	٠,٣٠	٨,٩	٠,١٧٨	٠,١٩١	٤,٣	٠,٣٠	٨,٩	
كينيا	٠,٠١٨	٠,٠٢٤	٣٣,٣	٠,٠٦٤	٠,٠٧٩	٢٥,١	١ ٣٠٦	٩,٩	٥,٦	٤,١	٨,٥	٠,٠٢٤	٠,٠١٨	٥,٦	٤,١	٨,٥	
كيريباس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢٣,٨	٢ ٩٢٩	٢,٥	٣,٥	٠,٩٠	٢,٦	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣,٥	٠,٩٠	٢,٦	
الكويت	٠,٢٨٥	٠,٢٥٢	١١,٦٠	٠,٢٣٣	٠,٢٠٠	١٤,٤٠	٤٠ ٢٦٧	٠,٧٠	٣,٦	٤,١٠	٣,٣٠	٠,٢٥٢	٠,٢٨٥	٣,٦	٤,١٠	٣,٣٠	
قيرغيزستان	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٩	٤,٧	١ ١٤١	٦,٠	٤,٨	١,٢	٨,٥	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٤,٨	١,٢	٨,٥	
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٦٦,٧	٠,٠١١	٠,٠١٧	٤٩,٧	١ ٩٣٨	١٣,٧	٧,٦	٥,٦	٥,٥	٠,٠٠٥	٠,٠٠٣	٧,٦	٥,٦	٥,٥	
لاتفيا	٠,٠٥٠	٠,٠٤٧	٦,٠٠	٠,٠٤١	٠,٠٣٨	٨,٢٠	١٤ ٢٣٨	٢,٥	٣,٣	٠,٨٠	٢,٣	٠,٠٤٧	٠,٠٥٠	٣,٣	٠,٨٠	٢,٣	
لبنان	٠,٠٤٦	٠,٠٤٧	٢,٢	٠,٠٥٨	٠,٠٦٢	٦,٥	٨ ٤٢٢	٤,٤	١,٧	٢,٦	٢,٦	٠,٠٤٧	٠,٠٤٦	١,٧	٢,٦	٢,٦	
ليسوتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٢,٨٠	١ ٣١٨	٠,٧٠	٣,٨	٤,٣٠	٧,٥	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٣,٨	٤,٣٠	٧,٥	
ليريا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٣٢,٤	٤٤٧	١٣,٤	٦,٣	٦,٧	٦,٧	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٦,٣	٦,٧	٦,٧	

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦-٢٠١٨	تحدّث عام (ب) (ج) (د)	التغيّر (بالنسبة المئوية)	بجدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠١٨	متوسط التغيّر السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معامل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	ملاحظات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ (ب) (ج) (د)
ليبيا	٠,١٢٥	٠,٠٣٠	٧٦,٠٠	٠,١٠٢	٠,٠٤٤	٥٧,٤٠	٥٣٢٤	-٢٤,٢٠	-٣٢,٤٠	١٢,٢	١٣,٩
ليختنشتاين	٠,٠٠٧	٠,٠٠٩	٢٨,٦	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١١,٨	١٣٨ ٥٦٤	١,٦	١,١	٠,٦	٠,٤-
ليتوانيا	٠,٠٧٢	٠,٠٧١	١,٤-	٠,٠٥٩	٠,٠٥٦	٤,٩-	١٤ ٥٠٥	٢,٤	٣,٥	١,١-	١,٩
لكسمبرغ	٠,٠٦٤	٠,٠٦٧	٤,٧	٠,٠٥٣	٠,٠٥٣	٠,٧	٧٢ ٥٣٨	١,٦	٢,٩	١,٢-	١,٨
مدغشقر	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٣٣,٣	٠,٠١٣	٠,٠١٥	١٠,٥	٤٧٩	١,٣	٢,٦	١,٣-	٥,٨
ملاوي	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	١١,٥-	٣٣٩	٤,٤-	٣,٨	٧,٩-	١٩,٥
ماليزيا	٠,٣٢٢	٠,٣٤١	٥,٩	٠,٣٨٤	٠,٣٩٥	٢,٨	٩ ٩٤١	٢,٥	٥,١	٢,٤-	١,٨
ملديف	٠,٠٠٢	٠,٠٠٤	١٠٠,٠	٠,٠٠٣	٠,٠٠٥	٧٠,٥	٩ ٢٤٣	٨,٥	٥,٧	٢,٧	٥,٩
مالي	٠,٠٠٣	٠,٠٠٤	٣٣,٣	٠,٠١٣	٠,٠١٧	٢٨,٤	٧٦٩	٤,٧	٨,٢	٣,٣-	٠,٣-
مالطة	٠,٠١٦	٠,٠١٧	٦,٣	٠,٠١٣	٠,٠١٣	٣,٧	٢٣ ٥٨٤	٤,٣	٥,٣	٠,٩-	٢,١
جزر مارشال	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١,٨-	٤ ٥٢٥	٢,٧	١,٧	١,٠	١,٠
موريتانيا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٧	٠,٠٠٦	٢,٩-	١ ١٨٥	١,٢	٤,٥	٣,١-	٠,٩
موريشيوس	٠,٠١٢	٠,٠١١	٨,٣-	٠,٠١٥	٠,٠١٦	١,٩	٩ ٥٤٨	٣,٤	٣,٧	٠,٣-	٢,١
المكسيك	١,٤٣٥	١,٢٩٢	١٠,٠-	١,٥٩٢	١,٤٩٧	٥,٩-	٩ ١٦٣	٠,٣	٢,٩	٢,٦-	٤,٠
ميكرونيزيا (ولايات الموحدة)	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٤,٢	٣ ٤٨٠	١,٨	٠,٢-	١,٩	١,٩
موناكو	٠,٠١٠	٠,٠١١	١٠,٠	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٣	١٦٩ ٧٠٢	٣,٢	٥,٥	٢,٢-	٠,٨

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦-٢٠١٨	تغيير (بالنسبة للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨)	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠١٨	متوسط التغير السنوي بالنسبة للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معامل انكماش الأسعار الضمني ^(١)		معدل التغير السنوي بالنسبة للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦		تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ ^{(٢) (٣)}		
							الاسمي (بدولارات المتحدة)	الاسمي (بدولارات المتحدة)	الاسمي (بدولارات المتحدة)	الاسمي (بدولارات المتحدة)			
												الاسمي (بدولارات المتحدة)	الاسمي (بدولارات المتحدة)
منغوليا	٠,٠٠٥	٠,٠٠٥	٠,٠	٠,٠١٤	٠,٠١٤	٤,٩	٣ ٦٩٢	٧,٦	٨,٦	٠,٩-	٦,٩		
الجبيل الأسود	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠٠٦	٠,٠٠٦	٥,٣-	٧ ٠٣٦	٠,٩	٢,٠	١,١-	٢,٠		
المغرب	٠,٠٥٤	٠,٠٥٥	١,٩	٠,١٣٢	٠,١٣٤	١,٢	٢ ٩٦٩	١,٨	٤,٣	٢,٤-	٠,١		
موزامبيق	٠,٠٠٤	٠,٠٠٤	٠,٠	٠,٠١٩	٠,٠١٩	٠,٥-	٥١٨	١,٢	٦,٥	٥,٠-	٥,٣		
ميانمار ^(٤)	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٧٣	٠,٠٨١	١٠,٣	١ ١٨١	٥٤,٢-	٧,٢	٥٧,٢-	٥,٠		
ناميبيا	٠,٠١٠	٠,٠٠٩	١٠,٠-	٠,٠١٦	٠,٠١٦	٤,٥-	٤ ٩٩٤	٠,٠	٤,٨	٤,٥-	٧,٢		
ناورو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	١٦,٢-	١٠ ٠٦٧	٨,٣	١٨,٨	٨,٨-	٥,٥-		
نيبال	٠,٠٠٦	٠,٠٠٧	١٦,٧	٠,٠٢٦	٠,٠٢٨	٨,٩	٧٤٦	٤,٤	٤,٠	٠,٤	٧,٠		
هولندا	١,٤٨٢	١,٣٥٦	٨,٥-	١,٢١١	١,٠٧٤	١١,٣-	٤٨ ٤٨١	١,٢-	١,٠	٢,٢-	٠,٧		
نيوزيلندا	٠,٢٦٨	٠,٢٩١	٨,٦	٠,٢١٩	٠,٢٣٠	٥,٣	٣٨ ٣٩٩	٤,٢	٣,٠	١,١	١,٧		
نيكاراغوا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٣	٠,٠١٥	٢٠,٣	١ ٩٣٨	٧,١	٥,٣	١,٦	٦,٧		
يقترَب التقويم من الحد الأدنى. نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.													
النيجر	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	٥,٧	٣٨١	٤,٩	٦,٠	١,١-	٢,٠		
نيجيريا	٠,٢٠٩	٠,٢٥٠	١٩,٦	٠,٥٣٨	٠,٦٠٩	١٣,١	٢ ٦١٢	١,٥	٣,٦	٢,٠-	٦,٩		
النرويج	٠,٨٤٩	٠,٧٥٤	١١,٢-	٠,٦٩٤	٠,٥٩٧	١٣,٩-	٨٨ ٤٧٧	٢,٤-	١,٦	٤,٠-	١,٥		
عمان	٠,١١٣	٠,١١٥	١,٨	٠,٠٩٢	٠,٠٩١	١,٠-	١٧ ٣٧٤	٢,٧	٤,٧	١,٩-	١,٩-		
باكستان	٠,٠٩٣	٠,١١٥	٢٣,٧	٠,٣١٧	٠,٣٦٥	١٥,٤	١ ٤٩٤	٦,٩	٤,٥	٢,٣	٥,٩		
بالاو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٢٤,٩	١٢ ٠٨٩	٨,٣	٣,١	٥,١	٥,١		
بنما ^(٥)	٠,٠٣٤	٠,٠٤٥	٣٢,٤	٠,٠٤٣	٠,٠٦٠	٣٩,٢	١١ ٧٥٩	١١,٩	٧,٢	٤,٣	٤,٣		
نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج الوطني الإجمالي العالمي. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.													

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦-٢٠١٨	تغيير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠١٨	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معامل انكماش الأسعار الضمني ^(١)	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ ^{(٢) (٣)}	الولايات المتحدة	الدولارات الوطنية	الولايات المتحدة	الدولارات الوطنية	الدولة العضو
بابوا غينيا الجديدة	٠,٠٠٤	٠,٠١٠	١٥٠,٠	٠,٠١٧	٠,٠٢٨	٦٧,٣	٢ ٧٣٥	٨,٠	٠,٦	٢,٣	٤,٧	٠,٦	باراغواي
باراغواي	٠,٠١٤	٠,٠١٦	١٤,٣	٠,٠٣٢	٠,٠٣٥	٩,٢	٤ ٠٦٠	٠,٤	٤,٧	٠,٦	٣,٧	٠,٦	بيرو
بيرو	٠,١٣٦	٠,١٥٢	١١,٨	٠,٢٢٧	٠,٢٤١	٦,٥	٥ ٩٢١	٤,٥	٤,٦	٠,٢-	٢,٨	٠,٢-	الفلبين
الفلبين	٠,١٦٥	٠,٢٠٥	٢٤,٢	٠,٣٩٣	٠,٤٤٨	١٤,٠	٣ ٣٩٧	٧,٣	٦,١	١,٢	٢,٠	١,٢	بولندا
بولندا	٠,٨٤١	٠,٨٠٢	٤,٦-	٠,٦٨٧	٠,٦٣٥	٧,٥-	١٢ ٦٥٩	٠,٣-	٣,٠	٣,٢-	١,٢	٣,٢-	البرتغال
البرتغال	٠,٣٩٢	٠,٣٥٠	١٠,٧-	٠,٣٢٠	٠,٢٧٧	١٣,٦-	٢٠ ١٩١	٢,٥-	٢,٥-	٠,٥-	١,٠	٢,٠-	قطر
قطر	٠,٢٦٩	٠,٢٨٢	٤,٨	٠,٢٢٠	٠,٢٢٤	١,٧	٧١ ٦٧٧	٣,٦	٣,٦	١,٦-	١,٦-	١,٦-	جمهورية كوريا
جمهورية كوريا	٢,٠٣٩	٢,٢٦٧	١١,٢	١,٦٦٦	١,٧٩٤	٧,٧	٢٧ ١٣٥	٤,٤	٤,٤	١,٣	١,٤	١,٣	جمهورية مولدوفا
جمهورية مولدوفا	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٢٥,٠-	٠,٠١١	٠,٠١٠	٥,٠-	١ ٩٢٠	٢,٦	٤,٠	١,٣-	٦,٩	١,٣-	رومانيا
رومانيا	٠,١٨٤	٠,١٩٨	٧,٦	٠,٢٥١	٠,٢٤١	٤,٠-	٩ ٢١٢	٢,٠	٣,١	١,١-	٣,١	١,١-	الاتحاد الروسي
الاتحاد الروسي	٣,٠٨٨	٢,٤٠٥	٢٢,١-	٢,٥٢٤	٢,١٩٤	١٣,١-	١١ ٦٣٥	٣,٠-	١,٣	٤,٢-	٩,٣	٤,٢-	أعاد البنك الدولي تصنيف الدولة العضو في فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى وأصبحت الآن تستفيد من تسوية عبء الديون. انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي. انتقلت الدولة العضو إلى ما دون عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في فترة الأساس الممتدة ثلاث سنوات.
رواندا	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	٥٠,٠	٠,٠٠٩	٠,٠١٠	١٢,١	٦٨٣	٦,٦	٧,٣	٠,٦-	٤,٥	٠,٦-	سلانت كيتس ونيفس
سلانت كيتس ونيفس	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٩,٢	١٥ ٢٣٣	٤,٣	٣,٣	١,٠	١,٠	١,٠	سانت لوسيا
سانت لوسيا	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٢	٠,٠٠٢	٠,١-	٧ ١٠٢	١,٩	٠,٤	١,٦	١,٦	١,٦	

[illegible]

[illegible]

الدولة العضو	الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨	جدول تحديث عام ٢٠١٨ (ب) (ج)	التغير (بالنسبة المئوية)	الخصصة من الدخل القومي ٢٠١٨	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	التغير (بالنسبة المئوية)	نصيب الفرد من الدخل القومي الاسمي	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معدل انكماش الأسعار الضمني ^(د)	تعليقات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ (د)، (هـ)
٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦	٢٠١٨	٢٠١٦
تونس	٠,٠٢٨	٠,٠٢٥	١٠,٧-	٠,٠٦١	٠,٠٥٦	٧,٣-	٣ ٨٣٢	٠,٩-	١,٤	٢,٣-	٤,٥
تركيا	١,٠١٨	١,٣٧١	٣٤,٧	١,٠٧٧	١,١٤٩	٦,٨	١١ ٣٣٦	١,٩	٦,٤	٤,٣-	٧,٥
بيانات منقحة للحسابات القومية. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. انتقلت الدولة العضو إلى ما فوق عتبة النسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في كل من فترتي الأساس الممتدتين ثلاث سنوات وست سنوات.											
تركمانستان	٠,٠٢٦	٠,٠٣٣	٢٦,٩	٠,٠٤٠	٠,٠٤٦	١٤,٤	٦ ٣٨٦	٨,٢	٩,٨	١,٥-	٢,٠
نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.											
توفالو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٨,٥-	٥ ٠٩٧	٢,٤	٣,٦	١,١-	٢,٤
نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨.											
أوغندا	٠,٠٠٩	٠,٠٠٨	١١,١-	٠,٠٣٥	٠,٠٣٣	٤,٨-	٦٤٢	٤,٢	٤,٤	٠,٢-	٧,٦
أوكرانيا	٠,١٠٣	٠,٠٥٧	٤٤,٧-	٠,٢٣٩	٠,١٦٢	٣٢,٢-	٢ ٧٥٧	٦,١-	١,٥-	٤,٦-	١٥,٩
انخفاض الناتج المحلي الإجمالي.											
الإمارات العربية المتحدة	٠,٦٠٤	٠,٦١٦	٢,٠	٠,٤٩٣	٠,٤٨٧	١,٢-	٤٠ ٩٠٥	٣,١	٤,٦	١,٤-	١,٤-
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤,٤٦٣	٤,٥٦٧	٢,٣	٣,٦٤٧	٣,٦١٦	٠,٩-	٤٢ ٣٥٥	١,٤	٢,١	٠,٧-	١,٦
جمهورية تنزانيا المتحدة	٠,٠١٠	٠,٠١٠	٠,٠	٠,٠٥١	٠,٠٦٠	١٦,٤	٨٦٢	٧,٤	٦,٩	٠,٥	٨,٠
الولايات المتحدة	٢٢,٠٠٠	٢٢,٠٠٠	٠,٠	٢٢,٥٧٢	٢٣,٥٧٥	٤,٤	٥٦ ٤٩٤	٣,٧	٢,١	١,٦	١,٦
أوروغواي	٠,٠٧٩	٠,٠٨٧	١٠,١	٠,٠٦٥	٠,٠٦٩	٦,١	١٥ ٢٦٨	٤,٦	٣,١	١,٤	٨,٦
أوزبكستان	٠,٠٢٣	٠,٠٣٢	٣٩,١	٠,٠٦٨	٠,٠٨٦	٢٦,٤	٢ ١٥٠	٩,٤	٧,٧	١,٦	١٢,٧
نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.											
فانواتو	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٠	٠,٠٠١	٠,٠٠١	٠,٦	٣ ٠٢٣	٣,٠	٢,١	٠,٩	٢,٨

الدولة العضو	٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	التغيير (بالنسبة المئوية)	الحصة من الدخل القومي ٢٠١٨	تغيير الدخل القومي ٢٠١٨	نصيب الفرد من الدخل القومي ٢٠١٨	متوسط التغير السنوي بالنسبة المئوية للفترة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦	معدل انكماش الأسعار		ملاحظات على الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦ (٢)، (٣)		
								الاسمي	الواقعي			
											الدولارات	الدولارات
٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	٢٠١٨	٢٠١٦ -٢٠١٨	٢٠١٨		
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	٥٧١,٠	٧٢٨,٠	٢٧,٥	٤٨٥,٠	٥٩٦,٠	٢٢,٩	١٤ ٧٤٦	٩,٣	٢,٩-	١٢,٥	٧٤,١	زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي. نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
فيت نام	٥٥٨,٠	٥٧٧,٠	٣٢,٨	١٩١,٠	٢٣٠,٠	٢٠,٦	١٨ ٩٤	١٠,٠	٦,٠	٣,٨	٦,٧	نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.
اليمن	١٠,١٠	١٠,١٠	٠,٠	٠٤٣	٠٣٧	١٢,٣-	١٠ ٧٨	٢,٦-	١٢,٣-	١١,٠	١٠,٦	بيانات منقحة للحسابات القومية. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.
زامبيا	٠,٠٠٧	٠,٠٠٩	٢٨,٦	٠,٠٢٥	٠,٠٣٠	١٩,٣	١٤ ٥٩	١,٠	٤,٩	٣,٨-	٩,٣	بيانات منقحة للحسابات القومية. زيادة الحصة من الدخل القومي الإجمالي العالمي.
زيمبابوي	٠,٠٠٤	٠,٠٠٥	٢٥,٠	٠,٠١٥	٠,٠٢٠	٢٨,٠	٩٦٣	٨,٦	٦,٥	١,٩	١,٩	يقترب التقسيم من الحد الأدنى. نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلى نسبياً من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

(أ) يحسب معامل انكماش الأسعار الضمني باعتباره الناتج المحلي الإجمالي والأسعار الحالية مقسوما على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.

(ب) "تحديث عام ٢٠١٨" يشير إلى تحديث جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ باستخدام البيانات المتاحة في حزيران/يونيه ٢٠١٨ للفترة ٢٠١١-٢٠١٦.

(ج) باستخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة لميانمار (٢٠١١-٢٠١٢) والجمهورية العربية السورية (٢٠١١-٢٠١٦) وأسعار التحويل المعدلة لجمهورية فنزويلا البوليفارية (٢٠١٦-٢٠١٤).

(د) تَجَمُّع كل الدول الأعضاء دخلها القومي الإجمالي إما باستخدام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ أو نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، باستثناء تلك المحدد لها التعليق التالي: نظام الحسابات القومية لعام ١٩٦٨.

(هـ) تُقدّم التعليقات فيما يتصل بالدول الأعضاء التي غير جدول الأنصبة المطبق عليها من جدول الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ إلى تحديث الجدول لعام ٢٠١٨، وذلك بنسبة ٢٠ في المائة أو أكثر.

(و) الدول الأعضاء التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي عتبة التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ولكن يكون فيها نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدّل حسب عبء الديون دون عتبة تلك التسوية، البالغة ٤٤٠ ١٠ دولاراً.